عايدة العزب موسى

١٣٠ عامًا على الثورة العُرابيّة

دار الشروق

١٣٠ سنة على الثورة العرابية
قصة مصر والمصريين

إعداد وتقديم
عايدة العزب موسى

دار الشروق

١٣٠ عامًا على الثورة العرابية
قصة مصر والمصريين
إعداد وتقديم:عايدة العزب موسى

تصميم الغلاف: رجائي عبد الله

الطبعة الأولى ٢٠١٢

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
ww.shorouk.com
email: dar@shorouk.com

رقم الإيداع ١٩٠٠١/ ٢٠١١
ISBN 978-977-09-3086-1

هذا الكتاب

ليس من أهداف هذا الكتاب التأريخ للثورة العرابية وتحليل حوادثها، فثمة كتب ودراسات كثيرة كتبت عنها، ولكنه كتاب يجمع عددا من الدراسات عن بعض شخصيات الثورة التي قادتها أو ساهمت فيها أو عاصرتها وكان لها من الثورة موقف مؤيد أو معادٍ. ويمكن تحديد المنهج الذي اتبع في اختيار دراسات هذا الكتاب في النقط الآتية:

□ أنه يتعرض للثورة لا من خلال تسلسل أحداثها، ولكن من خلال دراسة بعض الشخصيات التي عاصرتها وكان لها من الثورة موقف ما.

□ أنه لا يترجم لكافة الشخصيات التي قامت بها الثورة، ولكنه يتوخى اختيار شخصيات تمثل جانبًا بارزًا من جوانب التيارات السياسية والفكرية التي كانت دائرة في ذلك الوقت. وذلك من صفوف الثورة نفسها أو من صفوف التيار المعتدل الذي سار معها شوطًا ثم انحرف عنها، أو من صفوف أعداء الثورة، أو من صفوف الرجال الذين اتخذوا مواقف لها دلالتها الكبيرة في التطور السياسي العام لمصر، فهي نخبة منتقاة تمثل عينة من كل التيارات المختلفة. وذلك مما يجعل القارئ يخرج من قراءته بإحاطة لا بأس بها بالجوانب المختلفة للعصر الذي عاشته مصر أثناء الثورة.

□ كان عبد الله النديم كاتب الثورة وخطيبها ووجهها الشعبي الأصيل، لذلك كان وصفه لأحداث الثورة خير ما يبدأ به الكتاب أو تسجل أحداثها بقلم أحد صانعيها فيكون صانع الواقع هو مؤرخه، ويقرأ من واقع الثورة وبأسلوب العصر وبما يضطرم فيه من آمال ومطامع. كما يقرأ القارئ عن زعيم الثورة عرابي بقلمه هو وليس أجدر بالحديث عن أحمد عرابي من أحمد عرابي نفسه، ثم تعليق الشيخ محمد عبده الذي عاصر الثورة وشارك في بعض أحداثها على سيرة زعيمها.

□ كان اختيار الدراسات التي يجمعها هذا الكتاب، على أساس ما كتبه عن شخصيات عصر الثورة، نخبة من ألمع مثقفي الجيل الماضي الذين عاصروا الثورة التالية سنة ١٩١٩، وكانوا معها أو عليها، ولكن يجمعهم الانتماء إلى الجيل التالي لجيل العرابيين، ويجمعهم أثرهم الفذ في تطور الفكر السياسي والاجتماعي المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين. وقد تختلف مشاربهم الفكرية والسياسية وتختلف الأدوار التي لعبها كل منهم في تاريخ مصر السياسي أو في تطورها الفكري، ولكنهم جميعًا يمثلون نخبة مثقفة رفيعة الثقافة والفكر قدمت إلى بلدها خدمات لا شك في أهميتها بالنسبة لتطورها العام، وبهذا تكون الدراسة الواحدة عن شخصية تاريخية بقلم شخصية تاريخية، وجيل أضحى في رحاب الماضي بقلم جيل أصبح في رحاب الماضي أيضًا، هو التاريخ يكتب التاريخ. ويجد القارئ في كل مقال عمقين تاريخيين؛ أحدهما يراه في الشخصية المكتوب عنها، والآخر يراه في الشخصية الكاتبة.

وسيظهر للقارئ من قراءته هذه الدراسات اختلاف وجهات نظر الكتاب في تقييم بعض الأحداث أو الشخصيات وتحليلها، وهذا مظهر من مظاهر اختلاف الكتاب في وجهات نظرهم وانعكاس هذا الاختلاف على تحليلهم للشخصيات المترجم عنها. ولا شك أن هذا يثري حصيلة القارئ من وجهات النظر المختلفة ومناحي التقييم المتعددة.

المؤلفون

وليس خيرًا من الشيخ مصطفى عبد الرازق كاتبًا عن أستاذه الكبير الإمام محمد عبده. لقد عاش الشيخ مصطفى عبد الرازق بين عامي ١٨٨٥ - ١٩٤٧ ونشأ في بيت اشتهر بالعلم والفضل، وكان أبوه صديقًا للأستاذ الإمام، وأدرك هو وشقيقه الشيخ علي عبد الرازق الأستاذ الإمام في سنيه الأخيرة واتصلا بها أثناء دراستهما بالأزهر اتصال تلمذة، وكان الشيخ مصطفى من أكثر تلاميذ الإمام إيمانًا بتعاليمه.

درس بالأزهر حتى نال العالمية، ثم درس بالجامعة المصرية القديمة، ثم درس في باريس الفلسفة والاجتماع والآداب، وتعمق في أحوال الشريعة الإسلامية. وأعد رسالته عن الإمام الشافعي، وتعمق في الفلسفة الإسلامية، واشتغل بالمعاهد الدينية وبالمحاكم الشرعية. ثم أستاذًا للفلسفة الإسلامية. وكان يكتب بمجلة «السفور» أثناء الحرب العالمية الأولى مقالات اجتماعية أدبية إصلاحية، ثم في صحيفة السياسة، وكان من مكوني الحزب الديمقراطي الذي أنشأه صفوة من الشباب المثقف بعد أن شبت ثورة ١٩١٩. ثم انضم إلى حزب الأحرار الدستوريين الذي كانت أسرته من أكبر دعائمه السياسية. وعين وزيرًا للأوقاف، ثم عين سنة ١٩٤٦ شيخًا للجامع الأزهر فكان من أئمة التجديد في هذا الجامع العريق. وكان الشيخ داعية للإصلاح الرفيق المتأني ويدعو إلى الحب والإخاء والتسامح.

وكان الدكتور محمد حسين هيكل (١٨٨٨ - ١٩٥٦) كاتبًا سياسيًّا مصريًّا ومثقفًا كبيرًا من مثقفي الجيل الماضي. ولد بإحدى قرى مركز السنبلاوين، ودرس الحقوق في القاهرة، وحصل على الدكتوراه عنها من باريس، وعرف باتصاله الفكري والثقافي الوثيق بأحمد لطفي السيد، وكان ممن أنشأوا الحزب الديمقراطي أثناء ثورة ١٩١٩، ثم انضم إلى الأحرار الدستوريين فصار رئيسًا لتحرير جريدتهم «السياسة اليومية والأسبوعية»، ثم أصبح رئيسًا للحزب ورئيسًا لمجلس الشيوخ، وهو من رواد الرواية المصرية برواية «زينب» التي كتبها سنة ١٩١٤، وله العديد من المؤلفات في التاريخ الإسلامي والأدب والسياسة.

والأستاذ محمود عزمي، كان صحفيًّا ومفكرًا مصريًّا، عرف بدعواته الحارة التي لم تبرد قط إلى الأخذ بأساليب المصادر الأوربية في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية في مصر. وكان من بين من كونوا الحزب الديمقراطي، ثم تردد في السياسة بين الأحرار الدستوريين والوفد واتخاذ المواقف المستقلة. وهو صحفي قديم كتب أولا في «السفور» خلال الحرب العالمية الأولى، ثم أصدر صحيفة «المحروسة اليومية»، ثم أصدر صحيفة «الاستقلال» سنة ١٩٢١، ورأس تحرير صحيفة «روز اليوسف» اليومية سنة ١٩٣٥، وحرر بالأهرام والسياسة والأخبار لصاحبها «أمين الرافعي» واللطائف والكاتب المصري وآخر ساعة وأخبار اليوم، وأصدر في لندن سنة ١٩٣٣ مجلة شهرية بالإنجليزية عنوانها «العالم العربي»، ثم كان أول مدير لمعهد الصحافة

بجامعة القاهرة، كما عين رئيسًا لوفد مصر الرسمي في مجلس الأمن سنة ١٩٥٣، وتوفي في السنة التالية أثناء حضوره إحدى جلسات المجلس.

والأستاذ عبد الرحمن الرافعي هو شيخ مؤرخي تاريخ مصر الحديث، عرفت مجموعته الشهيرة عن تاريخ الحركة القومية المصرية من بداية القرن التاسع عشر إلى ما بعد ثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢، كما عرف تاريخ نشاطه السياسي من العشر الأولى في هذا القرن عضوًا بالحزب الوطني، وتلميذًا ظل على الوفاء لمصطفى كامل ومحمد فريد حتى مات فدفن بجوارهما. وبقي طوال حياته السياسية يعمل من داخل الحزب الوطني ويدافع عن أهدافه حتى حلت الأحزاب سنة١٩٥٣، وكان عضوًا في أول مجلس نواب انتخب في ظل دستور ١٩٢٣، ثم عضوًا بمجلس الشيوخ من ١٩٣٩ ـ ١٩٥١، وكان نقيبًا للمحامين. وله من مؤلفات صدر شبابه كتاب عن الجمعيات التعاونية وعن الجمعيات الوطنية وغيرهما. وبدأ تأليف مجموعته التاريخية الشهيرة منذ ١٩٢٩، وكتب آخر أجزائها في ١٩٥٩.

قصة مصر والمصريين
من عابدين إلى التحرير

إذا كان هناك أماكن لها تاريخ فإن ميداني عابدين والتحرير يعتبران من أهم وأعز الأماكن في قلوب المصريين؛ ففي ساحتهما سجلت وقائع أعظم وأجرأ وأشجع ثورات مصر في عصرها الحديث. ثورة عرابي سنة ١٨٨١ وثورة ٢٥ من يناير سنة ٢٠١١.

ثورتان بينهما ١٣٠ عامًا، الأولى وقف الجيش المصري في ميدان عابدين يسانده الشعب المصري، والثانية وقف الشعب المصري في ميدان التحرير يسانده الجيش المصري. الثورة الأولى كانت ضد مظالم الحاكم «الخديو توفيق»، والثورة الثانية ضد فساد وديكتاتورية الحاكم الرئيس «حسني مبارك». فما أشبه اليوم بالأمس. إذا كنا حقيقة نعتز ونفخر بثورتينا، فعلينا أن نسجل ونتذاكر وقائعهما وندون سيرة وبطولة شهدائهما وضحاياهما في سجلات مكتوبة تكون أرشيف وثائق لتاريخنا الحديث.

إن الشعوب الأوربية يعرفون كل شيء عن أبطالهم العاديين، حتى أبطال حروبهم المشينة سواء بالنسبة لمستعمريهم أو بين بعضهم البعض طوال القرون: السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر؛ ففي ألمانيا مثلا فإن أسماء كل من أصيب في الحروب التي اشتركت فيها حفرت على حوائط الكنائس وفي الطريق إلى مجلس الدولة والبرلمان الألمانيين، ناهيك عن الأدب المنشور حول هذه الحروب.. حتى ليبيا البلد العربي أدرك قيمة تسجيل تاريخ نضاله ضد الاحتلال الإيطالي فأنشأ مركز «دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي»؛ تعج أرشيفاته بوقائع المعارك وشهادات حية لمن اشتركوا فيها ومن بقي منهم أحياء. يقول المؤرخ عبد الرحمن الرافعي عن الأميرالاي محمد عبيد الذي استشهد في معركة التل الكبير بعد أن قاتل الإنجليز قتالا مجيدا على رأس آلايين من الجنود حتى قتل معظمهم وقتل هو أيضًا ضمن من قتل فختم حياته بصفحة مشرفة جعلته بحق آية البطولة في تاريخ الثورة العرابية، يعلق قائلا: «لم يفكر أحد في إقامة قبر له أو تخليد ذكراه المجيدة، بل لا يوجد في التل الكبير أي مدفن يضم رفاة المصريين الذين قتلوا في المعركة على أنهم يعدون بالآلاف في حين أن من يمر هناك يشاهد مقبرة مشيدة للضباط والجنود البريطانيين الذين قتلوا في هذه الواقعة.. فتأمل في الفرق بين تقدير الأمم لشهدائها وتقديرنا نحن لشهدائنا». لماذا لا ننشئ مركزًا ـ وما أكثر وأسهل إنشاء المراكز عندنا ـ يكون لدراسة جهاد المصريين، يسجل المقاومة الوطنية للشعب المصري وأسماء شهداء الثورات والانتفاضات المصرية منذ ثورة عرابي إلى ثورة ٢٥ من يناير؟

إن حكومة سري لانكا (سيلان) التي نُفِي فيها الزعيم عرابي اتخذت قرارا كريما في أواخر عام ١٩٨٣ بعد مائة سنة من نفي رجال الثورة العرابية إليها بتحويل أول بيت نزل فيه عرابي في

مدينة كولومبو إلى متحف؛ تخليدًا لذكراه، حيث عاش عرابي منفيا في الجزيرة ثمانية عشر عامًا (١٨٨٣ - ١٩٠١).

وأيضًا من دافع عن عرابي وصحبه وأنقذهم من عقوبة الإعدام رجل إنجليزي هو «ولفريد سكوين بلنت» صديق عرابي الحميم، بمبادرة شخصية كلف ثلاثة من كبار المحامين الإنجليز لتولي قضية عرابي وهم: «أ. م. برودلي» وزميلاه أيف ونابير. وقد ألف بعد عام من انتهاء المحاكمة كتابًا مهما بعنوان «كيف دافعنا عن عرابي وصحبه ـ قصة مصر والمصريين»، قام بترجمته وتحقيقه «عبد الحليم سليم» عام ١٩٨٣؛ أي بعد مائة عام من نشره، وصدر عن الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٨٧، ويتصدر غلافه صيحة جماهير مصر: «الله ينصرك يا عرابي».

تفجرت الثورة العرابية منذ مائة وثلاثين سنة يوم الجمعة ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١، كانت بدايتها وقفة الجيش بزعامة أحمد عرابي في ميدان عابدين. لم يكن ذلك في حقيقته أكثر من عرض عسكري لعرض مطالب الأمة على الخديو توفيق تتلخص في ثلاثة مطالب عادلة: عزل رئيس الوزارة رياض باشا، تشكيل مجلس نواب، زيادة عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندي (وهو العدد المنصوص عليه في الفرمانات السلطانية). لم يكن الجند مزودين بالذخيرة، كان وضعهم في حقيقته لا ثائرًا ولا مخلًا بالنظام، وانتهى اليوم بإذعان الخديو لمطالب العرابيين. ثم ما لبث أن نكث الخديو وعده فانفجر بركان الثورة وتصاعد المد الثوري حتى كاد يعصف بالخديو وبالنظام كله لولا تدخل الإنجليز بجيوشهم فأفشلوا الثورة واحتلوا مصر.

بعد دخول القوات البريطانية العاصمة المصرية سلم عرابي نفسه وسيفه إلى الجنرال البريطاني «لو» (Lowe) درءًا لإراقة دماء المصريين. وفي أول لقاء عرابي بمحاميه مستر «برودلي» قال عرابي: «لقد حافظت على استتباب النظام وراعيت ما يُتبع في الحروب المتحضرة وتعاملت مع الأسرى بإنسانية وشفقة، لقد قدت المصريين في نضال من أجل الحرية، وحققت نجاحًا جزئيًا عندما أوقفت الأسلحة البريطانية تقدمي... لقد تحريت الأمر لأكتشف أن مصر كلها كانت معي: أسرة الخديو، كبار السن ممن أدركوا عهد محمد علي، العلماء، الجيش، الفلاحون، لم أكن عاصيًا أبدًا، لقد شاركنا الخديو رأينا بأن نرد على النيران البريطانية، وعبَّر السلطان مرارًا وتكرارًا عن رضاه عمّا اتخذته من إجراءات، وبعد ذلك صار الخديو سجينكم واستمريت أنا أتبع أوامر مجلس النظار التي أقرتها وأيدتها البلاد بأسرها، والتي أقرها السلطان كذلك، قد أكون عدوًا لكم ولكني لم أكن عاصيًا لهما، ولا دخل لي بالثورة التي قامت في الإسكندرية، أو بالحريق المتعمد الذي أعقب ضربها بالمدافع».

كان عرابي صادقًا في قوله، وبنى «برودلي» دفاعه على أنه لم يكن هناك عصيان بالمعنى القانوني، فتهمة العصيان طبقًا للدستور العثماني: العصاة هم من يشنون حربًا على السلطان. وهذا لم يحدث، فعرابي كان يعترف دائمًا بالسيادة والسلطان للباب العالي. وقد منح السلطان فرمانين بالرتبة الباشوية والبراءة لعرابي، كان نص فرمان الرتبة: «لما كان واحدًا من أمراء الجيش الإمبراطوري في مصر شخص له شهرته ومكانته يستحق رتبة الباشوية؛ لذلك فإننا رقينا

عرابي باشا إلى هذه الرتبة، وقد منحناكم إياها لأنكم جديرون بها، وقد صدر الفرمان الخاص بهذا الموضوع من ديواننا الإمبراطوري» (إمضاء ـ خاتم السلطان). وينص فرمان البراءة على: «نظرًا لما تتحلى به الشخصية الشريفة الطاهرة لعرابي باشا من أمانة وكفاءة ومهارة وذكاء تام، فإننا نشعر أنه لزامًا علينا أن نضاعف أفضالنا على ناظر الجهادية وعلى جيشنا المصري الإمبراطوري، قد أنعمنا تعطفًا بالنيشان المجيدي من الطبقة الأولى على المذكور عرابي باشا، وهذه البراءة المؤكدة لها قد صدرت بناء على ذلك». (إمضاء ـ خاتم السلطان).

هاتان الوثيقتان تبرهنان على ثقة السلطان في عمل عرابي، وعلى استمرار الثقة فيه حتى ليلة هزيمته، ومع ذلك قدم عرابي للمحاكمة، وحُكم عليه بالنفي المؤبد من مصر،

كانت الاتهامات الموجهة إلى عرابي وصحبه هي:

١ ـ تسبب في حرق ونهب مدينة الإسكندرية.

٢ ـ تحريض المصريين لرفع السلاح ضد الخديو.

٣ ـ استمراره بالحرب بالرغم من علمه بنبأ السلام.

٤ ـ تحريضه على حرب أهلية ونقله الدمار والمذابح والنهب إلى الديار المصرية.

وبعد إجراء التحقيقات، عقدت مصالحة بين الطرفين؛ الحكومة المصرية والدفاع (عن المتهمين) تقضي بأن يمثل المتهمون السبعة؛ عرابي وزملاؤه الستة أمام محكمة عسكرية بتهمة العصيان وعقوبتها الإعدام، ويعترفون بأنهم مذنبون، وبعد النطق بالحكم يعقب ذلك صدور مرسوم من الخديو يعدل عقوبة الإعدام إلى النفي من مصر، وبتجريد المسجونين من رتبهم وأملاكهم. وقد وافق الباشوات السبعة على هذه البنود وكتبوا الإقرارات والتعهدات المطلوبة وختموها.

وبعد أن تم ذلك صدرت التعليمات بأن يركبوا في عربتين أعدتا لنقلهم من سجنهم في الدائرة السنية في عابدين إلى ميدان التحرير (ميدان الإسماعيلية في ذلك الوقت). وعندما وصلوه تشكلت مجموعة من القوات المصرية على هيئة مربع، ووقف المسجونون في وسطه، وقرأ ضابط مرسوم الخديو بتجريدهم من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف الحائزين عليها. وإمعانًا في إذلالهم تقرر محو أسمائهم من دفتر ضباط الجيش المصري محوًا مؤبدًا، وكان ذلك أمرًا شاذًا أن تمحى أسماء جنود من دفتر ضباط الجيش. لقد جردوا من كل شيء حتى من ذكر أسمائهم في الجيش المصري.

ويعلق «برودلي» عن عرابي وصحبه، هؤلاء الذين كانت ثروة مصر كلها تحت أيديهم ذهبوا إلى المنفى لا يحملون معهم إلا ملابسهم التي كانوا يرتدونها والراتب الزهيد الذي صرفته لهم الحكومة المصرية، وباستثناء الخديو وأمه، قل أن تجد رجلا أو امرأة من الأسرة الحاكمة لم يبعث

لعرابي يعرض عليه مالا أو يبعث بتلغرافات أو خطابات مد يح لزعيم الشعب... إن مصر كلها كانت مع عرابي.

لم تكن هذه نهاية ثورة عرابي، ثورة عرابي كانت هي ثورة الشعب المصري من أجل التحرر والديمقراطية والاستقلال وبناء الجيش، وقد امتدت هذه الثورة بعد ذلك متمثلة في ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطاني من أجل بناء النظام الديمقراطي، كما امتدت بثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ من أجل تحقيق ذات الأهداف في الاستقلال، وها هي الآن تعبر عن نفسها في ثورة ٢٥ من يناير سنة ٢٠١١.. أليس في ذلك انتصار للشعب المصري في إصراره على النهوض والتقدم والتحرر عزيزًا مستقلا؟!

ألا إن النصر هو في الاستمرار.

وقفة عابدين

منذ ١٣٠ عامًا، كان يوم الجمعة ٩ من سبتمبر ١٨٨١ يوما مشهودًا في تاريخ مصر الحديث، وقف عنده كل المؤرخين يسجلون ويرصدون. في هذا اليوم تفجرت الثورة العرابية، ثورة الشعب المصري ضد الحكم الأجنبي والحكم الاستبدادي وضد الاستغلال، كان الحكم الأجنبي ممثلًا في طبقة الأتراك والشراكسة التي تحكم مصر، وكان الاستبداد ممثلًا في الخديو الذي يملك من السلطات ما لا يقيده نظام أو شرع، وكان الاستغلال يتمثل في الملكيات الكبيرة والضرائب والإتاوات الظالمة التي لا تعرف حدًا وتنتزع بالضرب من الفلاحين، وفي الديون الأجنبية للبنوك والتجار الأوربيين الوافدين إلى مصر.

وفي هذا اليوم تحدى الشعب ظالميه ومضطهديه ومنتزعي القوت منه، ووقف أحمد عرابي بسيفه المشهر على ظهر جواده تلتمع على حد سيفه مطالب الشعب في مواجهة الخديو والقنصل البريطاني «كوكسن»، وحدث ذلك أمام قصر الخديو في ميدان عابدين، وسمي ٩ من سبتمبر ١٨٨١ يوم وقفة عابدين.

كان عرابي في هذا الوقت قد صار زعيمًا لمصر وتجمع له في السنوات القليلة السابقة تأييد شعبي كبير من جميع طبقات الشعب، وكان من مؤيديه كثير من العلماء والأعيان وعُمد البلاد ومشايخها، فضلًا عن الطبقات الشعبية والتجار وضباط الجيش وجنوده. وسار حزب عرابي وجماعته يدفعان الثورة رافعين الشعار العتيق «مصر للمصريين»، وكان هذا الشعار يعني تمصير جهاز الدولة؛ سواء الجهاز المدني بوزاراته وإداراته أم الجهاز العسكري.. أي الجيش، وذلك ضد العناصر التركية والشركسية المستبدة بالحكم دون المصريين، كما كان الشعار نفسه يعني المطالبة بالحكم النيابي الديمقراطي فيكون الشعب المصري هو الذي يختار ممثليه في الحكم من المصريين. ولهذا تجمعت في شعار «مصر للمصريين» المطالب الوطنية والمطالب الديمقراطية. فكان ثوار هذا اليوم يعرفون هدفهم جيدًا، وهو الهدف الذي ظلت مصر تكافح من أجله طوال السنين التالية، أن تصل إلى حكم وطني وديمقراطي.

لقد أعيت عرابي ورجاله حيل الخديو، ومن ورائه الطامعون الأجانب في احتلال مصر، ومناوراته وسعيه لتصفية الثورة الآخذة في النمو والتنكيل برجالها. فقرر عرابي أن يقوم بحركة جريئة يحدث بها تغييرًا ثوريًا في نظام الحكم الاستبدادي. واعتزم تحريك الجيش والشعب إلى قصر عابدين في مظاهرة عسكرية يملي فيها إرادته على الخديو.

ووضعت الخطة في حضور جميع آلايات الجيش الموجودة بالقاهرة إلى ميدان عابدين في ٩ من سبتمبر ١٨٨١ «لعرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الأمة وسعادتها»، وفي الموعد المقرر في الساعة الرابعة عصرًا احتشدت وحدات الجيش في ميدان عابدين، وبلغ عدد الجنود المحتشدين ٤ آلاف جندي، وامتلأ الميدان بالجموع الحاشدة من المواطنين وامتلأت النوافذ

والشرفات والشوارع المحيطة بالجماهير جاءوا ليشهدوا ويشاركوا قادة الثورة في وقفتهم ضد الخديو ويساندوهم في مطالب الشعب. ثم جاء عرابي ممتطيًا جواده شاهرًا سيفه وخلفه حوالي ثلاثين ضابطًا شاهري السيوف.

وشاهد الخديو تجمع الجنود في الميدان وتوافد عليه الوزراء، ثم جاء بعض قناصل الدول والسير «أوكلن كولفن» المراقب المالي الإنجليزي، وشاهد الجميع منظرًا لم يكونوا ليتوقعوه من قبل.

ونزل الخديو من السراي ومعه مستر «كوكسن» نائب قنصل إنجلترا و«أوكلن كولفن» وسار حتى بلغ وسط الميدان فنادى عرابي، وقد أشار «كوكسن» على الخديو أن يطلق الرصاص على عرابي فخشيَ الخديو إن فعل أن تنقض عليه الجنود المحتشدة.

وقف عرابي أمام الخديو فسأله عن سبب إحضاره الجيش فأجاب عرابي: «جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة كلها»، ثم حدد له المطالب في عزل وزارة رياض باشا المعادية وتشكيل مجلس للنواب وزيادة عدد الجيش، فأنكر الخديو على عرابي طلباته كلها وقال له: «وأنا ورثت ملك هذه البلاد من آبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا».. فتحداه عرابي قائلًا: «لقد خلقنا الله أحرارًا ولم يخلقنا تراثًا وعقارًا، فوالله الذي لا إله إلا هو إننا سوف لا نورث بعد اليوم».

وانتهى هذا اليوم بإذعان الخديو ومعه قناصل الدول الأجنبية إلى مطالب العرابيين، فسقطت وزارة رياض واضطر الخديو إلى تعيين محمد شريف رئيسًا للوزارة بناء على رأي العرابيين، وأعلن موافقته على الطلبين الآخرين.

وانفجر بهذا الحدث الكبير بركان الثورة وتصاعد المد الثوري من طور إلى طور حتى كاد يعصف بحكم الخديو وبالنظام كله، لولا أن تدخل الإنجليز بجيوشهم ليقضوا على الثورة لحماية الخديو وليحتلوا مصر الاحتلال الذي دام اثنين وسبعين عامًا بعد ذلك.

ويعلق «بلنت» على هذا الحادث بقوله: «إن الثلاثة أشهر التي أعقبت هذا الحادث لهي من الوجهة السياسية أسود الأيام التي شهدتها مصر. إن كل الأحزاب الوطينة وكل أهالي القاهرة قد اتفقت كلمتهم هنيهة من الزمن على تحقيق هذه الغاية الوطنية الكبرى، وسرت في مصر رنة فرح لم يسمع بمثلها على ضفاف النيل منذ قرون، فكان الناس في شوارع القاهرة ـ حتى الغرباء منهم ـ يستوقف بعضهم البعض يتعانقون وهم جذلون مستبشرون بعهد الحرية العظيم الذي طلع عليهم على حين غفلة طلوع الفجر إثر ليلة مخيفة حالكة الظلام.. وسرت هذه الروح السعيدة إلى كل الطبقات من المسلمين والمسيحيين واليهود، وشملت رجالًا من كل دين ومن كل جنس، ومن هؤلاء عدد غير قليل من الأوربيين الذين اشتدت صلتهم بالحياة المصرية، حتى القناصل أنفسهم لم يسعهم إلا أن يعترفوا أن العهد الجديد كان خيرًا من القديم».

الثورة العرابية
بقلم: عبد الله النديم

لما تولى توفيق، ابتدأ الخلط والتلفيق، فانفتح باب الحصن الحريز، لفرنسا والإنكليز، وعطف عليه القنصلان «يوسوسان» و«يسولان».

ثم ترأس رياض باشا على الوزارة وقبض بيديه على فروع الإمارة وخدعه «ريفرس ولسون» حتى قطع الضرس والسن. وجمعا الديون بلا تحقيق وكوناها بالتلفيق، وأوصلا تلك الديون إلى مائة مليون، ووضع المديريات رهينة للبانكات. وليته عندما أحيا ديون أوربا باجتهاده، أحيا معها ديون أهل بلاده. كلا فإنه أضاع عليهم المقابلة والسهام بتقسيطهما على مدى الأيام.

ثم أخذ في حشد الدواوين بالإفرنج والمتفرنجين، فاستقدمهم رعاة ماشية، واستخدمهم بطانة وحاشية، فإن ليم على ذلك قال ما في مصر رجال، بل كل أهلها جهلة خانه، لا يعرفون إلا الديانة.

ثم أخذ يشدد النكير على رجال النفير، وأنكر حقوقهم وأظهر عقوقهم وأوعز إلى عثمان رفقي أن يبتدئ بإبعادهم وطردهم إلى بلادهم. فابتدأ الإضرار بأحمد عبد الغفار، وعزله من آلاي الخيالة للمعاكسة واستبدله بأحد الشراكسة، فذهب إلى السيد عرابي باكي العينين وأظهر الاضطرار وأنه صفر اليدين. فجمع السيد عرابي نفرًا من الضباط ممن تم لهم الارتباط، وقال لهم، هذه أول داهمة فإن تم عزل أخيكم لا تقوم لكم بعدها قائمة. فتحالفوا وتألبوا وألحوا على الحكام وتعصبوا، حتى عزلوا خليفته وسلموه وظيفته.

ومن هذه الواقعة الزهراء تم تحالف الأمراء، وأجمعوا بعد مداولة عريضة، على تقديم عريضة، تتضمن عزل عثمان رفقي ناظر الجهادية؛ لكونه سعى في تفريق العصبية، وقد وافقهم على طلب هذا الإنصاف، محمود باشا سامي وهو ناظر الأوقاف، وانضم إليهم في أصل الاتحاد وصار واحدًا من الأجناد. فجعلوه مرجع مشورتهم ومظهر سريرتهم.

ثم أخذ الأمراء العريضة الالتماسية وتوجهوا بها إلى رياض باشا في الداخلية فبش وجهه في الجميع ولكنه أنكر عليهم هذا الصنيع. وقال لهم: الوزارة مرتبطة ببعضها وعزل واحد منهم يأتي بنقضها. فقال له السيد عرابي: إن سقطت وعادت وكنت أنت الرئيس سادت، ونحن أبناء وطنك وحفظة سكنك ولا يرضيك هذا الاضطهاد وجعلنا مثلة بين العباد.

ولما رأى الأمراء إخفاق مسعاهم وعلموا أنه يهملهم ولا يرعاهم جمعوا جمعًا غفيرًا من الضباط وارتبطوا على ملازمة الطلب كل الارتباط، وتحالفوا على أن يحفظوا أعمالهم، وجعلوا السيد عرابي رئيسًا لهم. فتقوت همته وتقوت عزيمته وعاد إلى رياض باشا يطلب عزل الناظر وسن القانون. وناظره في هذا الأمر بسكون. وأراه الفرق بين الجهادية والملكية وما هم عليه من

اختلاف الصورة والماهية فوعده بنجاز مطلوبه والحصول على مرغوبه. ثم قام وجمع النظار وعرض عليهم هذه الأفكار، ورفع بمعارضة الجهادية حسه.. وكان الخديو في تلك الجلسة.

انتهت الجلسة على إضمار الشر وتعجيل الضر. وأوعز إلى عثمان رفقي ناظر الجهادية أن يعقد مجلسًا من أمراء الحربية لينظر في عريضة الأمراء وما هم فيه من الجدل والمراء، ويحكم على الثلاثة بالنفي إلى السودان ويبادر بسجنهم في الديوان، حتى يأتيه الوابور المعين للسفر بهم إلى محل اغترابهم. وهم: عرابي، وعلي فهمي، وعبد العال حلمي، وكتب الخديو أمرًا فيه العجب حيث يقول إنهم خرجوا عن حد قانون الأدب، وبعد انتفاض الجلسة منى كل بالمستحيل نفسه.

كان السر وصل إلى الأمراء في الحال من محمود باشا سامي المفضال. وفي الصباح أرسل لهم عثمان رفقي يطلبهم لديوان المظالم بدعوى أنهم يأخذون التنبيهات لزفاف جميلة هانم. فاجتمعوا مع بعض الضباط في قشلاق عابدين، وتحالفوا تحالف المستميتين، وقاموا إلى الديوان بعد ذلك فرأوا المجلس مجلس مهالك. وكانوا رتبوا بعض العساكر من قصر النيل إلى عابدين لينقلوا الخبر إلى الضباط المنتظرين. وبعد وقوفهم في المجلس برهة قطب كل رجل من أعضائه وجهه. فتنحنح الناظر تنحنحًا فتح الكمين له أذنه، وخرج جملة من الشركس من داخل الخزنة. وحاطوا الأمراء بصفوفهم وقبضوا على أيديهم وسيوفهم.. إذ ذاك رفع المجلس صوته بحكم العدوان، قائلًا: قد حكمنا عليكم بالنفي إلى السودان.

نقل البريد السري حكم المعتدين إلى الضباط بعابدين فقام أحمد بك فرج بأورطته وأحاط الخديوي ومعيته حتى تأتيه الأنباء بما تم للأمراء. وقام محمد عبيد بأورطته ذات الأيدي. وكان شوقي بآلايه في باب قصر النيل يمنع الداخل من أي قبيل. وقد جرد الضباط سيوفهم أمام البيارق، ووضعت العساكر الخرطوش في البنادق تهيؤا للحرب واستعدادا للضرب.. فلما رأى محمد عبيد أسباب الحين قسم أورطته قسمين: قسم توجه جهة الباب، وقسم دخل القصر من السرداب، وهجم بالقسم الثاني على الديوان وكسر الأبواب على أهل العدوان، فهرب البعض من الشباك، ووقع البعض في الارتباك، والناظر ألقى نفسه في شاطئ البحر خوفًا من الذبح أو النحر. ثم أخذوا يفتشون في ديوانهم ويبحثون عن إخوانهم فوجدوهم قد جردوهم من الثياب والسلاح ووضعوهم في سجن القباح فأخرجوهم آمنين وساروا بهم ظافرين.

كان الخبر قد تجاوز الخليج والقنطرة ورحل إلى آلاي السودان في طرة. وهناك اللواء خورشيد باشا طاهر ينافق الضباط بالظواهر، ليلهيهم بالوعيد والتهويل عن الجاري في قصر النيل. فنادى خضر بك خضر بالآلاي وجمعه بعد أن حبس اللواء ومن معه، وسار قاصدًا قصر النيل يشترك في هذا الفصل الجميل. فوجد العساكر منصرفين بالأمراء إلى ساحة الخديو والوزراء، فانضم إليهم لتحقيق رجاه وهنأ الأمراء بالنجاة.

ولما وصلوا إلى عابدين وقفوا بين الخديو وقوف الملتمسين وطلبوا منه عزل ناظر الجهادية واستبداله برجل صافي النية. وبعد محاورة وجدال عزل عثمان رفقي في الحال. وعين مكانه

الفاضل النامي محمود باشا سامي. وقد عدهم الخديو مذنبين بما صدر منهم فأصدر أمره بالعفو عنهم.

استفحل الحزب العسكري في المجال وقد خيبت هذه الوقائع آمال الرجال، وانبث فيه العقلاء والأدباء، وكثرت فيه الوعاظ والخطباء. وكان السير «ماليت» (قنصل بريطانيا في مصر) يتردد على رياض ويسقيه من تلك الحياض.

ثم كانت فتنة الضباط الثمانية عشر وقد ظهر أمرهم وانتشر. وكان المؤسس لعصبة الوبال يوسف كمال. وموضوعها الخسيس قتل عبد العال والسيد عرابي الرئيس. وبعد الجدال والمكالمة أخذوا للمحاكمة. وقد علم الضباط الأمر وباعثه. وانهزم رياض المرة الثالثة.

ثم دبر فتنة فرج الزيني السوداني. وأراد أن يفسد قلوب السودانيين حتى يفترقوا من المصريين فتنشق عصا الاتحاد ويقع بين العساكر الفساد، فلم يأخذ في الأسباب حتى ظهر أمره للأنجاب. وقبض عليه السودانيون في الحال وسلموه إلى عبد العال. وانهزم رياض باشا للمرة الرابعة، وخابت منه الظنون، وعاد بعد الجهد بصفقة المغبون.

ثم دبر حيلة لقتل الأمراء بواسطة بعض الأروام الأجراء، إلا أنه رأى أحمد باشا الدرمللي ضابط مصر حاجزًا بينه وبين ما دبره بأقمار العصر، فعزله بالأمر الرغمي واستبدله بعبد القادر حلمي. ففطن الأمراء لفعل الشياطين وقاموا في الحال إلى عابدين وما خرجوا منها حتى أعادوا أحمد باشا إلى الضبطية ونجوا بعزل عبد القادر من تلك البلية.

ثم قدم له محمود باشا سامي قانون المعاش وفوق السهم للجدال وراش. ورياض يجهد نفسه ويماطله من جلسة إلى جلسة. فلما رآه متوقفا في القبول مصمما على عدم نوالهم المأمول. قال له بحضرة الخديو: يا حضرة الوزير إذا لم تنفذ هذا القانون فإني لا أضمن الهدوء والسكون. وحيث إني رجوتكم فلم تقبلوا رجائي فإني أعتزل الوظيفة وهذا استعفائي. وقام من الإسكندرية إلى مصر في الحال وجمع إليه كبار الرجال. وكثر في قشلاق عابدين الاختلاط حيث اجتمع فيه جمع من الأمراء والضباط وتحالفوا على المصحف الشريف والحسام على أنهم يدافعون عن وطنهم وشرفهم إلى الحمام.

ثم تعين بدله داود باشا يكن ومال إليه كل من الخديو ورياض وركن. فأخذ يخبط خبط عشواء وكل أوامره تذهب في الهواء.

وقد ظهر الحزب إلى العيون واشتعلت به الأفكار والظنون.

* * *

تقوى عرابي بحزب الأحرار وانتصب لمقاومة الأغرار، وعقد للضباط محافل خطابية ومجامع تهذيبية، وقام فيهم بخطب لو وجهت إلى الحديد لذاب، ووعظ لو طرق أذن إبليس لتاب. وجعل يده اليمنى محمود سامي الأمين. ويده اليسرى علي فهمي الكرار. فأوعز رياض إلى داود يكن أن يحول بين الجند وأهل الوطن. فاجتهد ولكن ما أصاب، وجدَّ لكنه خاب. ثم رأى أن يوقع الخلاف بين الجهادية ليشق عصاهم الإجماعية فأخذ الخديو وتوجه إلى قشلاق عابدين. وانفرد هو وخيري بزجر السامعين. وأخبرهم أن الخديو أبوهم الرءوف وأميرهم العطوف. وأن عرابي هو العدو ومحرك البلاد بعد الهدوء. ثم توجها به إلى قلعة الجبل وجمعوا العساكر لذلك وقالوا لهم ما قالوه هنالك. فعارضهم فودة حسن، وقال لهم: ما هذه الفتن؟ فقابله رياض بحدته، وجذبه من سترته، وأشار إلى الميرالاي إبراهيم حيدر أن يقبض عليه ويلقيه في السجن هو ومن يميل إليه. فقبض الضباط على الميرالاي في الحال ونادوا في العساكر بحصر الرجال. فلبى فودة حسن كل من سمعه وأحاطوا بالخديو ومن معه. فكادوا أن تذهب عقولهم ويختلوا لما سقط في أيديهم ورأوا أنهم قد ضلوا. ثم بكَّتهم فودة حسن بما صدر منهم وأطلقهم وأفرج عنهم.

ولما رأى عرابي أن الأمر قد اشتد وأن باب الإصلاح قد انسد حرك العساكر وحرضهم للتظاهر الأدبي وإظهار المجد العربي وإسقاط وزارة رياض المستبد واستبداله برجل مستعد. فتحرك معه من المشاة الآلاي الثاني والثالث، وآلاي السودان، وآلاي أحمد بك عبد الغفار من الفرسان، وفرقتان من الطوبجية. وبقي الآلاي الرابع إدارة عرابي بالعباسية، وكان الآلاي الأول إدارة علي فهمي داخل السراية لإيهام الخديو أنه وضع للحماية.

ولما وصل عرابي إلى عابدين حاصر الخديو والظالمين، فنزل إليه الخديو وناداه فهرول إليه عرابي ولباه، فقال له: لم فرقت في الجند التذاكر؟ وجمعت حولي هؤلاء العساكر؟ فقال: نطلب سقوط الوزارة جالبة الغمة، وفتح مجلس شورى الأمة، ووضع حدود للحاكم والرعية، وسن قانون لمعاش الجهادية. فقال الخديو: هذا الطلب ليس من وظيفتك فلم تظاهرت بشيعتك؟ فقال عرابي: لست أطلبه وأنا عسكري الصفة بل أنا نائب هذه الأمة الواقفة. فارتد الخديو ولجأ إلى القناصل ووسطهم في هذا الحاصل، فدارت بينهم وبين نائب الأمة، محاورات كثيرة في أبحاث مهمة، وبعد اللتيا والتي سقطت وزارة رياض بالتي، وعين للرياسة محمد باشا شريف وانتصر الجند على ذاك، فانصرف عرابي والقلوب ترجف عليه وعيون الأمم ناظرة إليه.

وفتح بعدها مجلس النواب ليكون بين الأمة والظلم حجاب، ثم أشاع المرجفون أن الجند هم الحاكمون، وأن الوزارة ومجلس النواب تحت أمرهم في الخطأ والصواب، وأنهم لا يبرحون من مصر بحال من الأحوال ولو عظمت عليهم الأهوال. وكان محمود سامي قد عاد إلى وزارة الجهادية وخضعت له جموع العسكرية. فرحل عبد العال بآلايه إلى دمياط منعًا لهذا الاختلاط، ثم رحل عرابي الشهير إلى التل الكبير، وأخذت الأمور تجري على محور السداد بعد هدم قواعد الاستبداد.

كان الخديو يخاطب إنجلترا بالتجائه، وهي تلبيه مسرورة بندائه. فأرسل اللورد «غرانفيل» لائحته الاتفاقية مع الدولة الفرنسية التي جعلها فاتحة الوصول وفيها يقول: إذا انتشرت الفوضى في الديار المصرية كان للدولتين الحق في التداخلات الحربية. فانزعج السلطان من هذه الصورة وكتب إلى اللورد ينكر منشوره، فأجابه اللورد بأن ذلك لم يقع من إنجلترا بطريق الاستبداد بل بطلب الخديو أمير البلاد.

وبرجوع محمود سامي إلى الجهادية نقل كلا من: طلبة، وعلي يوسف، وعبيد بك محمد من الملكية إلى الجهادية.. واستلم طلبة الآلاي الثاني بدل شوقي بك، وعلي يوسف الآلاي الثالث بدل حيدر بك.

ولما ترأس أبو سلطان على مجلس الأعيان اعترضت على عرابي في انتخابه وأطلت في عتابه وقلت له إنه تلميذ مدرسة الظلم الوبيل وتربية الخديو إسماعيل. فقال: لم تعد بعتبك ما في قلبي، ولكن لا بد للصياد من صحبة الكلب.

ولما طلب رتبة اللواء إلى طلبة ولم يطلبها إلى علي يوسف الذي لم يعرف حزبه اعترضت عليه الاعتراض الثاني، وقلت: هذه مضيعة للأماني، فإن الثاني يرى أنه أحق بالرتب من غيره وأنه الوحيد في فكره وسيره. فقال لم يكن عندنا آلايات ثاوية توجب تعدد الألوية، وإن طلبناها جزافا لم يروا ذلك إنصافًا.

ثم أخذنا في التوصل إلى السلطان والتوسل بالوزراء والأعيان. وكان سرنا الخفي وجهرنا الظاهر بسيم بك كاتب المابين والسيد شريف ظافر. والواسطة بيننا وبين ذلك الديوان علي شكري قبودان.

ولما رأى منا السلطان الانقياد أرسل علي باشا نظامي وعلي بك فؤاد، لينظرا في الخلاف الواقع بين الخديو وعساكر المصرية وما عليه الأمة من الميل إلى الحضرة السلطانية. فلم يتمكنا من الاجتماع على أحد، ولا عرفا شيئًا من الجاري في البلد، حتى زار قصر النيل وقابلهما محمود باشا سامي باحتفال جليل، ودارت بينهما وبين طلبة باشا محاورة حال أعماله المناورة، وانتزع من فكر نظامي باشا ما به العدو وشى، حين نادت العساكر: بادشاهمز جوق يشا.

ثم تناوله محمود باشا سامي باليمين، ودخل به محل السر وحلف له اليمين، على أن جميع العساكر وأهل البلدان أتباع الملك بل السلطان، وأنهم لا يريدون بهذه الحركات إلا إخلاص الوطن من الارتباطات، ومنع اليد الأجنبية وإعادة السلطة العثمانية. فلما عاد السر المصون شكر وخرج وهو ميمون. ثم ودع الخديو ونظامه وسافر بوفده بالسلامة.

وعندما كنت بالزقازيق مع السيد عرابي راح أنسي، في عزومة أمين بك الشمسي. حضر أحمد باشا راتب وكيل البحرية الشاهانية يريد الأقطار الحجازية. فاجتمع به عرابي وأطلعه على الظاهر والباطن والمتحرك والساكن، وحلف له على انقياد العساكر والأعيان إلى مولانا السلطان. فلما

وصل السويس كتب الذي سمعه وأرسله للسلطان بعدما جمعه. فتأكد للسلطان صدق ولائنا، وأن حركتنا ضد أعدائنا.

* * *

ثم وقع الخلاف بين مجلس النواب والوزارة الشريفية في مسألة النظر في الميزانية، الوزارة تقول: لا حق للمجلس في النظر فيها، والمجلس يقول لنا الحق في شئون البلاد ظاهرها وخافيها. والسير «ماليت» يتردد على الوزارة بالخدعة واللين ويهددها بمس صندوق الدين، وما زال يلح بهذه العبارة حتى استعفى شريف باشا وترك الوزارة.

استلم محمود باشا سامي أمر الرئاسة وقبض بيديه على زمام السياسة واستحضر عرابي باشا وسلم نظارة الجهادية إليه، وما كنت أحب أن تحال عليه. ولكنه ألزم بها من إخوانه الذين ابتهجوا سرورا، وكان أمر الله قدرًا مقدورًا.

عند هذا اشتد خوف الخديو وعظمت رهبته وحسن لديه الاحتماء بالإنجليز وكبرت فيهم رغبته. وأرسل إلى الآستانة محمد ثابت باشا فاستعمل الافترا والمين إلى وكلاء المابين، ووسوس لهم أنا نريد استبدال السلطة التركية بتأسيس دولة عربية.

وفي هذه المدة حضر راتب باشا من البلاد الطليانية واجتمع بعثمان باشا رفقي أصل الفتنة العسكرية. واتفقا على تأليف عصبة من الشركس تسعى في الأضر والأعكس. ثم ألفا تلك العصبة وجعلا موضوعها قتل عرابي ومن معه من أمراء الجهادية، وصمموا على تنفيذ هذا الفعل الذميم في يوم شم النسيم، وكان ممن دعوهم لهذا الفعل الأغبر راشد أفندي أنور، فأظهر الموافقة لهؤلاء الأغبياء، ثم استعاذ بالله من قتل الأبرياء. ورأى أن الدين النصيحة، فأتى وأخبر عرابي بعبارة فصيحة. فتصيدوا المتحالفين من البيوت، وشكلوا مجلسًا للتحقيق والثبوت. وبعد إقرارهم بما تحالفوا عليه في الديوان قرر المجلس نفيهم إلى السودان. وبعد جدال طالت فيه العبارة بين الخديو وبين سامي باشا رئيس الوزارة، استبدل نفيهم إلى البلاد السودانية بنفيهم إلى الأقطار التركية.

حيط الخديو بحاشية من الغلمان وشيخين من حزب الشيطان، فهمسا إليه مع الجاهل أبي سلطان أن يلتجئ إلى فرنسا وإنجلترا، ويترك جانب السلطان. فحضرت الأساطيل للتهديد والتهويل، فلزمت الوزارة الثبات، ولم تفزع من تلك الوثبات، ولكن أحدثت الأساطيل في فكر السلطان كل التشويش، فهيأ الوفد الذي يرأسه درويش.

وقبل حضوره بأيام، أفصحت فرنسا وإنجلترا بالتئام، وقدمتا لائحة لأهل الخزي والنفاق بنفي عرابي وبقية الأمراء إلى حد الآفاق. فتقوت من الوزارة كل جارحة، وثبتت في رد اللائحة. ولكنها لم تلبث حتى انخدعت لمصطفى فهمي ونفاقه فاستعفت واستبدل الخديو برفاقه، وقبل اللائحة بلا معارضة ولم يقبل فيها مناقضة. فتحرك سليمان بك في إسكندرية وهيأ العسكر لحركة عدوانية،

وكتب للخديو بالتلغراف يعلنه بهذا الانحراف، وأنه وإن لم يعد عرابي إلى نظارة الجهادية لا يضمن الأمن في الإسكندرية. فعقد الخديو مجلسًا من النواب والأعيان وبعض أمراء الأجناد وقال لهم: إني قبلت اللائحة ونفى الأمراء الخمسة من البلاد. فقال له طلبة باشا: هذه اللائحة عدوانية تنقض بالفرمانات السلطانية. ونحن أتباع أمير المؤمنين العزيز لا فرنسا ولا الإنكليز. ثم خرج مع الضباط مغاضبين وتوجهوا إلى عرابي متذمرين. فطلب الشيخ الخلفاوي من الهيئة الخديوية أن يعاد عرابي باشا إلى نظارة الجهادية. فأعاده الخديو وهو مرغم، وقد كثر عليه الهم والغم. ثم طلبه الخديو إلى المعية ودخل به في خلوة خصوصية. فتحالفا على المصحف الشريف وتفرقا على وفاق لطيف.

وكان محمود سامي قبل أن يستعفى من وزارة الإسعاد قد استحضر النواب من البلاد. وقدم لهم لائحة النفي الثنائية وبين لهم ما تقتضيه من تسلط الدول الأوربية، فأبى سلطان باشا أن يعقد المجلس وأخذ في تفريق الكلمة وإغاظة الأنفس. وانضم إلى الخديو في قبولها وفرح بحضور الأساطيل ووصولها. ونجم النفاق بين النواب ووقف لهم الأعداء على الأبواب.

وبينما هم في اختباط وبعد عن الارتباط. جاء الخبر بقيام وفد درويش وكثر الخلط والتشويش. وبلغنا الاتفاق مع السير «ماليت» والمستر «كولفن» على أن يحدثوا فتنة في إسكندرية بين الكافر والمؤمن. ليسوغ للأساطيل أن تخرج العساكر إلى البر بدعوى أن العساكر قد أثاروا الشر - خشية أن يحول درويش باشا بينهم وبين هذه الأمنية إذا ظهر بحضوره السكون والأمنية.

فتوجهت في الحال إلى الإسكندرية، وأعلنت جمعية الشبان القصدية، بأني أريد أن أخطب بأمر فيه صلاح بلدنا وتقوى عودنا، فاجتمعت مئات غير محصورة، وخطبت فيهم خطبة الأنفوشي المشهورة. ونبهتهم على لزوم السكون إذا كثرت الظنون، والبعد عن مجالس الأجانب حتى تنتهي تلك المصائب، وحرصتهم على لزوم الهدو، وعدم التداخل مع العدو. وبينت لهم أن عرابي باشا أخذ عهدة الأمن على نفسه، والخديوي يسعى في عكسه.

فلما بلغ ذلك عمر باشا لطفي طلبني لديه وأخذ يرفع صوته ويشير بيديه وقال: لم خطبت بين الأهالي؟ قلت: لتسكين الهرج الحالي. قال: ومن أمرك بذلك؟ قلت: الخوف من المهالك. قال: هذا شيء من حدود المحافظة والضبطية. قلت: أراهما أصل البلية، فإن البلد في هرج عظيم وسير غير مستقيم، والفتنة آخذة في الانتشار، وقد أكثروا من شراء السلاح وإعداد الصفاح، وعقد المجالس ليلًا ونهارًا وإعلان الفتنة جهارًا. حتى كتبت بها التلغرافات بين مصر وإسكندرية، والبعض كاتب الجهات الأوربية، كل هذا والحكومة لا تنفي حرجًا ولا تسكن هرجًا ولا تلاحظ المحافل وتجمع الأسافل، فكان من الواجب عليَّ نصح أهل بلدي بما دار في خَلَدي، خوفًا من توالي الخطب والوقوع في الحرب فأراد أن يشير إلى الأعوان بحجزي في الديوان، ولكنه رأى عددًا عظيمًا من الشبان على الباب فخاف من سوء العاقبة وارتاب، ورغب أن أخرج من البلد في الحال. فلم أصغ لذلك المقال، وبقيت حتى جاء وفد درويش ومر في البلد دون تشويش.

فلما دخل الوفد مصر حجز عليه الخديوي في القصر وأوقف عنده مراقبين لملاحظة الوافدين ومعرفة أنبائهم وكتابة أسمائهم. ولم يتوجه إليه أحد من رؤساء حزبنا ولا مال هو لقربنا. وبعد أيام دخل رأسه جراب الحيلة، واحتال عليه «ماليت»، بمغناطيس العفاريت، على أن يتخلى عن الحزب العسكري ويجعله هو المفتري، وينسب إليه العدوان ويكتب بذلك إلى السلطان، فقبل من غير روية وتعهد بتلك البلية. ثم طلب عرابي باشا وسامي باشا في المعية وقابلهما مقابلة أميرية. وقال لعرابي: أريد أن تحيل علي ديوان الجهادية وتتوجه إلى الحضرة السلطانية. وكان يظن أن عرابي يأبى عليه فيكتب بما لديه، فقال له عرابي إنه أحد المسلمين وعبد أمير المؤمنين، وما أخذت شرفي إلا منه، ولا حملت السلاح إلا للدفاع عنه، وأحب أن أمتثل بين يديه أنا وإخواني الأمراء المنسوبون إليه. ولكنك تعلم أن قناصل الدول حضرت في بيتي وطلبت مني أن أرفع بالأمان صوتي، فكتبت بذلك إلى الآفاق المصرية بأمر الحضرة الخديوية، فخذ عليك عهدة حفظ الأرواح كما أخذت إدارة حمل السلاح وانشر ذلك في الجرائد العربية والتركية والإفرنجية وأنا أتوجه بعد ذلك للحضرة الملوكية.

فغاب فكر درويش عند سماع هذا الكلام ووجم كأنه لجم بلجام. ثم مال إلى الخديو وبعد مذاكرته التفت إلى عرابي باشا وقال: يوم الاثنين أجيبك بالجهر والسمعة، وكان اليوم يوم الجمعة. فلم يأت يوم الأحد المنحوس إلا والمذبحة في الإسكندرية تعدم النفوس. وكانوا يظنون أن العساكر تتداخل في المذبحة وترتكب تلك المقبحة. فلما لزمت العساكر السكون ولم يشاركوا أهل الجنون. خاب سعي درويش وضاع البرطيل والبخشيش. وظهر الأمر للأجانب وتحقق لهم أصل المصائب. وقد أراد أن يظهر ضعف عرابي باشا عن حفظ الراحة ليسهل خروجه من هذه الساحة.

ثم تشكلت وزارة إسماعيل باشا راغب وانعقد مجلس الوطنيين الأجانب، لتحقيق هذه المذابح ومعرفة السبب في الفضائح. فرأى درويش أنه إن سكت افتضح وظهر عذره واتضح، فأخذ إلى الجهادية وطلب لهم نياشين من الحضرة السلطانية، وأوعز الخديو إلى المجلس أن يتأنى في التحقيق وألا يسرع بالتدقيق. ووقع بين يدي «ماليت» مستحيرًا وطلب منه الحرب مستجيرًا. فاتفق «ماليت» والأميرال «سيمور» على أن يموِّها على المستر «جلادستون» الأمور. وكتب إليه أن العسكر في عدوان والخديو محصور في الديوان. وقد طلب منا تأييده بالسلاح ورد أعدائه بالصفاح. و«جلادستون» يأبى عليهم الحرب ويأمرهم بعدم الضرب.

فكتب إليه أن عرابي، مجتهد في تصليح الطوابي. وهذا أمر وبيل فيه تهديد للأساطيل. فكتب اللورد «غرانفيل» إلى السلطان، والسلطان خاطب عرابي باشا بواسطة رئيس الديوان. فأخبره أن هذه تصليحات عادية وليست تجهيزات حربية. فأمره السلطان بالكف عن العمل، فكف وخاب من «ماليت» الأمل.

ألح عليه الخديوي بالطلب وقال لا نعدم غيره من سبب. فكتب إلى جلادستون بعد الائتمار، يقول له نريد أن نأخذ طوابي المكس والعجمي والفنار، ونخرج بها عساكرنا البحرية تأمينا للأساطيل من

العساكر المصرية. فبعد مشاورة وزرائه مال لإجابة ندائه. فكتب سيمور يطلب ذلك وأخبر الخديوي بما هنالك.

عقد الخديو مجلسًا من عظماء الذوات والوزراء والوفد الدرويشي والأمراء. وبعد القيل والقال في المناظرة والجدال قر رأيهم على عدم نزول المدافع إلا بالسلاح، دفعًا للعيب والافتضاح، وحفظًا للشرف العسكري أمام هذا المفتري - وهم يعلمون أن الطوابي قديمة ومدافعها عديمة لا تقوى في مصادمة الجلل لما فيها من الخلل. ولكنهم ظنوا أنها إذا تهدمت، ودخلت العساكر الإنجليزية وتقدمت. وقبضت على عرابي ومن معه من القواد وحكموا عليهم بالنفي من البلاد.

ثم كلفوا طلبة باشا بتبليغ هذا القرار وابتدا الضرب والدمار. فأعلن راغب باشا البلاد يوم الضرب بانتشاب القتال وأن البلاد أصبحت دار حرب.

*** * ***

قاومت الطوابي من الشروق إلى الغروب حتى تهدم معظمها ولم يكن فيها هبوب.. وفي الصباح رفعت فيها الراية البيضاء إشارة لانقطاع الهيجاء، وذلك بأمر الخديو ودرويش بغير بحث ولا تفتيش.. وقد عمهما الفرح وطار بهما المرح بانتصار عدو البلاد على الأهل والأولاد.

ثم شاع أن الإنجليز يدخلون البلد فهاجر الوالد والولد، وخرجت المخدرات إلى الطرقات ووقع الناس في الهلكات، واشتد البلاء على أهل إسكندرية إذ هاجر ثلاثمائة ألف في عصرية، وباتوا على الشواطئ والجسور وناموا على أرض الثبور.

وكان إبراهيم توفيق الترجمان أرسل كثيرًا من العربان باسم المحافظة على الخديو من الجهادية، فكانوا أعظم مصيبة وأكبر بلية، حيث تعرضوا للمهاجرين بالنهب والقتل والسلب.. وانضم إليهم بعض العساكر المصرية، وشاركوهم في هذه البلية.. فلما خرج عرابي باشا مع سامي باشا إلى حجر النواتية وشاهد هذه الأمور الهمجية، صدر أمرهما بإطلاق النيران على العربان لحفظ الأهالي من العدوان.

وبوصول عرابي باشا إلى الخديو بسراي الرمل للنظر فيما فيه جميع الشمل. طلب من الخديو أن يتوجه إلى القاهرة ليقيم في سراياته العامرة ويخابر العدو ودول الغرب إما بالصلح وإما بالضرب.. فأبى وركب إلى رأس التين ومعه الوفد وبقية الخائنين.

فلما وصلها انحاز إلى الإنكليز وجعلهم حصنه الحريز. ورجع عرابي إلى كفر الدوار ورحّل المهاجرين داخل الديار فكتب الخديو إلى المديرين بتلغراف وجيز يعلمهم أنه اصطلح مع الإنجليز. فكتب عرابي باشا إلى حسين باشا الدرمللي وكيل الداخلية أن يجمع أمراء الجهادية والملكية وعلماء الملة الإسلامية وبقية الرؤساء الروحانية ويعرض عليهم أمر الخديو الغريب ويأخذ رأيهم في هذا المصاب المريب.

وبعد أن تلا الشيخ محمد عبده ذاك الكتاب قمت وبينت المصائب والأسباب، وبينت لهم حقيقة الحال وما فعله الخديو والوفد في ذاك المجال.

وبعد جدال ارتفعت فيه الأصوات من العلماء والبطريرك والذوات قر رأيهم على انتخاب وفد يتوجه إلى الإسكندرية ويطلب من الخديو إعادة الوزراء ورئيسهم إلى مصر المحمية.

فانتخب من العلماء الشيخ أحمد كيوه والشيخ علي نائل، ومن الذوات علي باشا مبارك ومحمد باشا رءوف، ومن الأعيان أحمد السيوفي وسعيد الشماض، وتوجهوا إلى كفر الدوار ومنه إلى حزب البوار. فانضم علي مبارك وأحمد السيوفي إلى أهل المين، ورجع الباقون بخفي حنين.

فكتب عرابي إلى يعقوب باشا سامي وكيل الجهادية أن يعقد مجلسًا من جميع الوجهاء، وقر رأيهم بلا جدال على تكليف عرابي باشا بالقتال والدفاع عن الدين والوطن حتى تسكن الحروب والفتن. وكتبوا بذلك محضرًا إلى السلطان وأرسلوه بالتلغراف إلى رئيس الديوان، وأعلنوا عرابي باشا بهذا الاجتماع وأن الخديو موقوف فلا يجاب ولا يطاع.

فلما علمت بذلك الإنجليز كتبت إلى اللورد «دوفرين» ببذل الذهب الإبريز. واستمالة الصدر الأعظم ووكلاء الديوان للحصول على إعلان يؤذن بالعصيان، وقد طبعت الإعلان جريدة الجوائب وأرسلت منه ألف نسخة إلى من هم أصل المصائب. وعين أبو سلطان الخوان لنشر هذا الإعلان وتوزيعه في الجند وأهل البلاد ليوقع بينها الفساد.

وبعد وقوع الخديو في هذه الورطة انفرد عرابي باشا بالسلطة. فشكل مجلسًا من الذوات والأعيان ورأس عليهم يعقوب باشا سامي وكيل الديوان. ورتب نقط الدفاع هكذا:

خورشيد باشا طاهر قومندان خط خورشيد وبوقير، طلبة باشا عصمت (1) قومندان خط كفر الدوار، علي باشا الروبي قومندان خط مريوط، راشد باشا حسني قومندان خط الشرق، محمود باشا سامي قومندان خط الصالحية، عبد العال باشا حلمي قومندان خط دمياط، أحمد بك نير قومندان العباسية، علي باشا رضا قومندان عموم السواري، حسن باشا مظهر قومندان عموم الطوبجية، علي باشا فهمي قومندان عموم المشاة، يوسف باشا شهدي أمين نُزل كفر الزيات، رجب بك أمين نُزل خط الشرق، أحمد بك أباظة رئيس عربان الشرقية، شيخ العرب عبد القوي الجبالي رئيس عموم الحرابي، شيخ العرب عمر كيشار رئيس عموم الفوائد.

ثم قامت الأمة وتحركت حركة واحدة على اختلاف الأجناس والأديان، وكثرت التبرعات والمساعدات، وأظهر كل من موسى ميزار وأحمد بك أبو ستيت من الغيرة والمساعدة ما لا يشاركهما فيه مشارك.

وعندما ابتدت الحرب في كفر الدوار بعث كل من الذوات الذين انضموا إلى الخديو إلى محاسيبهم يأمرونهم ببث الفتن بين الأهالي والأجناد. وبذل الجهد في الفساد، وإظهار التثبيط والتعجيز

وتبشير الأهالي بفوز الإنجليز. فوقعنا في حروب متشاكسة وعقبات متعاكسة.

ولما أراد عرابي باشا تحصين خط التل الكبير نادى المنافقون بصوت جهير، وقالوا: القنال حر بالعهود الدولية فلا تدخله الأساطيل الإنجليزية. فاقتصرنا في الدفاع على كفر الدوار ووقعت بيننا وبين العدو فيه وقائع بالسيف والنار. فلما جاء بعساكره الهندية اتفق مع الدولة الفرنسية وحل في القنال وجعله طريق المجال، ولم يكن عندنا في الحدود معاقل للجنود، فقمنا بعمل الحصون الكثيرة في مدة قصيرة، وصارت البلاد كسور ليس له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب.

وقد تركنا الأهل والعيال ولزمنا ساحة القتال. لا يمنعنا من النزال والجلاد فساد بعض أعيان البلاد.

وقد قام يعقوب باشا سامي بما لم يقم به مئات من الرجال، وأخذ يجند الجنود ويبعث البعوث إلى ساحة القتال. فتراه تارة في المجلس ينظر في الأحكام وتارة تراه بين الأمراء يدبر النظام، وحينًا تراه في فرز العسكرية، ووقتًا تراه في تجهيزات حربية، وساعةً تراه في زيارة أمراء واستعطاف وجهاء وزيارة مرضى وصرف بُغضا، ترد إليه التلغرافات ألوفًا والجوابات صنوفًا، وهو يصدر النواهي والأوامر ويحضر المجالس فكان أكبر القوم همة وأصدقهم في خدمة.

وقام محمود باشا سامي بما يفي تاريخه الجليل وحفظ له الذكر الجميل. فله اليد البيضاء أيام التأسيس مما أتاه من كل أمر نفيس، فطالما سهر الليالي الطوال وتحمل الحمول والأثقال، وحارب رياضًا وحيدًا وظاهر الخديو فريدًا، وبذل جهده في منع التخالف وجمع الأجناد على التحالف، ورضي أن يكون قائدًا تحت الإدارة وأغمض عن كونه رئيس الوزارة.

أما بقية الضباط والأمراء فإنهم تركوا الجدل والمراء، واتجهوا لحماية وطنهم العزيز وصدقوا في مقاتلة الإنجليز. فما فيه من قصر في الخدمة ولا من قعدت به الهمة. وذكرهم على التفصيل يطول بما لا تحتمله النقول.

وبينما نحن في الاستعدادات الحربية دهمتنا فتنة إبراهيم باشا أدهم مدير الغربية حيث أثار عددًا من المهاجرين على الأوربيين، وأحدث في ضدنا تلك المذابح، وتبعتها المحلة الكبرى ومحلة أبي علي في القبائح.

وكان إبراهيم توفيق الترجمان أسس في دمنهور هذا العدوان. وبهمة عبد الرازق بك علوان لم يحدث ما يشوش الأذهان.

ثم دخل العدو في القنال في غرة شوال وتعين راشد باشا حسني قومندانا للتل الكبير وسار إليه بجم غفير، ومعه عبد الرازق نظمي رئيسًا لأركان الحرب، ففرق العساكر في الشرق والغرب. ولم يترك مع القومندان في المحسمة إلا شرذمة. فهجم العدو في الصباح واشتعلت نار الحرب والكفاح، فقويت من راشد باشا العزيمة وهزم العدو شر هزيمة فتكدر علي يوسف الخوان من

ظفر القومندان، وكان يظهر الغضب، والالتواء من أخذ طلبة باشا رتبة للواء. فلما جاءت مقدمة العدو في الصباح مكتشفة لا حاملة سلاح، أوهم عساكره ففروا من غير حرب، وتبددوا من غير ضرب، ثم ركب الوابور وسار. ولم يخش الفضيحة والعار، وترك الخيام والأزواد، وأنفار العملية المجموعين في البلاد، وترك راشد باشا يمشي وحيدًا لا يجد غفيرًا. وترك محمود باشا فهمي (2) في الطابية فأخذ أسيرًا.

ولما جاءنا خبر هذا الفرار، ونحن في كفر الدوار، قام عرابي باشا في الحال وقمت معه إلى التل الكبير وقام علي باشا فهمي (3) بآلايه الأول الشهير. ولما وصلنا إلى التل جمع عرابي باشا الشريد من الفل، وتقدم علي باشا فهمي إلى الأمام واشتغل ليلًا بعمل الاستحكام.

وفي نصف شوال قام الجيش وتحول وهجم على العدو الهجوم الأول. واندفعت العساكر كالسيل إلى أن دخل الليل.. فبعد أن ظهرت للنصر آية رجع علي يوسف وأرجع آلايه. فانفصل الجيشان وخمدت النيران. فقلت لعرابي باشا: إن هذا الرجل يريد لنا العثار وهو الذي خذل العساكر بالفرار. فإما أن تحاكمه محاكمة عسكرية وإما أن ترسله إلى ديوان الجهادية. فقال: أخشى أن يقال أعناه فحط علينا، ونصرناه فنسب الغش إلينا. ليهدد أعوانه وأعضاده، وينفرد بالسلطة والسيادة.

ثم أخذ حزب المنافقين يبعث كتبه إلى المذبذبين، وفيها الوعد بالنقد والنيشان والرتب وشرف العنوان. وقد امتلأت بالكتب البلاد ووزعت على الأعيان وضباط الأجناد، فخيمت الغفلة على جمعهم وختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم، فأملوا النعمة من طريق النقمة، وطلبوا العمار بوسائل الدمار. وجروا خلف الرفعة على أتانة الشنعة. وزعموا أن تشييد المدنية يهدم القواعد الدينية. ورفعة مبانيهم في خذلان مواطنيهم، يقودهم إلى ذلك شيطان تسمى بسلطان:

زعيـم أصلــه هـي بـن بــي

وضيع قد تناهى في الخساسة

جهول مظلـم الأفكــار فــدم

تربـى من صبـاه في النجاسـة

أضاع الديـن والدنيـا جميعـًا

بجهـل عندمـا استلم الرياسة

وبــاع النــاس للأعدا بنـقــد

وأذهب من بني مصر الحماسة

فمن يرجو صلاحًا في ديــار

بها الخنزير ينظر في السياسة

فقام يحارب عن الإنجليز بالتثبيط والتعجيز. وساعده كثير من هذا القبيل كلهم على شاكلة قابيل. وقد أكثروا من الأيادي إلى عرب الهنادي. فكانوا رسل المارقين إلى المنافقين.فقط أعطى «ولسلي» خمسين ألف جنيه إلى سلطان ليفرقها في الناس بيديه. وصار علي يوسف مرجع الأسرار ومحل نقل الأخبار، حتى لما اتفقنا على الإحاطة بالعدو من جميع الجهات، والهجوم عليه هجوم الممات، ورتبنا القواد في نقطة الإحاطة وأخذ كل يظهر احتياطه. ففي يوم الهجوم رأينا العدو على الأنموذج المرسوم. وتحقق أن علي يوسف أرسل إليه البروجرام مع أحد العربان الطغام، فحنق عليه عرابي باشا وخاصمه، واتفق مع القادة على المحاكمة، فأرسل إلى سلطان يستحثه على الحملة، وعدم التأخير والمهلة.

وكان أحمد عبد الغفار عمدة تلا، قد اتفق مع السيد الفقي الكمشيشي علي البلا، فقام السيد الفقي بثلاثمائة جنيه وجمع أحمد عبد الغفار وعبد الرحمن حسن لديه، وأبرم معهما الوفاق على أن يظهروا مع علي يوسف الإخفاق، ويخلو الجناح الشمال ليمر العدو بجيشه خلف الرجال. ثم سار «ولسلي» ليلًا بجيشه الغريب على هذا الترتيب. عرب الهنادي في الأمام يكشفون لهم الاستحكام. يتبعه أبو سلطان بمن معه من العساكر المصرية، يقدمهم عبد الرازق نظمي وبعض ذوات المعية. وخلف هؤلاء الخانة، ذوات المصريين أعداء الديانة، ليؤكدوا للإنكليز أنهم داخلون بلا قتال بناء على أكيد الاتفاق مع الرجال.

وفي وقت الفجر وصلوا خط النار، وأظهر المتفقون الفرار، فزحف العدو خلف العساكر، وأطلقوا المدافع على المنهزم الطائر. ولم يقاوم في تلك الساعة المنكودة إلا محمد بك عبيد ومحمد أفندي فودة. فإنهما لزما القتال حتى لم يبق حولهما رجال. فدخل العدو بلا حرب وفاز من غير ضرب. وذلت البلاد بابنها لا بجبنها، وبأمرائها لا بأعدائها.

ولم أطرد جوادي مع عرابي باشا جبانة ولا فرارًا من الأعداء الخانة، إنما أردنا جمع العساكر في بلبيس وضواحيها وإحضار عساكر العباسية لتعسكر فيها، ونقطع سكة الحديد إلى الزقازيق، ونكسر قناطر الشرقاوية ليعظم على العدو الضيق. فأدركنا علي الروبي في الطريق وقال لا ينبغي أن نقاتل بهذا الفريق، بل نتوجه إلى مصر ونشاور أهل البلاد لننظر ما عندهم من الاستعداد.

وبدخولنا مصر ظهر المنافق والخوان، وقالوا لا يسعنا إلا الاستئمان، فاستأمنت البلاد بمشورة الخائنين واستسلمت بسعي المارقين.

ومع ما ترى في هذا من العجب فقد فعلنا ما وجب، ولا لوم على الأحرار بعد اصطلائهم بالنار، حتى باعهم فريق من مواطنيهم وخذلهم بعض معاهديهم. وما لهم على الأحرار من حق يقتضونه بهذا التشريد، وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد.

* * *

فيا ابن الحسين ويا قرة العين. لك العذر فقد بعت نفسك لله، وأبليت في الجهاد بلاء حسنًا، وأظهرت الحمية والغيرة، وهديت الضال بعد الحيرة، فطار صيتك في الممالك وفتحت لسيرتك المسالك، ولكنك كنت في بلاد أمراؤها ذئاب وأهلها أحزاب، كل حزب يميل إلى دولة ولا يحب لك تلك الهولة. فباعوك بثمن بخس دراهم معدودة وما هو إلا عشرة آلاف جنيه منقودة، قبضها أبو سلطان ولم يخش العار ولا اسودّ وجهه من نشرها في جرائد الأخبار. وما باعوك بل باعوا الدين والأعراض، ولا سلموك وإنما سلموا البلاد والرياض. وما عليك من وطن باعه أهله وجمع أضر به جهله. ومن يوجه إليك من أي قوم لوم، ولو كانت هذه الأحزاب مع يوشع ما شم للنصر ريحًا ولا تم له فتح أريحا، ولو كانوا مع شيشاق المقدام ما أخذ خزائن سليمان من رحبعام. ولو كانوا مع الآشورية ما تمكنوا من أسر منسى ملك العبرانية. ولو حمل بهم إسكندر في الصحارى ما تم له الفتوح ولا قتل دارا. ولو كانوا مع شداد بن عاد ما فتح الهند والشام والعراق وأوغل في البلاد. ولو كانوا مع ملوك كندة الأخيار لألبسوهم ثوب العار، ولو كانوا مع الخلفاء ملوك الإسلام ما تم لهم فتح هذه الممالك العظام.. ولو... ولو... ولو.

ومن يرجو الظفر بالحراب بأناس أجسامهم في الشرق وأرواحهم في الغرب. استحكم فيهم الجهل وتمكن فيهم بغض الأهل. ولا يعترض على قولنا الجلي بإبراهيم بن محمد علي، فإن البلاد كانت في الهمجية ولم تلعب بهم اليد الأجنبية. ولو كانوا يساقون إلى النار لا للدين ولا لحفظ الذمار. أعيانهم في قيد الاستعباد، وأمراؤهم في يد الاستبداد، وأهواؤهم تجتمع تحت أمر الأمير والكل في ذلك الأسير، فلم يكن هناك من يعرف الغرب، ولا من يئن من وطأة الكرب، ولا من يتوسل به العدو المحارب. ولا من يقرب من العسكري المضارب. ونحن تحركنا والأمير مع العدو، والأمراء أنفت من الدنو، والنبهاء أعضاد للأجانب، والوجهاء نائمون في جانب. فكنا في مناوشات خارجية وحروب داخلية. وبسعي رجل واحد ضل الجميع وبددوا شمل نظامهم البديع، ولم ينظروا في العواقب ولا فيما يحل بهم من المعاطب. والفرق أوضح من النهار فاعتبروا يا أولي الأبصار.

فزحزح الهم عنك ما استطعت. وتسل بما عليك اطلعت. وإن تكن أفكارك في الهزيمة بعد تلك العزيمة وقيامك بالمفروض عليك وثباتك بما انضم إليك، فلك أسوة بالخلفاء والأكاسرة والملوك والقياصرة، ولا أبعد بك في وقائع الشرق ولكن آتيك بالغرب محل الفرق لتروح أفكارك ببعض الوقائع، وترفع نفسك عن سَوْرة الطبائع.

انهزم الإنجليز مع الفرنساويين أمام عساكر الرومانيين سنة ٧٨. وتبددت ممالك إيطاليا الرومانية بقبائل الإسترغود سنة ٤٦٠. وانهزمت جميع الجيوش الإنجليزية أمام غليوم الفاتح سنة ٩٨٠. وانهزمت إيطاليا أمام كرلوس مانوس سنة ٧٧٤، وانهزمت فرنسا أمام إيطاليا سنة ١٢٨٣. وانهزمت بروسيا أمام التونكية سنة ١٢٤٩، وانهزمت النمسا أمام سويسة سنة ١٣١٥. وانهزم البرتغاليون أمام الفلمنك سنة ١٦٠٠.. وانهزم... وانهزم...

ولو شطحت في هذا المجال لطال بنا المقال وما علمت من تواريخ الأمم ما يمنعني من التطويل الموجب للسأم. فسل نفسك بهذا وبعلمك وأعرض عن الجاهلين بحلمك. فإن من له أمثال لا يحمل الثقال. فروح فكرك وفرغ ذهنك واستجل أنسك تستبق نفسك. فأمامك مستقبل أنت عصامه يجمع فريقًا أنت أمامه، وادرس أحوال مصر في المدرسة التي أسستها واحفظ تاريخ الأمة التي سستها. فما كنا فيه كانت مدرسة ابتدائية ونحن الآن في التجهيزية. وسندخل إن شاء الله المدرسة العليا، يوم تنادي لك الدنيا، وما هذه رجوم، ولا شوارد فهوم. ولكنها حقائق معلومة وفي لوح القضاء مرسومة. عرفها أهل البصائر وعم عنها سوء الضمائر. وقد تطاولت الأعناق بعظيم الاشتياق إذ ذاك الميقات وكل ما هو آت آت. وإني وإن كنت أعلم أنك على يقين بما حل بحزبنا وحزب الخائنين، ولكني أذيل هذه الرسالة بعجالة. لنعلم أي الحزبين أصبح بين العقلاء سريا، وأي الفريقين خير مقامًا وأحسن نديًا.

---

(1) طلبة عصمت من أخلص المخلصين لعرابي، لم تكن نشأته حربية ولم يتعلم شيئًا من فنون القتال، فقد كان موظفًا صغيرًا (مفتش مزروعات) بالدائرة السنية حينما شبت الثورة العرابية، ولما ظهرت الثورة صار من أنصارها وأخذ يداوم على الاتصال بعرابي وعبد العال حلمي وأحمد عبد الغفار، فلما رأى منه ذلك ناظر الدائرة السنية فصله من عمله؛ مما زاده تعلقًا بالثورة، ويقول محمود باشا فهمي إن رفته كان قبيل واقعة عابدين، وإنه كان من المحرضين لعرابي على القتال للمطالبة بحقوق الوطنيين، و لما تألفت وزارة شريف باشا ألحقه البارودي بصفوف ضباط الجيش العامل، ثم رقي إلى رتبة لواء في عهد وزارة البارودي، ويؤخذ مما كتبه عند محمود باشا فهمي أنه لم يكن على حظ من العلم، بل لم تكن له دراية تامة بالقراءة والكتابة.. وقد كان من الزعماء البارزين في الحركة العرابية، وتولى قيادة موقع الإسكندرية أثناء ضربها.

وقد عهد إليه عرابي بقيادة فرقة كفر الدوار، فاضطلع بأعباء القيادة؛ إذ صمد الجيش لنضال الإنجليز وأحبط حملاتهم في الميدان الغربي حتى انتهت الحرب. ولما بلغه أنباء هزيمة التل الكبير بادر إلى اللقاء بعرابي في العاصمة، فلقيه بها، وكان من القائلين بالتسليم والكف عن المقاومة، فكان هو وعرابي أول من سلموا للإنجليز، وقد حكم عليه بالنفي إلى سيلان، وعاد إلى مصر في فبراير ١٩٠٠ وتوفي بها في تلك السنة.

(من كتاب «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي»

للمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي)

(2) محمود باشا فهمي هو أكفأ العرابيين قاطبة من الناحية العسكرية.. ولد سنة ١٨٣٠ في الشنطور بمركز ببا من مديرية بني سويف. وتخرج في مدرسة المهندسخانة ببولاق، ومهر في الفنون الهندسية والحربية، وانتظم في سلك الجيش ثم صار أستاذًا لعلم الاستحكامات والفنون العسكرية في المدارس الحربية على عهد سعيد وإسماعيل.. وعهد إليه الخديو إسماعيل تحصين شواطئ مصر

الشمالية من أبو قير إلى البرلس، فاضطلع بهذه المهمة وارتقى في الرتب العسكرية، واشترك في حرب البلقان سنة ١٨٧٦ - ١٨٧٧ وكان رئيس حرب الفرقة المصرية بها، ولما ظهرت الحركة العرابية أيدها وناصرها وتولى وزارة الأشغال في وزارة محمود باشا سامي البارودي سنة ١٨٨٢، واستقال مع زملائه احتجاجًا على قبول الخديو مطالب الدولتين كما تقدم بيانه.. وكان مهندسًا حربيًا قديرًا، ظهرت كفاءته في خطة الدفاع التي وضعها بكفر الدوار عندما نشبت الحرب، فقد كانت من المنعة وحسن التدبير بحيث صدت هجوم الجيش الإنجليزي من هذه الناحية طوال مدة الحرب.. وقد كان من سوء حظ المقاومة أن أسر محمود فهمي في الميدان الشرقي، فخسر الجيش قائدًا كفؤًا في وضع الخطط وتدبير المواقع.. ويرتاب عرابي في مذكراته، في حادثة أسره، فينسب إليه أنه تعمد النكوص على عقبيه والتسليم للإنجليز، وتدل أقوال عرابي عنه في مذكراته وأقواله هو عن عرابي في كتابه «البحر الزاخر» أنه لم يكن مؤمنًا بالثورة ولا واثقًا من زملائه فيها، وبخاصة عرابي؛ إذ كان يعزو إليه العمل لتحقيق مطامعه الشخصية، ويبدو من إسرافه في القدح والطعن أنه كان متحاملًا على عرابي.. على أن كتاباته تدل على أن زعماء الثورة أنفسهم لم يكونوا مخلصين بعضهم لبعض، وهذا أيضًا من عوامل إخفاقها.. وقد نفي مع الزعماء إلى سيلان عقب إخفاق الثورة، وهناك وضع كتابه «البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر» وتوفي في منفاه في ١٧ من يولية ١٨٩٤، وبعد وفاته طبع كتابه.

(من كتاب «الثورة العرابية والاحتلال البريطاني» للمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي)

(3) علي فهمي وعبد العال حلمي زميلا عرابي وصاحباه يوم وقعة قصر النيل، ورفيقاه المخلصان له حتى نهاية الثورة، ويرى الخديو إسماعيل أنهما أشجع العرابيين قاطبة، كما وصف عرابي بأنه كثير الكلام قليل العمل، وهما ضابطان من تحت السلاح لم ينالا حظًا كبيرًا من التعليم الحربي، غير أن لعلي باشا فهمي صفحة بطولة في تاريخ الثورة، كتبها بدفاعه المجيد في واقعة القصاصين الثانية، إذ كان يتولى القيادة، فأبلى البلاء الحسن وصمد لجهاد الإنجليز، وأصيب في هذه الواقعة بجرح بليغ نقل على أثره إلى القاهرة، وظل جريحًا حتى انتهت الثورة بهزيمة التل الكبير، فدفاعه في واقعة القصاصين هو موقف مشرف له وللثورة. أما عبد العال حلمي فليس في عمله خلال الثورة ما يستوقف النظر؛ فقد ظل في دمياط بعيدًا عن الحرب، ولم يشترك في معركة ما، وبقي كذلك حتى وقعت هزيمة التل الكبير واستفاضت أنباؤها، فأخذ يكابر في حقيقتها وينفي أخبار الهزيمة ويدعو إلى استمرار المقاومة حتى هددته الحكومة بالإعدام، فأذعن وسلم نفسه كزملائه. وحوكم ونفي ضمن الزعماء المنفيين، وتوفي بـ«كولومبو» ميناء سيلان في ١٩ من مارس ١٨٩١، ودفن هناك، وتوفي علي باشا بمصر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩١١.

(من كتاب «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي» للمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي)

تاريخ أحمد عرابي
بقلمه

كان مولدي في سنة ١٨٤٠ في بلدة هرية، قريبًا من الزقازيق في الشرقية (4). وكان أبي شيخ القرية، وكان يملك ثمانية فدادين ونصف فدان، ورثتها عنه وأضفت إليها ما اشتريته مما كنت أدخره من مرتبي الذي بلغ ٢٥٠ جنيهًا في الشهر، فبلغت أملاكي ٥٧٠ فدانًا، وهذا هو المقدار الذي استصفته الحكومة وقت محاكمتي. وكانت هذه الأرض وقت أن اشتريتها رخيصة لا يزيد ثمن الفدان عن بضعة جنيهات، في حين أنه يساوي مبلغًا كبيرًا الآن؛ لأنها كانت في ذلك الوقت رديئة، أما الآن فهي جيدة. ولكن لم يكن فيها شيء. وكان كل ما أدخره أشتري به أرضًا. ولم يكن لي أملاك أخرى أو منقولات إلا أثاث البيت والخيول، وكلها لم يكن يتجاوز ثمنها ألف جنيه.

ولما كنت صبيًا دخل الأزهر ودرست فيه سنتين، ولكني جُندت وعمري ١٤ سنة؛ لأني كنت مديد القامة، وكان سعيد يحب تجنيد أولاد المشايخ لكي يصيروا ضباطًا. فامتحنت فأفادني في الامتحان ما كنت قد تعلمته في الأزهر فعينت كاتبًا بدرجة «بلوك أمين»، ولم أنتظم في صف الجنود، وأُعطيت مرتبًا مقداره ستون قرشًا في الشهر. ولكني لم أحب هذا المركز لأني خشيت ألا أرقى، وكنت أطمح إلى منصب عال يماثل منصب مدير مديريتنا. فقدمت عريضة إلى رئيسي إبراهيم بك لكي يردني إلى الصف. فأخبرني إبراهيم بك بأني أخس في هذا العمل لأن مرتبي ينزل عندئذ إلى خمسين قرشًا، ولكني ألححت عليه فقبل. ثم لم يمض قليل حتى امتحنت فعينت ملازمًا وكان عمري وقتئذ ١٧ سنة. وكان سليمان باشا الفرنساوي يحبني فألح على سعيد باشا لكي يرقيني فصرت قائمقام، وكان سني عشرين سنة. ثم أخذني سعيد باشا معه كياورة عندما زار المدينة قبيل وفاته بعام، وكان هذا سنة ١٢٧٩ هجرية (١٨٦٢م).

وكانت وفاة سعيد باشا من الكوارث التي نزلت بي لأنه كان يحب أبناء البلاد، أما إسماعيل فلم يكن كذلك. ففي زمنه أعيد كل شيء إلى أيدي الأتراك والشركس وصار المصري في الجيش مجردًا من الحماية ومن الترقية، فبقيت قائمقام مدى ١٢ عامًا، ولم يحدث فيه شيء حتى جاءت حرب الحبشة، ولم أكن قد أرسلت إلى الحرب الروسية ولكن لما نشبت حرب الحبشة طلب جميع الجنود وسحبت الحاميات من طريق الحج وكلفت أنا بالذهاب للقيام بسحب هذه الحاميات، وذهبت وحدي فلم يكن معي جندي واحد ولم أزود بقرش واحد، وكان علي أن أصل إلى مكان هؤلاء الجنود على الجمال بقدر المستطاع، فذهبت إلى النخل والعقبة والوجه، وصرت أجمع الحاميات وأضع مكانها العرب كخفراء للحصون. ثم عبرنا البحر إلى القُصير وذهبنا إلى قنا ومن هناك إلى القاهرة. ولم يدفع لي قرش واحد على قيامي بهذه المهمة، بل قمت أنا نفسي بنفقات سفري. وكانت البلاد في حالة مروعة من الظلم. ومن ذلك الوقت بدأت أهتم بالسياسة رجاء أن أخلص البلاد من الخراب. ثم ذهبت إلى مصوع واشتركت في الحملة التي كانت بقيادة راتب باشا، وكان «لورنج» باشا الأمريكي رئيس أركان الحرب. ولم أشهد معركة لأني كنت قائمًا في ذلك الوقت

بمسألة النقل إلى مصوع والحبشة. وكانت المعركة من النكبات التي نزلت بالجيش إذ قتلت جنود سبع كتائب. وكان الخطأ يعزى إلى «لورنج» باشا. وكان ابن الخديو حسن هناك، وكان فتى صغيرًا يتعلم الجندية، ولم يكن يقود الجيش ولم يؤخذ أسيرًا عند الأحباش.

وبعد ذلك أخذت أفكر في الشئون السياسية. وأتذكر أني رأيت الشيخ جمال الدين، ولكني لم أكلمه، وقد أفادتني علاقتي القديمة بالأزهر معرفة عدد من الطلبة. وكان من أفضل من عرفتهم الشيخ محمد عبده والشيخ حسن الطويل. وكان أول كتاب أدركت منه بعض الآراء عن المسائل السياسية كتابًا مترجمًا إلى العربية عن «حياة بونابرت» تأليف الملازم لويس. وكان سعيد باشا قد أخذ هذا الكتاب معه في زيارته للمدينة، وكان ما ذكر فيه من أن ثلاثين ألف جندي فرنسي قد فتحوا بلادنا قد أهاج غضب سعيد باشا فرمى بالكتاب على الأرض وقال: «انظر كيف قهر مواطنوك»، فأخذت الكتاب وقرأته طول الليل فلم أنم حتى الصباح. ثم ذهبت إلى سعيد باشا فأخبرته بأني قد قرأت الكتاب، وأن السبب الذي جعل الفرنسيين ينتصرون هو أن جيشهم كان منظمًا، وأننا نستطيع أن نفعل ذلك بمصر لو أردنا.

والآن تسألني عن الشغب الذي حصل في وقت إسماعيل ضد نوبار وهل لي يد فيه؟ فأقول إنه لم يكن لي يد فيه لأني كنت في ذلك الشغب في رشيد مع الآلاي. ولكن في اليوم الذي سبق يوم الشغب أرسلت إلى الحربية أنا والقائمقام الآخر محمد بك نادي تلغرافًا لكي تنظر في أمر الذين فصلوا من الجيش ولم يدفع لهم متأخر مرتباتهم لم يكن لديهم ما يقتاتون به. وكانوا وقتئذ في العباسية. ولكني لم أعرف ماذا كان يدبر ضد نوبار باشا.

والحقيقة أن إسماعيل باشا هو الذي دبر هذا الشغب بواسطة أحد خدمة شاهين باشا وصهره لطيف أفندي سليم ناظر المدرسة الحربية، وانضم إليهم بعض الجنود المعزولين، ولم يكونوا كثيرين.. ووجدوا نوبار على أبواب الوزارة على وشك أن يركب مركبته، فهاجموه ولكموه وشدوا شاربيه. وذهب الخبر إلى إسماعيل باشا لكي يهدئ الشغب فذهب ومعه عبد القادر باشا وعلي فهمي بك الملازم في حرسه فأمره بأن يطلق النار على الطلبة. ولكن علي فهمي أمر بإطلاق النار في الهواء فلم يجرح أحد. ولم يكن علي فهمي معنا في ذلك الوقت؛ فقد كان أمينًا لإسماعيل، وكان قد تزوج إحدى سيدات السراي، ولكنه لم يحب أن تهرق دماء هؤلاء الشباب.

ولكي يخفي إسماعيل اشتراكه في إيجاد هذا الشغب اتهمني أنا ونادي بك وعلي بك الروبي بأننا زعماء المشاغبين وقدمنا للمجلس المؤلف من ستين باشا وحسن باشا أفلاطون وعثمان رفقي الذي صار بعد ذلك وكيل وزارة الحربية وآخرين، فقررت في ذلك المجلس أننا لا يد لنا في هذا الشغب إذ كنا في رشيد، ولم نصل إلى القاهرة إلا في الليل، ومع ذلك فقد وبخنا وفُصل كل منا عن آلايه. فأرسل نادي إلى المنصورة وأرسل الرومي إلى الفيوم. وأرسلت أنا إلى الإسكندرية كوكيل لمشايخ الصعيد الذين كانوا يرسلون المتأخر عليهم من الضرائب عينا كالفول وغيره من الغلات إلى الإسكندرية، فكان يتسلمها بعض يهود في الإسكندرية ويرتهنونها جزاء ما يقترضه منهم إسماعيل من الأموال.

ولكن قبل أن نفترق اجتمعنا فاقترحت عليهم أن نكون عصبة لخلع إسماعيل، ولو فعلنا ذلك لحللنا المسألة من وقتها؛ لأن القناصل كانوا يرغبون في التخلص منه بأي طريقة، وكنا قد وفرنا على أنفسنا جميع المشاكل التالية، وكنا وفرنا أيضًا ١٥ مليون جنيه أخذها إسماعيل وقت خلعه. ولكن لم يكن قد ظهر بعد من يقود هذه الحركة فوافق الموجودون على رأيي، ولكنا لم نقدر على تنفيذه. ثم خُلع إسماعيل فزال عنا عبء ثقيل، ولكنا لو كنا نحن قد فعلنا ذلك بأنفسنا لكنا تخلصنا من عائلة محمد علي بأجمعها، ولم يكن فيها أحد جديرًا بالحكم سوى سعيد، وكنا أعلنا الجمهورية. وقد اقترح الشيخ جمال الدين على الشيخ محمد عبده أن يقتل إسماعيل على جسر قصر النيل فوافق محمد عبده على الاقتراح. وكان إسماعيل قد جمع أموال المديريات قبل خلعه بستة أشهر، وقد اعترف لطيف بعد ذلك باشتراكه في هذه الأعمال. وقد أودع السجن، ولكن جماعة الماسون طلبوا من نوبار الإفراج عنه فخُلي سبيله.

ولما خلف توفيق إسماعيل أعلن في أول أعماله بأنه ينوي منح البلاد دستورًا. والآن تسألني هل كان مخلصًا في هذه النية؟ فأقول إنه لم يكن مخلصًا ولكنه كان ضعيفًا إلى درجة لا تصدق، ولم يكن يقدر أن يقول «لا». وكان يتأثر بما يشير عليه به وزيره شريف باشا الذي كان يحب النظم الدستورية في الحكومات. وكان في عهد والده يجمع الأموال، وكان هذا أهم ما يهتم له. فكان يأخذ الهدايا من جميع المتقدمين بالعرائض لأبيه، وكانوا يعتقدون أنهم بإرشاد توفيق يستطيعون تحقيق أغراضهم عند والده إسماعيل، فلم يكن توفيق يرغب في وجود دستور، ولكنه شق عليه أن يقول: «لا» عندما عرض عليه شريف هذا الرأي فوعده به، ولكنه لم يمض شهران حتى وقع تحت نفوذ القناصل الذين منعوه من إصدار قرار الدستور، فجمع عندئذ شريف وزراءه وقرروا معه أنه إذا استقال فهم أيضًا يستقيلون، وأقسموا له بشرفهم. ولكن على الرغم من القسم انضم بعضهم إلى وزارة رياض باشا الذي صار رئيسًا للوزراء مكان شريف. ولكي يرغبهم رياض في وزارته، تعهد لهم بأن كل وزير سيكون مستقلا في وزارته، وأن توفيق لن يتدخل في إدارة أعمالهم. فصار محمود سامي وزير الأوقاف، وعلي مبارك وزير المعارف، وعثمان باشا رفقي، وهو تركي كان يكره الفلاحين، صار وزير حربية، وكانت الحكومة الجديدة جائرة.

فقد كتب حسن موسى العقاد عريضة بشأن نظام المقابلة (الضرائب) فكان جزاؤه لتقديم هذه العريضة النفي إلى البحر الأبيض. وعزل أحمد فهمي لعريضة أخرى. وعزل آخرون لأن الوزارة لا تنظر إليهم بعين الرضا، وكان أسوأ هؤلاء الوزراء جميعهم عثمان رفقي.

وكنا نحن الضباط كل منا مع آلايه، وكنا نقاسي صنوف الظلم لأننا مصريون. وكان الضابط المصري يُقبض عليه لأي علة ويوضع مكانه رجل شركسي. وكانت النية أن يعزل جميع الضباط المصريين. وكنت أنا من المغضوب عليهم لأني رفضت أن تؤخذ جنودي لحفر قناة التوفيقية. وكانت العادة أن يُسخروا في مثل هذه الأعمال دون أجر. ودبرت التدابير لكي أشتبك في مشاجرة في بعض الشوارع فأقتل، ولكن حب جنودي لي كان ينجيني على الدوام من هذه المشاكل. وبات جميع الضباط الذي لم يكونوا شراكسة في خطر وفزع لا يبرحانهم، وكان هذا هو السبب في أن علي فهمي الذي كان متصلًا بالبلاط الخديو لزواجه إحدى جواريه انضم إلينا؛ لأنه كان يخشى أن

يعزل ويوضع مكانه شركسي أو تركي. وكان ضابطًا في الآلاي الأول من الحرس، وكان مركزه عابدين، وكنت أنا في العباسية مع الآلاي الثالث. وكان عبد العال حلمي في طرة، وكان علي الروبي (5) يقود الخيالة.

ثم حدثت أزمة في يناير سنة ١٨٨١؛ فقد كنت ذهبت إلى دار نجم الدين باشا في المساء. وكان هناك بعض الباشوات فأخذوا يتسامرون عن التغييرات التي ينوي عثمان رفقي أن يقوم بها. فعلمت من كلامهم أنه قد تقرر أن أُعزل أنا وعبد العال من قيادتنا ويعين في مراكزنا ضباط شركس. وفي الوقت نفسه جاءني رسول يقول إن علي فهمي وعبد العال في بيتي ينتظرانني فذهبت إلى البيت ووجدتهما وسمعت منهما هذا الخبر السيئ نفسه. فجلسنا نتشاور فيما يجب أن نفعله، فاقترح علينا أن نصطحب قوة ونذهب إلى منزل عثمان رفقي ونقبض عليه أو نقتله. ولكني قلت له: «كلا، يجب أن نقدم عريضة أولًا لرئيس الوزراء، فإذا لم يقبل نقدم عريضة أخرى للخديو».

فكلفاني بأن أكتب العريضة، فكتبت العريضة وأوضحت الحالة، وطلبت عزل عثمان رفقي، وزيادة الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي، وإعلان الدستور الموعود.

(ملحوظة من «بلنت»: أظن أن عرابي قد أخطأ هنا إذ خلط بين هذين الطلبين الأخيرين وبين الطلب الأول الذي قدم في ٩ من سبتمبر، ولكنه ألح بأنه قد أثبت هذه الثلاثة الطلبات في فبراير).

ثم وقَّعنا نحن الثلاثة هذه العريضة، مع علمنا بأن حياتنا قد صارت في خطر. وفي اليوم التالي ذهبنا بعريضتنا لرياض في وزارة الداخلية فقرأها في غرفة داخلية ثم خرج إلينا وقال لنا: «هذه عريضة مهلكة. ماذا تطلبون.. تغيير الوزارة؟ ومن يأخذ مكانها؟ ومن تقترحونه لكي يقوم بأعمال الحكومة؟».

وكنت أقصده هو ووزراءه السبعة بذلك. فغضب مني ولكنه قال أخيرًا إنه سينظر في طلبنا، وتركناه. وفي الحال التأم مجلس الخديو وجميع رجال بلاطه وأيضًا «ستون وبلنز». واقترح الخديو أن يقبض علينا وأن نحاكم، ولكن الآخرين قالوا: «إذا حاكمت هؤلاء فيجب أن يحاكم عثمان باشا أيضًا»، وعلى هذا تركت المسألة لعثمان ليعالجها كما يرى وأنت تعرف الباقي.

أما عن سؤالك هل كان الخديو في ذلك الوقت يعرف عزمنا على كتابة العريضة فأقول إنه لم يكن يعرف ذلك، ولم يعرف أيضًا أن علي فهمي قد انضم إلينا.

أما عن سؤالك هل كنت أعرف «البارون دي رنج»؟ فأقول إني لم أكن أعرفه، ولم أكن أعرف أحدًا من القناصل. ولكني سمعت أن أكبر القناصل نفوذًا هو القنصل الفرنسي، فكتبت إليه أخبره عن موقفنا ورجوته أن يخبر سائر قناصل الدول بأنه ليس هناك أقل خطر على رعاياهم.

أما محمود سامي فلم أكن قد عرفته بعد، ولكنه كان صديقًا لصديقي علي الروبي، وسمعت أنه من المتعلقين بالجريمة. كان من أصل شركسي ولكن عائلته عاشت في مصر نحو ستمائة سنة.

أما في المظاهرة الثانية التي حدثت في ٩ من سبتمبر فقد كنا نعرف أن الخديو كان في صفنا فإنه أراد أن يتخلص من رياض الذي كان لا يكترث لأوامره. وقد رأيته وتكلمت معه مرتين في ذلك الصيف ولكنا لم نتكلم في السياسة. وكانت رسالته لي على لسان علي فهمي مقصورة على هذه الكلمات.

«أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم».

والآن تسألني عن إخلاصه، فأقول إنه لم يكن قط مخلصًا، وإنما أراد أن يتخلص من رياض. ففي هذه المظاهرة طلبنا عزل رياض مع سائر الوزراء ونحن نعلم أنه سيفرح لهذا الطلب؛ ففي صباح يوم ٩ من سبتمبر أرسلنا كلمة إلى الخديو نقول إننا سنذهب إلى قصر عابدين لكي نطالبه بأداء وعوده السابقة. فجاء وكان معه «كوكسون». وكان حديثي أنا مع «كوكسون» هذا، فسألني «كوكسون»: هل ترضى بحيدر باشا؟ فأجبته بأننا لا نرضى برجل يمت إلى الخديو بقرابة، ولم يكن لنا هذه المرة الثانية طلبات مكتوبة، وإنما جددنا طلباتنا التي قدمناها في أول فبراير وهي: مجلس النواب وزيادة الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي كما تنص على ذلك الفرمانات، وعزل رياض، فوافقونا على كل ذلك، وفرح الخديو بذلك، ولست أعرف هل كان «كولفن» هناك.. وهل نصح للخديو بشيء ما، وإنما رأيت هناك «كوكسون» و«جولد سمث»، وكنت أخاطب «كوكسون»، ولو حاول الخديو قتلي لأطلقت النار عليه، والحقيقة أنه كان فى أشد الجذل والحبور لهذه المظاهرة.

تسألني الآن عن أبي سلطان (سلطان باشا) فأقول إنه كان مغتاظا لأنه عندما ألفت وزارة شريف لم يعين في إحدى الوزارات. وكان الظن أن منصب رئيس مجلس النواب أشرف وأهم. ولكنه هو لم ير هذا الرأي فساءه أنه ليس عضوًا في الوزارة. وهذا أول ما جعله ينقلب علينا. أما عن سؤالك هل أسيئت معاملة الشراكسة الذين قبض عليهم وأودعوا السجن للمؤامرة عندما كنت وزيرًا للحربية؟ فأقول إني لم أدخل السجن الذي كانوا فيه ولم أرهم يعذبون، بل لم أقترب من السجن مطلقًا.

أما عن مسألة هياج الإسكندرية فليس هناك شك في أن الذي دبر هذا الهياج هو الخديو وعمر باشا لطفي المحافظ ومستر «كوكسون». وقد دبر هذا الهياج قبل وقوعه بعدة أيام، وكان الغرض منه إزالة الثقة بي لأني كنت قد تعهدت بحفظ النظام. فإن الخديو أرسل تلغرافًا بالأرقام إلى عمر لطفي كما تعرف.. واتفق عمر لطفي مع السيد قنديل رئيس المستحفظين على إيجاد الهياج. وأخفى السيد قنديل هذه المسألة عنا ونحن في القاهرة. أما اشتراك مستر «كوكسون»، فينحصر في أن عددًا من الصناديق التي تحتوي على الأسلحة النارية أنزلت إلى الإسكندرية وأرسلت إلى دار القنصلية حيث مستر «كوكسون»، وبدهي أنه كان يقصد بإنزال هذه الأسلحة للمدينة تسليح بعض الناس. وعندما سمعت بالحادث أرسلت في الحال يعقوب سامي إلى الإسكندرية وأمرته بأن

يبحث بحثًا وافيًا، فانتهى من البحث بإثبات جميع هذه الحقائق التي ذكرتها، وقد قيلت أشياء كثيرة غير صحيحة. فليس صحيحًا أنه وُجدت أجسام من القتلى النصارى في لباس إسلامي. وابتدأ الهياج بين مالطي وحمَّار. ولكن هذه المشاجرة كانت عذرًا ليس غير، وكان عمر لطفي كما تقول من شيعة إسماعيل. وتسألني لماذا ترك مثل هذا الرجل الخطر في مثل هذا المنصب الذي كان يساعده في إحداث أكبر الأضرار، وكل ما أقوله إنه لم يكن تابعًا لوزارة الحربية، بل كان يتسلم أوامره من وزارة الداخلية. وكان من سوء حظنا أننا تركناه في مركزه. ولم يذهب نديم ولا حسن موسى العقاد إلى الإسكندرية في هذا الشأن وإنما ذهب حسن موسى العقاد في مسألة مالية.

وما تسألني عنه بصدد إسماعيل باشا صحيح. فقد عرض علينا إسماعيل أحوالًا. وظروف المسألة هي هذه: كنا طلبنا بعض المدافع من ألمانيا ولكنهم رفضوا أن يسلموها لنا ما لم ندفع الثمن. ولم يكن عندنا مال. فعرض علينا إسماعيل ٢٠٠٠٠ جنيه على شرط أن نقول إننا نشتغل في مصلحته، وكان الذي عرض علينا هذا المبلغ هو مسيو منجس (ماكس لافيسون) وكيل إسماعيل الروسي. وكان لحسن موسى العقاد يد في المسألة، ولكن الأحوال لم تظهر. وإذا كان إسماعيل قد أرسل المبلغ حقًا إلى الإسكندرية فقد بقي في أيديهم لأننا لم نمسه.

لا أتذكر أني سمعت شيئًا عمَّا تذكره من أن «روتشيلد» قد عرض عليَّ معاشًا سنويًا قدره أربعة آلاف جنيه بشرط أن أعيش خارج مصر. وإنما أتذكر أن قنصل فرنسا زارني بعد أن أرسل القناصل مذكرتهم في طلب عزل الوزارة المصرية وقال لي إنه يدفع لي ضعف مرتبي وقتئذ؛ أي ٥٠٠ جنيه في الشهر إذا كنت أذهب إلى باريس وأعيش هناك كما كان يعيش الأمير عبد القادر. فرفضت وقلت له إن واجبي يقضي عليَّ بأن أدافع عن بلادي وأموت في الدفاع عنها لا أن أهجرها. ولم أسمع من روتشيلد بخصوص هذه المسألة.

والآن سأخبرك كيف خسرنا معركة التل الكبير؛ فإنه لما كان الإنجليز يتقدمون دبرنا هجومًا نقوم به في القصاصين. وكان هذا التدبير يقتضي أن يتقدم محمود سامي إلى ميمنتهم من الصالحية ونتقدم نحن إلى الأمام، وفي الوقت نفسه تكون قد دارت قوة من جنوبي الوادي لكي تضربهم من المؤخرة. وجربنا الحملة وبدأنا بتنفيذها، ولكننا فشلنا لأن علي بك يوسف خنفس خاننا وأفشى هذا التدبير وأرسل إلى اللورد «ولسلي» الرسم الكروكي الذي كنت رسمته أنا وأرسلته إليه. وكان أبو سلطان (سلطان باشا) بالنيابة عن الخديو قد أفسد علي يوسف وضباطًا آخرين في الجيش بالرشوة. ولما كنت في السجن في القاهرة جاءني سير «تشارلس ولسون» ومعه رسمي الكروكي وسألني هل هذا من رسم يدي فقلت: «نعم». فأخبرني كيف وقع في يده وقال: «إنه تدبير محكم وربما كنتم هزمتمونا لو سرتم عليه».

فكانت هذه أولى نكباتنا. وفي التل الكبير فوجئنا، وكانت الخيانة هي السبب أيضًا في هذه المفاجأة. فإن قواد الخيالة كان قد أغراهم أبو سلطان (سلطان باشا) وأمَّلهم آمالًا كبيرة، فكان مكان الخيالة في مقدمة الجيش، وكان عليهم أن ينذرونا عن تقدم الإنجليز. ولكنهم تنحوا إلى الجانب ولم

ينذرونا، وكان الخائن علي بك يوسف خنفس في الخنادق فوضع مصابيح لكي يهتدي بها الإنجليز ثم انسحب برجاله فترك ممرًا عريضًا لمرور الإنجليز.

انظر الآن إلى هذه العلامات في هذه السجادة فهي بمثابة الخنادق، فهنا كان علي يوسف، وكان محمد عبيد هناك. وكنت أنا في مؤخرة الجيش على بعد ميل ونصف. ولم نكن ننتظر هجومًا لأننا لم نكن نسمع إطلاق المدافع. وكنت أنا نائمًا وإذا بي أستيقظ على هدير المدافع قريبًا منا. وكان علي الروبي في المقدمة فأرسل إليَّ يقول يجب أن أغير مركزي لأن العدو يضربنا من الجنب. فقمت وركبت جوادي وذهبت إلى حيث كان لنا قوة من المتطوعين وأمرتهم بأن يتبعوني لكي نذهب إلى الخطوط الأولى ونعاون المقاتلين. ولكنهم كانوا فلاحين، ولم يكونوا جنودًا، وكانت القنابل تسقط حواليهم فلاذوا بالفرار، فذهبت إلى الأمام وحدي وورائي خادمي محمد، فلما رآني وحدي وأنني أتقدم إلى الموت الأكيد أخذ بزمام جوادي وأقسم علي أن أعود. فلما بانت لي الهزيمة ورأيت الجميع يفرون عدت. ورافقني محمد حتى عبرنا وادي التل الكبير ثم حاذينا قناة الإسماعيلية حتى وصلنا إلى بلبيس، وهناك وجدنا معسكرًا آخر، وقد وجدت أن علي الروبي كان سبقني هناك فعزمنا على أن نقاوم. ولكن ما هو أن وصلت خيالة «دروري لين» حتى فر الجميع فتركنا كل شيء واتجهنا نحو الجهة الشمالية ولكنه لم يكن خائنًا. أما الخونة فإنهم عبد الغفار على ما أظن ومن يليه في القيادة عبد الرحمن بك حسن وعلي يوسف خنفس. أنت تقول سعود الطحاوي؟ ربما كان ذلك، فهؤلاء البدو لا يوثق بهم، وكان جده مع بونابرت لما جاء مصر منذ مائة سنة.

والآن قد رجعت إلى بلادي بعد عشرين سنة من النفي والأسى، وبنو وطني صاروا يعتقدون أني قد بعت بلادي للإنجليز؛ وذلك لأن الصحف الفرنسية تقول ذلك.

---

(4) هذا تاريخ حياة عرابي وحوادث سنتي ١٨٨١، ١٨٨٢ كما كتبه بقلمه وسجله صديقه ولفردسكاون بلنت في كتابه «التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر».

(5) علي باشا الروبي من بلدة «دفنو» بمركز إطسا من مديرية الفيوم، تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن بمكتب القرية، ولما بلغ الخامسة عشرة أرسله والده إلى الأزهر لطلب العلم، وبعد أن قضى به عدة سنوات التحق بالجيش جنديًا بسيطًا على عهد سعيد باشا، حين قرر تجنيد أبناء العمد والمشايخ والأعيان، ولم تمض سنة على دخوله العسكرية حتى نال رتبة ملازم ثان لما بدا عليه من الثقافة إذ كان من طلبة الأزهر الأذكياء، وتدرج في المراتب حتى صار بيكباشيًا في عهد إسماعيل، وانتظم في سلك الحملة التي اتخذها إسماعيل لحرب الحبشة، ونال رتبة قائمقام فأميرالاي مكافأة له على ما أبلى فيها، ثم تنقل في المناصب الحربية والملكية فصار كبير معاوني وزارة الداخلية.. ثم عُين رئيسًا لمحكمة المنصورة، ثم نقل رئيسا لمحكمة مصر، وانضم إلى الحركة العرابية منذ كان رئيسا لمحكمة المنصورة، وعاد إلى صفوف الجيش العامل وصار من أشد زعماء الثورة حماسة وأكثرهم ثقة في مصيرها، ونال رتبة لواء في عهد وزارة البارودي، ولما أنشئت نظارة السودان

عين وكيلا لها، ولما شبت الحرب كان يتولى قيادة موقع مريوط، واستدعاه عرابي بعد إصابة علي باشا فهمي وراشد باشا حسني في واقعة القصاصين، وعهد إليه بقيادة الجيش في معركة التل الكبير، فكانت الهزيمة، على أنه وقف موقفًا مشرفًا في المحاكمة؛ إذ كان هو الزعيم الوحيد الذي أجاب بشجاعة وصراحة عن ما وجه إليه من التهم، واحتمل تبعة ما عمل أو اشترك في عمله، ولم يسع في التنصل من المسئولية، ولم يقبل أن يشارك زملاءه في الاتفاق مع السلطات البريطانية على مصير المحاكمة وخطة الدفاع فيها؛ ولذلك لم يشمله العفو الذي عومل به زعماء الثورة وحكم عليه بالنفي عشرين سنة في مصوع تحت الملاحظة، ولم يمض عليه بها عامان حتى اعتلَّت صحته وضعف بصره، ثم نقل إلى سواكن منفيًا تحت الملاحظة فيها، وكانت حرارة الطقس قد أثرت في صحته، فأودت ببصره، وتوفي في سواكن يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٩١، ودفن بها، ولا يزال قبره هناك.

(من كتاب «الثورة العرابية والاحتلال البريطاني» للمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي)

رأي الشيخ محمد عبده في تاريخ عرابي

أولًا: بخصوص الشغب على نوبار أقول إن رواية عرابي صادقة ما عدا قوله عن علي فهمي، فإن الأمر الذي أعطي له بإطلاق النار على الطلبة لم يكن يقصد منه التنفيذ، فكان علي فهمي إطاعة للأوامر يطلق النار في الهواء. وقد أمر نوبار بالقبض على لطيف بك بعد انتهاء الشغب، ولكنه أفرج عنه بعد ذلك لأن الماسونيين طلبوا ذلك، وكان لطيف عضوًا في الجمعيات الماسونية. وكان يصرح بما قام به في هذه المسألة. أما ما قاله عرابي بصدد خلع إسماعيل وأنه اقترح ذلك، فأقول إنه من المؤكد أننا كنا نتكلم سرا في هذا الشأن، وكان الشيخ جمال الدين موافقًا على الخلع واقترح عليَّ أنا أن أقتل إسماعيل، وكان يمر في مركبته كل يوم على جسر قصر النيل. ولكن كل هذا كان كلامًا نتهامسه فيما بيننا، وكنت أنا موافقًا الموافقة كلها على قتل إسماعيل، ولكن كان ينقصنا من يقودنا في هذه الحركة. ولو أننا عرفنا عرابي في ذلك الوقت فربما كان في إمكاننا أن ننظم الحركة معه لأن قتل إسماعيل في ذلك الوقت كان يعتبر من أحسن ما يمكننا عمله، وكان يمنع تدخل أوربا. ولكن لم يكن من المستطاع في ذلك الوقت تأسيس جمهورية إذا نظرنا إلى حالة الجهل الذي كان سائدًا على العقول. أما عن قولة عرابي إن إسماعيل أخذ معه إلى نابولي ١٥ مليون جنيه فليس هناك من يعرف الحقيقة. وإنما المعروف أن المبلغ الذي أخذه معه كان كبيرًا جدًا، وكان إسماعيل يدخر المال في الأشهر القليلة التي سبقت خلعه. فكانت الأموال التي تجبى من المديريات لكي ترسلها إلى وزارة المالية يأخذها هو لنفسه.

ثانيًا: أما عن قول عرابي إن توفيقًا كان يأخذ الهدايا والرشا من مقدمي العرائض لوالده أيام كان إسماعيل خديويًا، فقد يمكن أن يكون صحيحًا. ولكن لم أسمع هذه الإشاعات، وهذا العمل لا يتفق مع سلوك توفيق لما صار حاكمًا؛ فلذلك لست أصدق هذا القول.

ثالثًا: أما عن ظلم رياض فأقول إن رياضا كان ظالمًا، ولكن ظلمه لم يكن يبلغ سفك الدماء. فإنه كان على الدوام يكره ذلك. فلم أسمع أنه كان يأمر بالفتك بالناس سرًا. ولم يكن هناك على أي حال خوف من أن يفعل ذلك بأحد قبل حادثة قصر النيل. ولكنا سمعنا أقوالًا وروايات عن محاولة قتل عرابي وغيره من الضباط في صيف سنة ١٨٨١.

رابعًا: أما عن حادثة أول فبراير سنة ١٨٨١ في قصر النيل فأرى أن رواية عرابي مرتبكة وغير صحيحة. فإن العريضة الأولى التي قدمها عرابي وسائر الضباط كانت تتضمن الشكوى من الحيف الذي يقع بهم من عثمان رفقي، وكان هذا العمل سببًا في غضب وزير الحربية، فعقد نيته على أن يتخلص منهم، وكان هذا أول ما لفت نظر القناصل إلى عرابي.

وكان البارون «دي رنج» في خصام مع رياض فاهتم لذلك بمسألة الضباط. أما العريضة التي يقول عرابي إنه قدمها بنفسه إلى رياض في يناير فلم تبين فيها أي إشارة إلى الدستور أو إلى زيادة الجيش إلى ١٨٠٠٠، فإن هذه الطلبات لم تقدم إلا في سبتمبر بعد المظاهرات. وكانت

عريضة قصر النيل لا تزيد عن أن تكون شكوى من مساوئ عثمان رفقي وطلب عزله من الوزارة. وكان رياض في المجلس الذي عقد عقب المظاهرات موافقًا على عمل تحقيق عن هذه العريضة ـ وكان هذا التحقيق يتطلب محاكمة الضباط، وأيضا رفقي أمام المحكمة العسكرية ـ وكان رياض يكره العنف. ولكنه لما أوضح له أنه إذا لم يستعمل العنف فسيعد سكوته دليلًا على تشيعه مع الضباط ضد الخديو اضطر في النهاية أن يترك المسألة لعثمان رفقي يتصرف فيها كيفما شاء.

خامسًا: أما عن مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ فإني أقول إن السبعة الأشهر التي كانت بين مسألة قصر النيل ومظاهرة سبتمبر كانت مفعمة بالنشاط السياسي الذي شمل جميع الطبقات. فقد صار عرابي محبوبًا عند الأمة واتصل بالحزب الوطني وعرف سلطان باشا وسليمان أباظة وحسن الشريعي وعرفني أنا أيضًا، وكنا نحن الذين طلبوا الدستور. وقد اهتم هو بالدستور لأنه رأى فيه ضمانًا من انتقام الخديو أو وزرائه منه كما كانوا ينتقمون أيضًا من سائر الضباط.

وقد قال هو ذلك جملة مرات، وبناء على ذلك قدمنا العرائض بطلب الدستور وحملنا في الصحف حملات عديدة في هذا الصدد . وكان عرابي يزور سلطان باشا كثيرًا في ذلك الصيف ـ وكان سلطان مثريًا فكان يرسل إليه الهدايا من الغلات والخيول وغير ذلك لكي يعتمد على قوة عرابي وتعضيده لهذه الحركة الدستورية. وحدثت مظاهرة عابدين بالاتفاق مع سلطان وقد أصاب عرابي في قوله إن سلطان كان يطمع في أن يكون وزيرًا بعد سقوط وزارة رياض.

ولكن شريف باشا الذي صار رئيسًا للوزارة لم يفكر في تعيين سلطان. وبعد ذلك أمكن مصالحة سلطان بإعطائه رئاسة مجلس النواب. ولم يتشاجر مع عرابي إلا بعد اللائحة. أي بلاغ الأخير الذي أرسله القناصل إلى الحكومة، فإن عرابي جرد سيفه هنا في وجه سلطان ووجه أعضاء المجلس عندما رأى منهم ترددًا في رفض اللائحة، وكانا إلى هذا الوقت يسيران يدًا بيد.

ورواية عرابي عن توفيق من أنه أرسل يقول له: «أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم» صحيحة، وهي تظهر مركز الخديو أمام الضباط. وكان «كولفن» مع الخديو في عابدين، ولكنه لما كان لا يعرف العربية لم يلتفت عرابي إليه. وكان الكلام من «كوكسون»، وكان البارون «دي رنج» قد استدعته حكومته بناء على طلب رياض الذي شكا تشجيعه للضباط.

سادسًا: أما عن الشغب في الإسكندرية فإن عرابي صادق في روايته عن عمر لطفي والخديو، فهما اللذان دبرا الشغب قبل حدوثه ببضعة أسابيع. ولكن روايته عن سيد قنديل غير صحيحة، فإنه كان ضعيفًا فلم يقو على إخماد الشغب وهو ألا يروا فيه إلا دماغًا تركيًا من تلك التي تعتد بتصميمها، إذا فهو أيضًا مخطئ فيما ذكره عن «كوكسون». فإن الأسلحة التي وردت إلى القنصلية إنما جيء بها لحماية المالطيين وسائر الرعايا الإنجليز. وقد حكم بالنفي على سيد قنديل عشرين عامًا، ولكن عفي عنه بعد ذلك فرجع وهو الآن في داره في الريف في مصر ـ وكثيرًا ما تحادثت معه في هذا الموضوع. وعرابي صادق في قوله إن حسن موسى العقاد وعبد الله النديم لم

يشتركا في أحداث الشغب. فالنديم قد ذهب إلى الإسكندرية لإلقاء خطبة، أما العقاد فقد ذهب في مسألة مالية.

البطل محمد عبيد
بقلم: عبد الرحمن الرافعي

هو الميرالاي محمد عبيد، وقد استحق لقب البطولة بدفاعه المجيد في التل الكبير، واستشهاده في تلك الواقعة، كان بكباشي من ضباط الآلاي الأول (آلاي الحرس الخديوي)، قبل شبوب الثورة، وهو بطل واقعة قصر النيل التي تعد أولى وقائع الثورة، ذلك أنه حين اعتقلت وزارة الحربية الميرالايات الثلاثة: عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي، وعلم بذلك ضباط الآلاي الأول، وكان مقره قشلاق عابدين نهض البكباشي محمد عبيد وأهاب بجنود الآلاي أن يزحفوا على قصر النيل لإطلاق سراح الميرالايات الثلاثة، وقد اعترضه في هذه الحركة الجريئة قائمقام الآلاي خورشيد بك رسمي، وكان رئيسًا له فلم يكترث لهذا الاعتراض، وأصر على إنفاذ عزمه وجاء أيضًا الفريق راشد بك حسني سرياور الخديو بأمر من الخديو لكي يثنيه وزملاءه عن الذهاب إلى قصر النيل. فلم تجد وساطته نفعًا، واستدعاهم الخديو فلم يجيبوا، وقاد البكباشي محمد عبيد جنود الآلاي إلى قصر النيل حيث كانت وزارة الحربية، وكان الضباط الثلاثة معتقلين. ووضع الحصار على الوزارة، وهجم الجند بقيادته فاقتحموا أبوابها وأطلقوا سراح الضباط الثلاثة عنوة، وكان هذا اليوم المشهور أول انتصار الثورة إذ كانت أولى نتائجه عزل عثمان باشا رفقي وزير الحربية وتعيين محمود سامي باشا البارودي مكانه.

وأول ما يرتسم من شخصية محمد بك عبيد في هذا الموقف شجاعته ووفاؤه، فدعوة الضباط والجند إلى الهجوم على وزارة الحربية، وقيادتهم في هذا الهجوم.. واقتحام أبواب الوزارة، وإطلاق سراح الضباط الثلاثة. كل ذلك يدل على حظ كبير من الشجاعة والإقدام، وفيه مظهر كبير من الوفاء للضباط المعتقلين، وقد عرف عرابي لمحمد عبيد هذه اليد عليه وعلى صاحبيه، فكان يثني عليه الثناء المستطاب، ورقّاه إلى رتبة قائمقام ضمن من رُقِّي من الضباط في عهد وزارة البارودي، ثم إلى رتبة أميرالاي، وظل محافظا على عهد الثورة حتى كانت واقعة التل الكبير.. ووقع فيها ما وقع من الذعر والفرار، وكان عرابي من الفارين، ولكن الضابط الشجاع محمد بك عبيد أدى واجب الدفاع إلى النهاية، وقاتل الإنجليز قتالًا مجيدًا على رأس آلايين من الجنود، حتى قتل معظمهم.. وقُتل هو ضمن من قُتل، فختم حياته بصفحة مشرفة جعلته بحق آية البطولة في تاريخ الثورة العرابية، وهو من كفر الزيات، ولم يخلف ذرية، وليس له قبر معروف، ولم يفكر أحد في إقامة قبر له أو تخليد ذكراه المجيدة، بل لا يوجد في التل الكبير أي مدفن يضم رفات المصريين الذين قتلوا في المعركة، على أنهم يُعدّون بالآلاف، في حين أن من يمر هناك يشاهد مقبرة مشيدة للضباط والجنود البريطانيين الذين قتلوا في هذه الواقعة، فتأمل في الفرق بين تقدير الأمم لشهدائها.. وتقديرنا نحن لشهدائنا.

سلطان باشا
بقلم: أحمد باشا تيمور

هو محمد باشا ابن سلطان بن أحمد، من قرية بالصعيد تسمى زاوية الأموات، بالجانب الشرقي من النيل، تجاه منية ابن الخصيب. ولد بها سنة ١٢٤٠ أو إحدى وأربعين. ورباه أبوه فسلمه لمعلم للقرآن بالقرية علمه القراءة والكتابة، وحفَّظه ما تيسر من القرآن الشريف. ولما بلغ أشده تركه أبوه ينظر في أمور القرية المذكورة، إلى أن نقل حسن باشا الشريعي من نظارة قسم قلوصنا في ولاية محمد سعيد باشا على مصر، فسأله الوالي عمن يقيمه بدله على القسم المذكور فذكر له المترجم وأثنى عليه، وضمن كفايته، فأقيم ناظرًا لهذا القسم مدة ثلاث سنوات. ثم جعله سعيد باشا وكيلًا لمديرية بني سويف، وبعد سنتين جعله مديرًا لها، فبقي فيها إلى أن توفي سعيد باشا، وتولى ابن أخيه إسماعيل باشا. فنقل المترجم مديرًا للغربية فمكث بها نحو سنة، ثم أمر بنقله مديرًا لأسيوط، فأقام بها نحو سنتين، ثم جعله وكيلًا لإدارة تفتيش الوجه القبلي ثم أحال عليه النظر في ضياعه التي بالصعيد المسماة بالجفالك، ثم جعله مفتشًا على مديريات الوجه القبلي، وانحرف عنه في أثناء ذلك عكوش باشا. وشاهين باشا، وعظمت الوحشة بينه وبينهما فوجد حاسدوه فرصة للإيقاع به نظرًا لمكانة الرجلين عند الخديو فسعوا به عنده، ووشوا له بأمور عنه كان يكرهها.

فغضب عليه وأمر بسفره إلى السودان رئيسًا لمجلس الخرطوم، وهو في الحقيقة نفي على جاري عادة ولاة مصر إذا غضبوا على أحد نفوه إلى السودان في صورة تنصيبه بأحد المناصب، فصدع المترجم بالأمر وسافر، ولكنه لما وصل بني سويف وصله أمر الخديو بالرجوع بسبب تداخل ولي العهد محمد توفيق باشا وسعيد بالشفاعة له لدى والده لأنه كان يحبه. فرجع من الطريق وقصد قريته زاوية الأموات فمكث بها عدة شهور، ثم أذن له بالإقامة في القاهرة فأقام بها في داره المعروفة بجهة الإسماعيلية مدة إلى أن جعله الخديو إسماعيل باشا مديرًا للفيوم، ولكنه عاد فألغى هذا الأمر قبل سفره. وبعد نحو سنة رجع بأمر الخديو المذكور إلى بعض المناصب التي كان بها بالوجه القبلي. وخُلع الخديو وتولى بعده ولده محمد توفيق باشا، وقامت الثورة العرابية وطالب العرابيون الخديو بإعادة مجلس النواب، وكان قد أهمل شأنه بعد توليته فأجابهم لذلك وألف مجلس النواب، فجعل المترجم رئيسًا له لما يعلمه من إخلاصه ومحبته له. ثم وقعت بينه وبين العرابيين وأمراء الجند منازعات وخلاف في بعض الأمور ظهر لهم منها ميله للخديو فأبغضوه ونووا له السوء.

وقام عليه مرة عرابي وبعض الضباط في داره، فهددوه بالقتل، وجردوا سيوفهم في وجهه، وكاد يقع في أيديهم. لولا أنهم تراجعوا عنه من تلقاء أنفسهم، واشتد قلقه بعد هذه الحادثة ورأى حياته معهم على خطر، فاحتاط لنفسه. وصار إذا جلس بداره وضع بجانبه مسدسًا محشوًا ليدافع به عن نفسه إذا فوجئ، ولم يغن تهديدهم له شيئًا، ولم يجد في تحويله عن الخديو. بل استمر على

إخلاصه. والقيام بمساعدته، والأخذ بناصره. ثم اشتدت الفتنة، وسافر الخديو إلى الإسكندرية بصحبة المترجم ملازمًا خدمته. واستدعاه هناك درويش باشا مندوب السلطان في شعبان سنة ١٢٩٩ وأنبأه بإنعام السلطان عليه برتبة روملي بيكلريكي، وأعطاه تقليدها بيده.

ثم قامت الحرب على ساق، بين الإنجليز والعرابيين، فندبه الخديو لمساعدة الإنجليز.. وإرشادهم إلى الطرق، فبذل ما في وسعه وكاتب بعض مشايخ العرب والعمد، ومن لهم شأن، يمنيهم بالخلع والرتب والأوسمة. على أن يبذلوا الطاعة للخديو والإنجليز وينبذوا طاعة العرابيين، فنجح في مسعاه ووافقه الكثيرون. فانضموا للخديو وشيعته سرًّا، ووقع الفشل في زمرة العرابيين وانهزمت جموعهم. واستولى الإنجليز على مصر ودخلوا القاهرة يوم الخميس من ذي القعدة سنة ١٢٩٩. فأرسله الخديو إليها نائبًا عنه. وأطلق يده في التصرف في الأعمال فوصلها في ٢ ذي القعدة ليلًا من طريق بورسعيد. واستبد بالأمور أربعة أيام حتى حضر النظار إليها وباشروا أعمالهم. وقد تاه المترجم وتجبر في هذه الأيام الأربعة وأمر بالقبض على كثيرين ممن كان له بغية في القبض عليهم وإذلالهم. ومنهم حسين باشا الشريعي. فإنه أوغر صدر الخديو عليه، وأشار بسجنه. ونسي له سابق فضله عليه؛ وذلك لخلاف وقع بينهما إبان قيام الفتنة.

ولما حضر الخديو من الإسكندرية عقب إطفاء الثورة وذهب الناس لتهنئته بقصر الجزيرة يوم الثلاثاء ١٣ ذي القعدة المذكور أثنى أمامهم على المترجم ثناءً كثيرًا وقال: هذا هو الرجل الذي أخلص لنا في السر والعلانية، وأنعم عليه بالوسام المجيدي الأول، وأمر بإحضاره فوضعه على صدره بيده أمامهم، ثم سعى له عند النظار للإنعام عليه بعشرة آلاف دينار مصري مكافأة على خدمته ومسعاه، فأعطيت له من ديوان المالية. وكافأه الإنجليز بوسام «سان جورج، وسان ميشيل» من الدرجة الأولى لمساعدته لجندهم إبان الحرب. وذهب به السير «مالت» قنصلهم الكبير إلى داره وسلمه له يوم الثلاثاء ١٧ محرم سنة ١٣٠٠ هـ، وقال له إن من شروط هذا الوسام أن تضعه مولاتنا الملكة بيدها على صدر من تنعم عليه به، وقد أتيت إليكم نائبًا عنها في وضعه على صدركم جزاء إخلاصكم وولائكم لجلالتها ولحضرة الخديو. ثم في جمادى الأولى من هذه السنة أنعموا عليه أيضًا بالمدالية الإنجليزية المضروبة بخصوص الحرب العرابية.

وبقي المترجم بعد ذلك في داره بالقاهرة بلا عمل، ملقبا بلقب رئيس مجلس النواب، ثم انتدب للإشراف على شواطئ النيل وجروفه بالوجه القبلي لما زاد في الفيضان، فصدع للأمر على كره منه، ورأى ذلك حطًا من مقامه، واستقل العشرة الآلاف والوسامين على ما قام به الخديو والإنجليز. وانعكست آماله التي كانت ترمي إلى تنصيبه في منصب كبير، وفترت نفسه، وكثرت همومه. وانحرف عن الإنجليز. وطفق يذمهم بعد أن كان لهجًا بمدحهم والثناء عليهم في كل مجلس يجلسه واعتزل الناس فجعل إقامته بالصعيد، ولما ذهب اللورد «دوفرين» إلى تلك الجهة زاره المترجم فلم يلق منه ما كان يأمله من حسن المقابلة. وسأله في عرض حديثه عن حضور أخوي الخديو حسين باشا وحسن باشا من أوربا، فقال له: نعم حضرا، فقال: ولمَ حضرا؟ فأعرض عنه اللورد ولم يجبه. ونقل حديثه مع غيره. فقام المترجم من المجلس كاظمًا غيظه. وزاد في ذمه في الإنجليز، وأثرت هذه الأحوال فيه فاعتلّت صحته.

ثم صدر الأمر العالي يوم الأربعاء ٢١ محرم سنة ١٣٠١ بجعله رئيسًا لمجلس شورى القوانين الذي ألف حينذاك، بدلًا من مجلس النواب، حسب إشارة اللورد «دوفرين» في تقريره عن مصر، فتولى هذا المنصب وهو عليل. ثم ازدادت علته، فأشار عليه الأطباء بالسفر إلى أوربا للمعالجة، حيث لم تفده معالجة أطباء مصر، فسافر إلى بلاد النمسة. ونزل بمنزل في مدينة غراتس، فوافاه أجله هناك صباح يوم الاثنين ٢٦ شوال سنة ١٣٠١.

ونعي إلى الخديو في ذلك اليوم بالبرق، ونعاه قليني باشا فهمي فأسف عليه أسفا شديدًا وجزع، وأمر بنقل جثته إلى القطر المصري لتدفن فيه، وأقام له مأتما من الخاصة الخديوية، وناط بمحافظة القاهرة للقيام به بالنيابة عنه. ووصلت جثة المترجم إلى الإسكندرية يوم الأربعاء ٦ ذي القعدة من السنة المذكورة، فأمر الخديو بتشييعها تشييعا كبيرا بالإسكندرية، فسارت في طليعة الجنازة كتيبة من فرسان الشرطة، ثم كتيبة من الجند الرجالة منكسي الأسلحة. يتلوهم قراء الأحزاب والبردة، ثم جميع كبار الموظفين بالإسكندرية، فتلاميذ المدارس. فجمع غفير من الأعيان حتى أوصلوا النعش إلى السكة الحديد، فجعلوه في قطار مخصوص سافر به من هناك إلى منية ابن الخصيب، ونقل منها إلى الشاطئ الشرقي حيث دفن بمقبرة بلده. وخلف المترجم ثروة واسعة، وولدا واحدا عمره نحو سنتين، وثلاث بنات. وقد رثاه الشيخ علي الليثي بقصيدة.

وكان للمترجم إلمام بالأدب وقرض الشعر، اشتهر عنه نظم النوع المسمى في الصعيد بالواو، وأخبرني من أثق بقوله أنه اطلع على قصيدة له في مدح حسن باشا الشريعي رحمهما الله.

* * *

وحدثني صديقنا علي رفاعة باشا، ابن رفاعة بك الشهير قال: كانت بيني وبين المترجم وحشة ازدادات لما جعلت وكيلا للمعارف إبان الثورة العرابية، ثم عزلت من هذا المنصب بعيد الثورة، وقصدت السفر إلى بلدتي طهطا فلقيته بالقطار. فلما وقعت عيناه على عيني نظر إليَّ نظرة الشامت ثم قال: إيه يا علي بك، لقد أجاد الشاعر في قوله:

برغم شبيب فارق السيف كفه

وكانا على العلات يصطحبان

فقلت: نعم أجاد، وأجود منه قول الآخر:

إنى لأرفع عيني حين أرفعها

على كثير ولكن لا أرى أحدًا

* * *

رأي الشيخ محمد عبده
في محمد سلطان

كتب الشيخ محمد عبده عن سلطان باشا يقول: هذا الهمام الوطني الذي أوقد نار الفتنة في البلاد، وجمع لها وقودها وحطبها حتى امتد لهيبها وعم جميع الأنحاء، ثم هرب من طريقها عندما خاف أن يلذعه لسان لهبها. جاء في آخر الأمر نائبا عن الحضرة الخديوية في حبس كثير من الناس، ولم يفرق بين الأبرياء وغيرهم.. نال المكافأة (أنعم توفيق باشا على سلطان باشا بعد الاحتلال بعشرة آلاف جنيه من المالية جزاء إخلاصه) من الجناب العالي بإحسان جزاء إيقاد الفتنة ثم الهرب منها، ليتعلم كل مصري هذه الطريقة المفيدة لكسب الشرف «نيل الإحسان أولا وآخرا».

في رمضان سنة ١٢٩٨ دعاه شريعي باشا للتوجه معه إلى الخديو لطلب مجلس النواب. فامتنع ونصحه بألا يسعى في ذلك.

قال سلطان في بيت علي باشا مبارك بحضوري: إن مصر يمكنها أن تجمع ثلاثمائة ألف عسكري فتحارب أي دولة كانت.. وفي ٢٧ أغسطس جاء خبر بأن فارسين خرجا من الإسكندرية وتوجها من الناحية الشرقية من البحيرة، وهما بدويان من قبيلة أولاد علي من عائلة شهيرة بالفيوم فقبض عليهما عند مرورهما على قريب من معسكر كفر الدوار، ووجد معهما منشورات من سلطان باشا ورسائل منه إلى رؤساء القبائل وبعض الضباط يدعوهم إلى ترك عرابي والالتحاق بالجيش العثماني الذي جاء لإخضاع العصاة.. فاستنطقوا فاعترفوا بكل شيء وذكروا أن جنديا بحريا إنجليزيا يسمى «جيل» حمل ثلاثين ألف جنيه من سيمور ليلحق بالأستاذ «بالمر» يستميل معه عربان غزة.. وحمل معه رسائل من توفيق ومن سلطان إلى رؤساء العربان في الشرقية.. وأن مبلغا لا يقل عن المبلغ السابق سيصحب القائد الإنجليزي إلى الزقازيق.. وبعد أن سلم الضابط أوراق المرور إلى القائد ذهب إلى السويس لمقابلة «بالمر» وقد قطع سلك التلغراف الذي يصل بين مصر والآستانة.. وكان كل ذلك حقا؛ فإن قائد الفرقة البحرية في القنال أخذ المبلغ من «جيل» وسلم منه أربعة آلاف جنيه إلى «بالمر» وحجز الباقي على حسابه وأرسل معه «جيل» وضابطًا آخر فقتلوا جميعا بين العربان.. وكان مركز الدسائس والمخابرات في الإسكندرية في مكتب يسمى «قسم المخابرات العسكرية» اجتمع فيه كثير من الإنجليز من موظفي الحكومة المصرية ومن المقيمين بمصر.. وكان روح الجميع سلطان باشا.

عرف سلطان باشا أن توزيع النقود باسم الإنجليز لا يفيد.. وعرف مقدار سلطة النقود على الأرواح، فأخذ في التوزيع باسم الخديو والسلطان، واختار لبث الأفكار الحاوي الطحاوي أحد ثقات عرابي.. فكان الحاوي يعظ إخوانه العربان بعصيان عرابي، وكانت القيم التي تدفع إلى الأفراد تتفاوت بين جنيهين وثلاثة.. ولم يكن عرابي يقتنع بخيانة العربان.. وفي واقعة القصاصين كان الرسمي كما ينبغي وكانت العساكر المصرية يجب أن تزحف في الساعة الثانية بعد منتصف الليل

على الجيش الإنجليزي.. وما راع القواد المصريين إلا وجود الفرق الإنجليزية زاحفة آخذة جميع الطرق في الساعة الواحدة.. وجرح علي فهمي وراشد باشا وانهزم الجيش، وما ذاك إلا من الجواسيس العربان.. وكانت الخيانة وصلت والنقود قد وصلت إلى قلب الجيش وإلى كثير من الضباط بسعي سلطان باشا ومراسلة العربان.

محمود باشا سامي البارودي
بقلم: عبد الحميد حمدي

أول ما سمعت اسم البارودي كنت طالبا بالمدرسة الخديوية، وكان علينا أن نستظهر ما يلقي إلينا أستاذ العربية من مختار الشعر والنثر محدد في برنامج الدراسة. ومن خير ما حفظت في ذلك الوقت المختار من شعر البارودي، ولعل أول ما حفظت له ما قدم لنا من قصيدته التي مطلعها:

سواي بتحنان الأغاريد يطرب

وغيري باللذات يلهو ويعجب

وما أنا ممن تأسر الخمر لبه

ويملك سمعيه اليراع المثقب

وهي القصيدة التي عارض بها قصيدة الشريف الرضي التي مطلعها:

لغير العلا مني القلى والتجنب

ولولا العلا ما كنت في الحب أرغب

إذا الله لم يعذرك فيما ترومه

فما الناس إلا عاذل أو مؤنب

ولم أكن وحدي أعجب بشعر البارودي وأترنم به، بل كان يشاركني ذلك الإعجاب أغلب زملائي في الدراسة، فكانوا يتبارون في التغني بهذا الشعر السلس المتين، وأذكر أنهم كانوا كثيرا ما يتنافسون في استخدام أبيات قصيدة «سواي بتحنان الأغاريد» فيما تميل إليه نفوسهم من حديث فيبدلوا بالكلمات كلمات تناسب المعاني التي ينشدون.

وانتهت أيام الدراسة، ولم نعرف من تاريخ البارودي أكثر من أنه كان شاعرا كبيرا، وأنه، على مجيئه في الزمن الأخير، يجاري فحول الشعراء المتقدمين، وأنه حين توفي سنة ١٩٠٤ اجتمع على قبره يوم الأربعين من الشعراء عدد لم يجتمع مثله لميت من قبل إلا ما روي عن تأبين أبي العلاء المعري. أما حياة البارودي الأدبية والسياسية فلم يكن لنا بعلم شيء منها نصيب.

ومضت السنون وكنت سنة ١٩١٢ بالآستانة، ووقعت لي نسخة من كتاب «الوسيلة الأدبية» للأديب الكبير الشيخ حسين المرصفي. وفيها قرأت أن البارودي لم يقرأ كتابا في فن من فنون العربية غير أنه لما بلغ سن التعقل وجد من طبعه ميلا إلى قراءة الشعر وعمله، فكان يستمع بعض من له دراية وهو يقرأ بعض الدواوين أو يقرأ بحضرته حتى تصور في برهة يسيرة هيئات التراكيب العربية ومواقع المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات إلى آخر ما رواه مؤلف الوسيلة. وقرأت في الوسيلة من شعر البارودي ما لم يكن وقع لي شيء منه من قبل. وقرأت قصيدته التي يعارض بها قصيدة أبي نواس التي مطلعها:

أجارة بيتينا أبوك غيور

وميسور ما يرجى لديك عسير

فإذا بالبارودي يقول في مطلع قصيدته:

تلاهيت إلا ما يجن ضمير

وداريت إلا ما ينم زفير

ومنها:

إذا ما شربناها أقمنا مكاننا

وظلت بنا الأرض الفضاء تدور

ومنها:

فما راعنا إلا حفيف حمائم

لها بين أطراف الغصون هدير

تجاوب أترابا لها في خمائل

لهن بها بعد الحنين صفير

نواعم لا يعرفن بؤس معيشة

ولا دائرات الدهر كيف تدور

توسد هامات لهن وسائدا

من الريش فيه طائل وشكير

ومنها:

فلما رأيت الصبح قد رف جيده

ولم يبق من نسج الظلام ستور

خرجت أجر الذيل تيها وإنما

يتيه الفتى إن عف وهو قدير

فإذا بالبارودي يحق له أن يفاخر في هذه القصيدة بقوله:

ولو كنت أدركت النواسي لم يقل

أجارة بيتينا أبوك غيور

وقرأت له قصيدته:

ذهب الصبا وتولت الأيام

فعلى الصبا وعلى الزمان سلام

وهي القصيدة التي عارض بها كذلك قصيدة أبي نواس:

يا دار ما فعلت بك الأيام

لم تبق منك بشاشة تستام

فأجاد الإجادة كلها. وقرأت له الكثير غير ذلك، وقد كاد لا يترك فحول المتقدمين من الشعراء دون أن يعارض لكل منهم خير ما قال من شعر، فعارض أبا نواس فيما ذكرنا، وعارض الشريف الرضي في قصيدته التي أشرنا إليها في أول هذا المقال. وقد أبدع البارودي في معارضته أيما إبداع، وذكر الشريف أباه في قصيدته فقال:

وقالوا عجيب عجب مثلي بنفسه

وأين على الأيام مثلي أبي أب

وذكر البارودي أباه فقال:

إذا أنا لم أعط المكارم حقها

فلا عزني خال ولا ضمني أب

ولعل تفوق البارودي على الشريف في هذا غير محتاج إلى تدليل. وعارض قصيدة أبي فراس:

أراك عصي الدمع شيمتك الصبر

أما للهوى نهي عليك ولا أمر

فقال:

طربت وعادتني المخيلة والسكر

وأصبحت لا يلوي بشيمتي الزجر

وفيها يقول:

ولكنه الحب الذي لو تطلقت

شرارته بالجمر لاحترق الجمر

وعارض قصيدة النابغة في المتجردة فقال:

ظن الظنون فبات غير موسد

حيران يكلأ مستنير الفرقد

ومنها:

قالوا غدا يوم الرحيل ومن لهم

خوف التفرق أن أعيش إلى غد

هي مهجة ذهب الهوى بشغافها

معمودة إن لم تمت فكأن قد

ومنها:

يخفضن من أبصارهن تختلا

للنفس فعل الفاتنات العبد

فإذا أصبن أخا الشباب سلبنه

ورمين مهجته بطرف أصيد

وإذا لمحن أخا المشيب قلينه

وسترن ضاحية المحاسن باليد

وفيها من وصف جواده:

زَجِل يردد في اللهاة صهيله

رفعا كزمزمة الحَبِيّ المرعد

فإذا ثنيت له العنان وجدته

مرح الصبا كالشارب المتغرد

متلفتا عن جانبيه يهزه

يمطو كسيد الردهة المتورد

وإذا أطعت له العنان رأيته

يطوي المهامِهَ فدفدا في فدفد

يكفيك منه إذا أحسَّ بنبأة

شد كمعمعة الأباء الموقد

وقرأت قصيدته في حرب كريد التي يقول فيها:

أخذ الكرى بمعاقد الأجفان

وهفا السرى بأعنة الفرسان

والليل منشور الذوائب ضارب

فوق المتالع والربى بجران

لا تستبين العين في ظلمائه

إلا اشتعال أسنة المران

ومنها:

في كل مربأة وكل ثنية

تهدار سامرة وعزف قيان

نستن عادية ويصهل أجرد

وتصيح أجراس ويهتف عاني

قوم أبى الشيطان إلا نزعهم

فتسللوا من طاعة السلطان

ملأوا الفضاء فما يبين لناظر

غير التماع البيض والخرصان

فالبدر أكدر والسماء مريضة

والبحر أشكل والرماح دوان

والخيل واقفة على أرسانها

لطراد يوم كريهة ورهان

وضعوا السلاح إلى الصباح وأقبلوا

يتكلمون بألسن النيران

حتى إذا ما الصبح أسفر وارتمت

عيناي بين ربى وبين مجان

فإذا الجبال أسنة وإذا الوها

د أعنة والماء أحمر قان

فتوجست فرط الركاب ولم تكن

لتهاب فامتنعت على الأرسان

فزعت فرجعت الحنين وإنما

تحنانها شجن من الأشجان

ذكرت مواردها بمصر وأين من

ماء بمصر منازل الرومان

وقرأت قصيدته:

هو البين حتى لا سلام ولا رد

ولا نظرة يقضي بها حقه الوجد

وفي هذا الكلام من وصف الحرب ما يشهد للبارودي بالتفوق في جمال التصوير. وما أحب أن أسترسل في إيراد المثل من ذلك الشعر الذي سما به الشاعر إلى أعلى طبقات الشعراء من متقدمين ومتأخرين، لا خوفا أن يمل القارئ، ولكن خوفا أن يشغلني ذلك الاسترسال عن إيراد ما يجب أن يقال في تاريخ ذلك الرجل العظيم. فما كان البارودي شاعرا كبيرا فحسب ولكنه كان رجلا كبيرًا وجنديا باسلا، وكان وزيرا لعب في سياسة مصر دورا خطيرا. إنما اشتهر البارودي بين الناس بشعره؛ لأن الجانب الأدبي من الإنسان هو أبقى جوانبه على الدهر أثرا، فلئن كان البارودي الجندي قد مات، ولئن كان البارودي الوزير قد مات، فإن البارودي الشاعر لا يزال حيا وسيزداد على الأيام حياة.

لقد بدأت بإيراد مثل من شعر البارودي لأن أَظْهَر صفحات البارودي شاعريته، ولأن شعره صفحة من تاريخ حياته الملأى بالحوادث الجسام. وإذا كان كثير من الشعراء قد تغنى كما تغنى البارودي بالحماسة وكرائم الأخلاق وتغنوا بذكريات الهوى ومعاهد الأحباب، وكما تغنوا بوصف المواقع والحروب فلقد كان أغلبهم في ذلك صانعا يصوغ ما يسمع وما أحس. فالمواقع الحربية التي وصفها شهدها بنفسه وقاتل فيها على رأس جنده، وذكريات أيام الصبا ولياليه هي ذكريات حقيقية لحياة النعيم التي عاشها البارودي في أيامه الأولى. وسل الذين عاصروا البارودي وشهدوا مجالسه يحدثوك بما شهدت سراي البارودي بغيط العدة من أيام عز على الدهر مثيلها.. وهذا الغرام الذي يقول البارودي فيه:

ولكنه الحب الذي لو تعلقت

شرارته بالجمر لاحترق الجمر

هو غرام حقيقي فاض به قلب الشاعر ولزمته ذكراه حتى أخريات أيامه.

لا أدري إذا كان القراء يرون ما أرى من أن هذا الشعر الذي قدمت لهم نماذج منه، شعر سما إلى أرقى طبقات الشعر العربي قديمه والحديث، وأنه من حيث الصيغة لا يكاد يدانيه شعر سواه، فإن كان هذا رأيهم فلهم أن يعجبوا كما عجبت أن يكون هذا الشعر لرجل يقول فيه الأستاذ المرصفي إنه لم يقرأ كتابا في فن من فنون العربية. ولهم أن يعجبوا كذلك لنبوغ هذا الشاعر في عصر كان الأدب العربي فيه قد وصل إلى دركة من الانحطاط مؤلمة. وقد يعد مثل هذا النبوغ معجزة يعسر تفسيرها. ولكن إذا علمنا أن البارودي لم يكن شاعرا عربيا فحسب، وأنه كان كذلك شاعرا تركيا، وأن اللغة التركية كانت في إبان نهضتها، وقد درس الرجل أدبها درسا دقيقا، وأنه كذلك ألمَّ بالفارسية لحد كبير، إذا علمنا ذلك زال الكثير من أسباب عجبنا، وعلمنا أن هناك عوامل مختلفة توافرت للبارودي ولم تتوافر لسواه فأنشأته ذلك الشاعر الذي طاول كبار الشعراء المتقدمين، وكان إماما غير منازع لمعاصريه ومن جاء بعده من الشعراء. هذه العوامل يستطيع القارئ أن يتبينها مما نروي هنا من تاريخ البارودي:

ولد البارودي في سراي غيط العدة سنة ١٨٤٠ وتلقى مبادئ العلم على أساتذة خصوصيين ثم بالمدارس الحربية، وتخرج سنة ١٨٥٥ في أوائل ولاية سعيد باشا، وظهر فيه منذ الصبا الميل إلى الأدب والشعر، ولكن لا يمكن أن نحدد على وجه الدقة الزمن الذي بدأ فيه يقول الشعر، على أن الذي لا نزاع فيه أن الشعر الجيد الذي وصل إلى أيدينا إنما قاله البارودي بعد عودته من الآستانة، وكان ذهب إليها على أثر خروجه من المدرسة وتقلد وظيفة في كتابة سر بنظارة الخارجية، وفي ذلك العهد توسع في آداب اللغة التركية التي كان يعرفها من قبل ـ وكان تعلمها في المدارس المصرية إلزاميا ـ وكان كذلك قد درس الفارسية، فإذا اعتبرنا أول شعر قاله هو ما رثى به أباه حين وصل سن العشرين ـ وكان أبوه مات وهو في السابعة من عمره ـ فيكون هذا الشعر

قد قيل أثناء إقامته بالآستانة التي عاد منها سنة ١٨٦٥؛ أي في السنة الثالثة والعشرين من عمره.

ومن هذا نتبين أكبر العوامل التي أثرت في شعر البارودي؛ وهو إتقان التركية وإلمامه بالفارسية وآدابهما جميعا.

بقي البارودي في الآستانة إلى أن تولى إسماعيل باشا الحكم وذهب إلى تركيا فالتحق الفتى البارودي بخدمته وعاد معه إلى مصر سنة ١٨٦٣. وقد رُقي في سنة واحدة إلى رتبة بكباشي وانتدب مع جماعة من الضباط لمشاهدة بعض الحركات العسكرية في فرنسا، وسافر منها إلى لندرة، ثم عاد إلى مصر فرقَّاه الخديو سنة ١٨٦٥ إلى رتبة قائمقام في آلاي الفرسان، ثم إلى رتبة أميرالاي.

ولا شك في أن البارودي لم يكن ليصل إلى هذه الدرجات العالية في الخامسة والعشرين من عمره لولا ما بدا من ذكائه وما اتصف به من لطف الظل، وما كان كذلك من سمو نسبه، فأبوه هو حسن بك حسني أحد أمراء المرفعين ومدير دنقلة وبربر في عهد محمد علي الكبير وجده هو عبد الله بك الجركسي الذي ينتهي نسبه إلى المقام السيفي نوروز الأتابكي أخي برسباي القرى المحمدي.

ولا نزاع كذلك في أن سفر البارودي إلى فرنسا وإنجلترا وترقيته السريعة كانت من العوامل التي اشتركت في تكوين روحه الكبير الذي نراه متجليا في كل بيت قاله من الشعر. ولا ننسى ما لأصله الذي يعتز به من أثر ذلك التكوين؛ فقد روي أن البارودي كان شديد الاعتزاز بنسبه حتى إنه صرف حوالي ثلاثة آلاف جنيه لتحقيق ذلك النسب من المصادر المختلفة في جميع أنحاء البلاد.

ولا ننسى كذلك ما كان للمواقع الحربية التي اشترك فيها من أثر في ذلك التكوين؛ فقد ذهب مع الجيش المصري الذي أرسلته مصر لمساعدة تركيا في إخماد ثورة كريد سنة ١٨٦٨؛ وهي الحرب التي قال فيها قصيدته الشهيرة:

أخذ الكرى بمعاقد الأجفان

وهفا السرى بأعنة الفرسان

ولما عاد من هذه الحرب الحق بالحرس الخديوي فأحبه إسماعيل باشا وزاده قربا منه. فجعله كاتب سره الخاص. ثم عاد إلى العسكريين بعد سنتين، وكان الخديو يثق به وينتدبه في كثير من مسائله الهامة إلى الآستانة وغيرها. وفي سنة ١٨٧٧ نشبت الحرب بين تركيا وسوريا، فأنفذت مصر نجدة من جيشها كان من جملتها البارودي مع فرقته، ولما عاد إلى مصر رقي إلى رتبة اللواء. وعين مديرا للشرقية سنة ١٨٧٩.

كان البارودي رجلا شاذا عن أمثاله فهو على الرغم من أصله الشركسي، وعلى الرغم من تقريب إسماعيل له لم يكن ليغمض عينيه عن مظالم الحكام واستبدادهم بالرعية. وقد جاء في ديوانه بشعر يحرض به الناس على طلب العدل في الأحكام.

وبدهي أن هذا الميل في نفسه إلى العدل هو الذي حمله على مناصرة العرابيين في حركتهم التي بنيت على المطالبة بالعدل وعلى رغبة التخلص من استبداد الحكام ومحاولة كسر القيود التي كانت تحول بين المصريين وبين الترقي إلى المناصب الكبيرة في شئون بلادهم ولا سيما في الجيش؛ إذ كانت تلك المناصب في يد الجركس.

واضطربت مصر سنة ١٨٧٩ التي عين فيها البارودي مديرا للشرقية، وهي السنة التي أقيل فيها إسماعيل باشا، فانتدبت الحكومة البارودي لرئاسة الضبطية فحفظ الأمن وهدّأ خواطر الناس.

وتولى توفيق باشا الحكم فعين البارودي وزيرا وقلده نظارة الأوقاف فأصلح الكثير من شئونها وانتهز فرصة وجوده بها فاهتم بجمع الكتب المبعثرة في المساجد في مكان واحد حتى إذا أنشأ المرحوم علي باشا مبارك دار الكتب الخديوية نقلت هذه الكتب إليها.

وبدأت طلائع الثورة العرابية والبارودي وزيرًا للأوقاف. وحدثت المظاهرة العسكرية الأولى ضد عثمان رفقي الشركسي ناظر الجهادية وطلب عرابي من الخديو عزله فأجابه إلى طلبه وأحال نظارة الجهادية على البارودي؛ فكان وزيرا لها وللأوقاف معا.

وبذل البارودي جهده في إصلاح الجهادية وفي تحسين حال الجيش فطلب من رياض باشا رئيس الوزارة زيادة مرتبات الضباط والجنود وتعديل النظامات والقوانين العسكرية، وأجاب الخديو هذا الطلب في ١٢ إبريل سنة ١٨٨٠ ففرح الناس، وأقام البارودي احتفالا دعا إليه النظار والمفتشين، وخطب يومئذ رياض والبارودي وعرابي فأثنوا على الخديو.

وحدث في الإسكندرية حادث وقف فيه البارودي إلى جانب العدل في وجه الخديو وانتهى بتقديمه استقالته.

وكانت هذه الاستقالة سببا في أن ذهب عرابي إلى البارودي يطلب مساعدته ومعاهدته، فعاهده البارودي على ما أراد. وكانت هذه المعاهدة من أكبر الدوافع لعرابي على المضي في حركته. فكتب إلى الخديو يقول: إن الجيش سيحضر إلى سراي عابدين بخصوص طلبات عادلة تتعلق بإصلاح البلاد. وجاء الجيش فعلا في اليوم التاسع من سبتمبر سنة ١٨٨١ وطلب عرابي إسقاط وزارة رياض وتشكيل مجلس نواب وزيادة عدد الجيش، فتردد الخديو أولا ثم عين شريفا رئيسا للوزارة، ولم يقبل شريف إلا بعد أن تعهد له الحزب العسكري بإطاعة أوامره، ودعي البارودي لتقلد وزارة الجهادية فأجاب بأنه عقد النية على ألا يتقلد خدمة من خدمات الحكومة ما دام لرجال العسكرية سلطان يعلو سلطان القانون، وبعد أن ألحوا عليه قبل.

وهذا التصرف من جانب البارودي يدلنا على أنه كان رجلا معتدلا يرى أن يقتصر عمل العسكرية على تعضيد المطالب الوطنية عند الحاجة. فإذا تحققت هذه المطالب وجب أن تلزم العسكرية حدودها فلا تهيمن على القانون، ويؤيد هذا الرأي أنه عندما ذهب عرابي بجنده إلى رأس الوادي شرع يجول في أنحاء المديرية يخطب فيها فدعاه البارودي وعينه وكيلا لنظارة الجهادية، وهي حيلة لطيفة لاتقاء ما يترتب على هذه الخطب من أثر في النفوس.

ووافق الخديو في ٢٢ سبتمبر على القوانين العسكرية التي وضعها البارودي، وفي ٤ أكتوبر اعتمد لائحة مجلس النواب الذي تم انتخاب أعضائه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١، وفي ٢ يناير سنة ١٨٨٢ قدم شريف باشا اللائحة الأساسية الجديدة التي أعدها مجلس النواب، فقام في المجلس خلاف بين النظار والنواب انتهى باستقالة شريف باشا وتأليف وزارة برياسة سامي باشا البارودي كان عرابي فيها وزيرا للجهادية. فقابلت الأمة تشكيل هذه الوزارة بالبشر والسرور لما كان لرئيسها من المكانة العليا في النفوس.

وفي يوم الأربعاء ٨ فبراير ذهب البارودي إلى مجلس النواب ومعه اللائحة بعد أن وافق عليها مجلس النظار، فقابله الأعضاء بالشكر، وألقى عليهم الخطاب الآتي الذي يرى القارئ منه مبلغ ما اتصف به ذلك الرجل الكبير من الاعتدال وبُعد النظر:

«أيها السادة النواب. إنني سعيد الطالع بحضوري بينكم حاملا إلى حضراتكم القانون الأساسي.

إلا أنني أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفي في وصولنا إلى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم، بل لا بد أن ينضم إلى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة في دوائرها. وقد قال عقلاء السياسيين إن الوصول إلى هذا النوع من الكمال، أعني حصر جزئيات الأعمال وكلياتها في دائرة القانون، إنما ينال بعد العناء وطول التجارب، ولكني لا أعد هذا صعبا عليكم.

وفي أملي أنكم ستحققون ما يظن أحباء البلد فيكم عندما تبتدئون في الأعمال المهمة التي تهيأتم الآن لمباشرتها بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم، وتوجهوا إلى ذلك ماضي الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة. وهذا لا يكون إلا بتخليص الأفكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن تجعل الأعمال وفقا على المصالح العمومية التي نفعها في الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم.

إن التفات النظر إلى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسدات ومناظرات تحمل على الخلاف الدائم، وإنكم تعلمون أن الذين رقوا إلى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا بإخلاصهم في طلب النفع العام، فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب وأحلتهم أعلى المنازل فثبتوا في مكانهم ما داموا متحلين بالإخلاص».

وختم خطابه بما يأتي:

«وآخر ما نتواصى به ألا نجعل للتعصب المشربي دخلا في الأعمال الوطنية التي كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها، وأن تكون الوظيفة الحقيقية هي الباعث القوي على كل فكر، والغاية القصوى من كل قول وعمل».

ولكن حكمة البارودي وبُعد نظره لم يفيدا شيئا فقد كانت البلاد فريقين؛ على رأس أولهما الخديو والعنصر التركي تعضدهما إنجلترا وفرنسا لمآرب في نفسيهما وعلى رأس الثاني ـ وهو الأغلبية ـ زعماء الثورة طلاب الإصلاح، وكانت النفوس متوترة، وكان كل ما يجيبه الخديو من مطالب الوطنيين إنما يجيبه قهرا وهو غير راض، وكان الوطنيون يدركون ذلك ويدركون أنهم في غير مأمن من الخديو وأصحابه؛ لهذا كان كل فريق من صاحبه على حذر؛ فكثرت الاجتماعات والمداولات الليلية وتحرج الأمر، وسعى البارودي وغيره للتوفيق، وبينما هم في سعيهم وصلت الأساطيل المشتركة إلى الإسكندرية، وأرسلت إنجلترا وفرنسا بلاغا تطلبان فيه إسقاط وزارة البارودي وإخراج عرابي من القطر، فلم تقبل الوزارة ذلك البلاغ وقبله الخديو، فاستقال البارودي في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢، ولزم ضيعته، وقد أفلت الأمر من يده. على أنه حين أرغمت مصر على الحرب ودعاه عرابي إلى قيادة فرقة الصالحية لم يتردد في إجابة دعوته.

وانتهى الأمر بعد ذلك بفشل الثورة والحكم على زعمائها ـ وبينهم البارودي ـ بالنفي إلى سيلان، فسافر إليها في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢. وصدر العفو عنه سنة ١٩٠٠ فعاد إلى مصر وبقي بها إلى أن توفي في ١٢ ديسمبر ١٩٠٤ وقد كف بصره. وفي ذلك يقول حافظ إبراهيم في مرثيته:

أغمضت عينيك عنها وازدريت بها

قبل الممات ولم تحفل بموجود

ولا نختم هذه الكلمة الموجزة قبل الإشارة إلى إشاعة؛ تحدَّث بها الناس كثيرا، هي أن العرابيين كانوا يريدون أن يتخلصوا من العائلة المالكة لاعتبارهم إياها عائلة أجنبية تناصر العنصر التركي على العنصر المصري، وأنهم أرادوا أن يسندوا الملك إلى البارودي. وقد تكون هذه الرواية مبالغا فيها، وقد يكون الدافع عليها ما كان للبارودي من مكانة في نفوس الناس سامية، وما قيل من بحثه عن نسبه ووصله بأحد ملوك مصر من المماليك.

ويرى فريق آخر أن عرابي كان يطمع في الملك لنفسه، ولكنه لم يكن يجرؤ على الجهر بهذه الرغبة، فكان يتظاهر بأنه يريده للبارودي لمنزلته من الأمة ولنسبه الملكي. وأنه كان يُبيت في نفسه أمرا إذا تم التخلص من أسرة محمد علي.

والذين ينسبون إلى البارودي نفسه أنه كان يرمي إلى هذه الغاية يستشهدون على ذلك بقوله في إحدى قصائده:

وإني امرؤ لولا العوائق أذعنت

لسلطانه البدو المغيرة والحضر

من النفر الغر الذين سيوفهم

لها في حواشي كل داجية فجر

إذا استل منهم سيد غرب سيفه

تفزعت الأفلاك والتفت الدهر

ولكن هذه الروايات لا يعززها سند تاريخي.

محمد شريف باشا
بقلم: محمود عزمي

«شريف» باشا خليق أن يكون له بين رجال التاريخ الحديث مقام. ذلك أنه فترة كاملة من فترات التاريخ الحديث لمصر الفتية الذي قد يقسم بحق إلى ثلاثة أقسام مميزة: من الحملة الفرنسية وولاية محمد علي إلى الاحتلال البريطاني وولاية توفيق، ومن هذا الاحتلال البريطاني إلى نهاية الحرب الكبرى ومطالبة مصر باستقلالها، ومن هذه المطالبة إلى أن يتم عقد محالفة بين مصر وإنجلترا تسوى بها أمور أثيرت لمناسبة السعي في سبيل الاستقلال الذي بدأ حقيقة الأمر منذ اختار خاصة المصريين محمد علي ليتولى شئون البلاد.

وقد كان شريف باشا من رجال مصر الذين عملوا لها منذ عهد محمد علي وفي عهود خلفائه إلى عهد توفيق وإلى الاحتلال البريطاني، فكان كما قدمنا القول.. فترة كاملة من فترات تاريخ مصر الحديث يزيده قدرا؛ بمعنى هذا اللفظ الفلسفي الذي يعبر عنه الفرنسيون بكلمة «Valeur»، أنه تقلب في بيئات مصر الاجتماعية تقلبا يصح أن يكون مثلا يضرب دليلا على روح العصر التي عالج بها محمد علي أمور مصر الدينية والعمرانية والتعليمية أيضًا.

وهو، فوق هذا، قد حضر أزمات سياسية كان يدعى إلى حلها فيقبل، ثم يُدبر سأما إذا ما تكشفت له نية الداعين إليه عن ميول شخصية وأغراض ذاتية هي أكبر ما يفت في عضد السياسي الجاد المخلص.

*** * ***

كانت مصر ولاية عثمانية، وكانت «الدولة العلية» دولة «الخلافة الإسلامية» فكان للأزهر فيها قدر عال، يرسل إليه المسلمون من مشارق الأرض ومغاربها أولادهم يتلقون فيه علوم الدين - وكان في ذلك العهد علوم الدنيا أيضا - ويعودون إلى بلادهم أعلاما مباركين.

وكان من هؤلاء الأبناء الذين وفدوا على مصر «مجاورين» الشاب التركي «أحمد شريف» الذي أصبح فيما بعد «شيخ إسلام بالآستانة في عهد السلطان محمود».

ورزق شيخ الإسلام هذا بولد اسمه محمد، فبعث به إلى الأزهر، كما كان أبوه قد فعل به من قبل. وجاء «محمد شريف» إلى القاهرة ونزل في رواق الأتراك بالأزهر يحضر العلم ويتأدب بآداب الإسلام، وكان من أصدقائه وزملائه في التحصيل «خيري الشركسي» الذي أصبح فيما بعد رئيسا لديوان الخديو إسماعيل ووزيرا للمعارف في عهد الخديو توفيق.

كان «محمد شريف» يجاور في الأزهر إذن، وكان ذلك أيام حكم محمد علي الكبير. وحدث أن سافر محمد علي إلى الآستانة للمرة الثانية منذ توليه حكم البلاد فقابل شيخ الإسلام فيها وهو «أحمد شريف أفندي» فأوصاه بابنه «المجاور» خيرا. فلما عاد محمد علي إلى مصر أرسل في طلب «محمد شريف» وانتزعه من بيئة الأزهر ـ وكان محمد علي يرمي في سياسته التعليمية والإصلاحية إلى قطع كل علاقة بين الأزهر ذي النظام العتيق وتنظيم مصر على قواعد التجديد الحديثة ـ وألحقه بخدمته في «المعية».

وفي «المعية» اتصل بالكولونيل «سيف» وبتلك النخبة من الفرنسيين الذين كان محمد علي قد استدعاهم لتنظيم الجيش والإدارة والتعليم في مصر، فخالطهم «شريف» الشاب واختلط بهم وأخذ عنهم الكثير من مدنيتهم حتى نسب إليه «التفرنج» إلى حد بعيد يستدل عليه بإقبال «شريف» على «لعب البليارد وشرب الشامبانيا وتدخين السجاير».

وكانت للكولونيل «سيف» منظم الجيش المصري بنت فزوجها من «شريف» الشاب الظريف المتأنق. ولعل هذا الزواج هو الذي جعل الشباب التركي «المجاور» يشتهر فيما بعد بشريف باشا «الفرنساوي» نسبة إلى صهره «سليمان باشا الفرنساوي».

* * *

وأقبل «شريف» على بيئته الجديدة يأخذ عنها ما لم يستطع أن يأخذه عن طريق تحصيل العلم المنظم في مدارس حديثة، فثقف نفسه وأتقن اللغة الفرنسية إتقانًا. وتميز لدى محمد علي فأرسله في مهمات إلى الآستانة وإلى أوربا. ثم جاء مؤتمر «لندن» في سنة ١٨٤١ يقرر مصير مصر وعلاقتها بالدولة العلية، ورفضت الدول ـ ولا سيما إنجلترا ـ أن تمثل مصر في هذا المؤتمر الذي سيتقرر فيه مصيرها فعالج محمد علي الأمر لدى فرنسا التي استطاعت أن تحصل له على رضا الدول أن يحضر المؤتمر بصفة غير رسمية مندوبان عن مصر لا يشتركان في مفاوضة أو مناقشة، بل يقفان فقط على ما يدور كي يستطيعا أن يبلغاه إلى محمد علي نفسه.

وأراد محمد علي أن يبعث اثنين ممن يجيدون لغات «الإفرنج» فوقع اختياره على «عبد الرحمن رشدي» الذي كان «مالطيًا» وأسلم، فكان يجيد الإنجليزية، وعلى «محمد شريف» الذي كان يتقن الفرنسية إتقانًا.

وعاد شريف من مهمته وأخذ يتقلد في مصر مناصب الدولة في عهد محمد علي وعهد خلفائه، ووصل إلى تولي منصب «باشمعاون الوالي» في عهد سعيد باشا. وهو المنصب الذي يعادل في النظام الحديث منصب رئيس الوزارة، والذي كان يسمى صاحبه قبل عهد سعيد باشا بـ«الكيخيا» وأخذ يتناوب هذا المنصب السامي في عهد سعيد وفي عهد إسماعيل هو وإسماعيل راغب باشا ونوبار باشا.

ولما كان المجلس المخصوص في عهد إسماعيل ـ وهو مجلس كان يرأسه إسماعيل نفسه إلى جانب خمسة عشر من الذوات أمثال أبي بكر راتب باشا وعبد الله الأرناءوطي. ومظهر إسماعيل المفتش وراغب.. يُسيرون شئون السياسة العليا ـ تولى شريف أكثر من مرة وكالته.

وانتقل إسماعيل في طريقة الحكم إلى إنشاء «مجلس للنظار» يحكم «به ومعه»، وتألفت النظارة النظامية الأولى في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ برئاسة نوبار، ولكنها لم تستطع أن تبقى في كراسيها إلى ما بعد ١٢ يناير سنة ١٨٧٩؛ إذ سقطت بفعل «ضباط المالية» لطيف سليم وسعيد نصر ومن إليهما فعهد إسماعيل برئاسة النظارة إلى ابنه الأمير توفيق، فلم تدم نظارته هي الأخرى إلا ثمانية عشر يومًا من ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ إلى ٢٨ مارس نفسه. إذ سقطت وجاءت في أثرها نظارة شريف باشا التي أطلقوا عليها اسم «الوزارة الدستورية الأولى» للظروف التي اكتنفت تأليفها.

* * *

ذلك أنه كانت بمصر هيئة تمثيلية اسمها «مجلس شورى النواب» أقامها إسماعيل بعد نفي «المفتش» في سنة ١٨٧٦ واستمرت بهذا الاسم إلى سنة ١٨٧٧، وكان التدخل الفرنسي الإنجليزي في الشئون المصرية لارتباك ماليتها قد حل، وكان إسماعيل قد أخذ يشعر بتضييق الخناق عليه في سبيل الاستدانة الشخصية أو الاقتراض العام. وكان إسماعيل في حاجة إلى مال فقصد إلى مدينة طنطا وأولم وليمة كبرى دعا إليها عمد الأقاليم وأعيانها. وكان هو وأعوانه قد أحضروا معهم من القاهرة «ثوبين» من الجوخ؛ أحدهما أحمر اللون والآخر أخضر، فأعملوا فيهما «المقص» وأخرجوا منهما قطعًا في استدارة الريال.

وفي نهاية الطعام خطب الخديو إسماعيل وأعلن في خطابه أ نه يريد «أن يحكم مع أمته»، وأنه في سبيل هذه الرغبة سيجعل مجلس شورى النواب مجلسًا نيابيًا يشترك مع الحكومة في إدارة شئون البلاد. وهمَّ الخديو للانصراف، وهرع المدعوون يتشرفون بتوديعه ويحظون بأن يكونوا في ركابه العالي، فوجدوا إلى الباب محمد ثابت باشا ومن خلفه خادم يحمل «صينية» عليها قطع الجوخ الأخضر.. ومحمد طلعت باشا ووراءه خادم حامل «صينية» الجوخ الأحمر، وأخبر الباشوات العمد والأعيان أن الحصول على قطع الجوخ «شرف» وذكرى لحظوة دعوتهم إلى وليمة الخديو الأعظم، وأن من يأخذ جوخة خضراء يدفع عنها عشرة جنيهات، ومن يأخذ جوخة حمراء يدفع خمسة. وكان من نتيجة الوليمة «ومستلزماتها» أن جمع في ذلك اليوم ستين ألفًا من الجنيهات.

* * *

وعد إذن إسماعيل باشا في أوائل سنة ١٨٧٧ في تلك المأدبة «الخديوية» أنه سينشئ «مجلسًا نيابيًا» بدل مجلس «شورى النواب»، لكن الأمر بإنشاء المجلس الجديد لم يصدر إلا في أغسطس من سنة ١٨٧٨. فانعقد المجلس وبدأ أعماله، واستمر فيها شهرين، ووضع الدستور المصري فعلًا.

وكان في الوزارة المصرية وزيران أجنبيان: إنجليزي للمالية وفرنسي للأشغال، فأبدى المجلس ميوله القومية البحتة. وأخذ يناهض أعمال الوزيرين الأجنبيين استنادًا إلى تلك الميول القومية أو اندفاعًا وراء تعليمات الخديو إسماعيل، ورأى الوزيران الأجنبيان تلك المناورة من المجلس فأرادا أن يبطشا به فلجأ إلى واحدة من تلك الفتاوى التي يلجأ إليها في الظروف السياسية الحرجة، وهنا تتبين حكمة إيرادنا رواية وليمة إسماعيل التي أعلن فيها اعتزام إنشاء المجلس النيابي ونحن في صدد ترجمة الوزير شريف باشا؛ ذلك أن الأمر العالي الصادر بإنشاء المجلس النيابي كان ينص على أن مدته سنتان تجدد بعد انقضائهما، ومع أن هذا الأمر العالي قد صدر في أغسطس من سنة ١٨٧٨، ولم يكن قد مضى على عمل المجلس أكثر من شهرين إلا أن «الفتوى»؛ فتوى الوزيرين الأجنبيين، رأت أن تعتبر ابتداء مدة المجلس من أول سنة ١٨٧٧، من اليوم الذي أعلن فيه الخديو إسماعيل في وليمة طنطا أنه اعتزم إنشاء مجلس النواب. فاستصدرا أمرًا عاليًا بحل المجلس، وأرسلا برياض باشا ناظر الداخلية ورئيس النظار في تلك الآونة يتلو على النواب أمر الحل.

وجرت في المجلس لهذه المناسبة حركة تسجل لنواب الوقت، ذلك أن «عبد السلام المويلحي»؛ وكان نائبا عن القاهرة، وكان على حد تعبير «جبريل شارم» في كتابه عن «محاولة إقرار حكومة أوربية في مصر»، أمر «الأحرار» في المجلس النيابي، والذي كان أصدقاؤه يلقبونه «جامبتا» مصر ـ وقف للناظر يردد على مسامعه ومسامع الأعضاء جميعًا تلك العبارة التاريخية التي قالها «ميرابو» يوم بعث لويس السادس عشر رسوله يحل الهيئة التمثيلية الفرنسية: «أنا هنا بسلطة الأمة ولا نخرج من هنا إلا بقوة الحراب»!!

وكان رياض باشا قد استدعى بارحة ذهابه لحل المجلس أصحاب الجرائد اليومية في ذلك العهد: «تقلا وسليم النقاش، وأديب إسحق، وعبد السيد» وأخبرهم بنية النظارة وما ستجريه في الغد من حل المجلس وقال لهم: «حذار أن تكتب جريدة من جرائدكم كلمة لمصلحة هؤلاء الهمج». وكان الحديث قد علم في الصباح وعرفه النواب وبخاصة قبل اجتماعهم.

فلما ألقى نائب القاهرة «عبد السلام المويلحي» بتلك العبارة التاريخية في وجه رياض باشا أخذ يحاجه بقوله: «هل تريد بعمائمنا وبلغنا أن نقلد نواب أوربا وأمريكا؟»، فأجابه «المويلحي»: « إن العبرة بالرءوس، لا بالزي»، فصاح رياض: «أنتم عصاة». فنادى «المويلحي» مصطفى وهبي باشا السكرتير العام للمجلس أن «قيد في المضبطة حرفيًا كل ما دار من حديث بيننا وبين حضرة الناظر؛ حتى إذا ما نشر اليوم في الجرائد واطلع عليه القراء علموا من هم الهمج؟ النواب أم النظار».

وقصد النواب إلى القصر وقابلوا الخديو إسماعيل الذي أسقط الوزارة ولم يحل المجلس، وجاء بابنه الأمير توفيق رئيسًا لمجلس النظار، حتى إذا ما ظل ثمانية عشر يومًا عهد بالرئاسة إلى «شريف باشا» الذي سميت نظارته «النظارة الدستورية الأولى» والذي أخذ بعد دستور سنة

١٨٧٩ بتوسع وميل إلى الحرية دعيا «جبريل شارم» إلى أن يصفه بأنه كان يريد أن يكون «مدحت مصر».

وكان باكورة أعمال ونظارة شريف «الدستورية الأولى» أن دعا الخديو إسماعيل في اليوم الثالث لتأليفها قناصل الدول والنظار واثنين من النواب هما عبد السلام المويلحي وعبد الشهيد بطرس، وصرح لهم أنه اعتزم تأليف المجلس النيابي الواسع الاختصاص.

وأتم شريف دستوره، وظلت نظارته في الحكم إلى أن عزل إسماعيل وجاء الخديو توفيق فأسقطها وألف نظارة برياسة سموه هو لأنه كان يميل إلى إسناده هذه الرئاسة لرياض باشا، وكان رياض باشا في أوربا فأرسل الخديو يستشيره، ورأى أن يبقى منصب النظارة غير مقلد لناظر حتى يجيئه الرد من نوبار، فاحتفظ به لنفسه.

وقَبِل رياض ورأس النظارة، وحل مجلس النواب في سبتمبر سنة ١٨٧٩؛ أي بعد شهر من سقوط نظارة شريف.

ووقع بعد ذلك ما وقع من الحوادث العرابية الأولى فعزل رياض باشا وجيء بالوزير الدستوري شريف باشا في ١٤ من سبتمبر سنة ١٨٨١ بناء على طلب الجيش.

ألف نظارته الثانية في هذه الظروف فأخذ معه فيها من رجال الجيش محمود سامي البارودي ناظرًا للداخلية وعرابي ناظرًا للحربية. وأخذت النظارة تحضر الدستور الجديد، دستور سنة ١٨٨١، فشكلت لأجل ذلك لجنة من النواب يرأسها عبد السلام المويلحي ويحضرها ناظر الداخلية محمود سامي البارودي.

*** * ***

وقد قام بين اللجنة وناظر الداخلية خلاف من أجل مادتين في مشروع الدستور الجديد. فقد كان دستور سنة ١٨٧٩ ينص على أن الضباط العسكريين يصح أن يكونوا ناخبين، وأن ينتخبوا كذلك. فتفاهم «عبد السلام المويلحي» رئس اللجنة وشريف باشا على عدم جواز انتخاب العسكريين الذين إن كانوا لازمين في مجلس سنة ١٨٧٩ أيام إسماعيل فإن وجودهم قد أصبح غير مرغوب فيه كثيرًا في سنة ١٨٨١.

وكان دستور ١٨٧٩ ينص على أن الحكومة هي التي تحضر ميزانية الدولة وتقدمها للمجلس، فأراد البارودي تحت تأثير الروح الجديدة أن ينص دستور سنة ١٨٨١ على أن المجلس هو الذي يضع الميزانية مباشرة، فرفض عبد السلام المويلحي هذا التعديل وأيده فيه شريف باشا.

وانتهى الخلاف بأن رضي البارودي بعدم جواز انتخاب العسكريين، وبأن تضع الميزانية لجنة مؤلفة من سبعة نواب بها سبعة نظار. وتم التفاهم على الحلين، ورضي به البارودي وتعهد بذلك

لشريف.

وفي اليوم المحدد لمناقشة ذلك كله في المجلس ـ الذي كان هو المهيمن على وضع الدستور وتعديله ـ دهش عبد السلام المويلحي إذ رأى اقتراحين في صدد الحلين المذكورين يرفضان بكثرة! وأبلغ الخبر إلى شريف باشا فاستقال على الفور؛ لأنه شعر بعدم إخلاص العرابيين وممثلهم في لجنة الدستور البارودي. وقال: إذن قد أصبحت الأمور تسيرها الشخصيات، وإذن فليقل لنا العرابيون «بالمفتوح» إنهم يريدون أن يكونوا «خديويين».

وحادَثَ عبد السلام باشا المويلحي جريدة المقطم في ذلك الصدد فقال إنه «وجد في المجلس شيطانين من شياطين الإنس، ولم يذكر اسميهما، لكن يظن العارفون أنه يشير إلى الشيخ عبده وإلى عبد الله نديم؛ لم يكن لهما بالمجلس صلة. ويظهر أن العرابيين سلطوهما حتى يرفض المجلس الاقتراحين».

ومهما يكن من أمر فقد سقطت نظارة «شريف باشا» الثانية باستقالة رئيسها، فألفت النظارة الجديدة برئاسة محمود سامي البارودي في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢. واستقال المويلحي من رئاسة لجنة وضع الدستور، وجاء محله الحاج بديني الشريعي عم حسن باشا الشريعي ناظر الأوقاف، واستأنفت اللجنة عملها وأتمت وضع الدستور، فنصت فيه على عدم جواز انتخاب العسكريين، ونصت فيه على عدم حق المجلس في وضع الميزانية وانفراد الحكومة بهذا الحق. فكأنها قررت أكثر مما كان قد تم التفاهم عليه أول الأمر في عهد نظارة «شريف باشا»، وكأن المقصود من حركة الرفض في المجلس إنما كان هو إخراج شريف باشا من النظارة ووضعها في أيدي العرابيين.

وسئم شريف هذه الدسائس فسافر إلى أوربا وأقام فيها إلى أن استدعي في ٢٨ من أغسطس سنة ١٨٨٢ لرئاسة النظارة بعد دخول الإنجليز، فظل فيها حتى ٩ من يناير سنة ١٨٨٤. وذكر كتاب «مصر للمصريين» لهذه المناسبة أنه وهو عائد إلى القاهرة مع الخديو توفيق لم يكن ليتمالك نفسه عن البكاء في العربة في طريقه من المحطة إلى قصر عابدين لما رأى من مظاهر الاحتلال البريطاني.

وقامت في هذه الأثناء ثورة «محمد أحمد المهدي» في السودان، فأرسل شريف في محاربته الضباط «هكس» و«جوردون» وغيرهما من الأجانب والإنجليز. وتطورت الأحوال في السودان وفي القتال بين الجيشين، إلى أن رأى الإنجليز أن ينصحوا للحكومة المصرية بفصل السودان.. فذهب سر «إفلن بارنج» اللورد «كرومر» فيما بعد. يخبر شريف باشا برأي الحكومة الإنجليزية. ويقول لورد «كرومر» في كتابه «مصر الحديثة» إنه ذهب لشريف باشا في هذا الشأن فوجده يدخن سيجارًا ويلعب البيار مع «بورلي» باشا. فلما أخبره الخبر أجاب شريف باشا بغير اكتراث: «بل يجب أن أعطي أول الأمر درسًا لذلك السيد (يقصد الثائر المهدي)، وبعد ذلك أنظر في أي جانب تكون مصلحة مصر».

ولكن سر «إفلن بارنج» قصد إلى الخديو توفيق وأخذ يلح لديه في ضرورة فصل السودان عن مصر إلى أن مال الخديو إلى الأخذ بنصيحة الممثل البريطاني، فاستقال شريف باشا قائلًا تلك العبارة التاريخية: «إذا نحن تركنا السودان فإن السودان لا يتركنا». وجاءت بعد نظارته نظارة نوبار في ١٠ من يناير سنة ١٨٨٤.

* * *

ومرض شريف باشا على أثر ذلك مصابًا بتضمر الكبد الذي يقول الأطباء إنه يجيء بسبب الكدر، وتوفي بعد مرضه بقليل في سنة ١٨٨٤ نفسها عن اثنتين وسبعين سنة، مخلفًا وراءه صفحة نقية من صفحات الإباء وعدم الصبر على الضيم والميل إلى الحرية والدستور مع الجدية في سبيل الاحتفاظ بهما وبمبادئهما الصحيحة. وإن لم يكن قد خلف فيما عدا هذه المظاهر العالية من مظاهر الحكم السامي شيئًا يقف الباحث عنده كثيرًا.

* * *

وأعقب شريف باشا نسلا بعده بنتين وولدًا، تزوجت إحدى البنتين من محرم شاهين باشا والثانية من عبد الرحيم صبري باشا، فاتصل ببيت مصر المالك عن طريق حضرة صاحب الجلالة الملكة، كما كان متصلًا بالحكم المصري عن طريق انتزاع مؤسس البيت العلوي إياه من حظيرة الأزهر والمجاورة فيه.

أما ابنه فهو محمد شريف باشا الذي كان وكيلًا للخارجية، وكان مشهودًا له بالذكاء والكفاية.

* * *

ذلك وجه من وجوه مصر في عهد دقيق من عهودها العديدة، بل هو كما قدمنا فترة كاملة من فترات تاريخها يريد البعض ألا يروا فيه إلا دماغًا تركيًا من تلك التي تعتد بتصميمها إذا هي اقتنعت برأي تصلبت فيه واستمسكت به استمساكًا شديدًا،دون أن يضعوه في مصاف رياض ونوبار من رجال الحكم المشهورين في عهد إسماعيل.

وقد أرى في إحساس ذلك البعض شيئًا من الغلو والقسوة، وقد أرى أن شريف إذا لم يكن في مصاف رياض ونوبار فإنما ذلك يرجع إلى أنه لم يكن من طرازهم، ولم يكن طبعه من طبعهم.

ومهما يكن من أمر فإن حياة شريف باشا ليصح أن تضرب مثلًا لانتقالات «ابن شيخ إسلام مجاور في الأزهر» تحت تأثير البيئة الأوربية التي اكتنفته بتوصية من محمد علي الكبير، وإنها لانتقالات خيرة على أية حال. وإن صفحته التاريخية لتقرب استعادتها من أذهان العائشين في هذا العصر من المصريين المتتبعين حركاتها السياسية الأخيرة، شرح الكثير مما قد يستغلق عليهم كما أنها تستظهر ذلك القول المأثور بأن التاريخ طالما يعيد نفسه.

الشيخ محمد عبده
بقلم: الأستاذ الكبير الشيخ مصطفى عبد الرازق

في محلة نصر؛ إحدى قرى مركز شبراخيت بمديرية البحيرة، ولد الشيخ محمد عبده من أب اسمه عبده خير الدين؛ كان ممن رزقوا بسطة في جسومهم وقوة، ومرنوا على الرماية والفروسية وما إليهما، فكسبوا من الهيبة بقوتهم وبطشهم فوق ما كان لهم من عز ومال.

أما أمه فالسيدة جنينة، أيم ذات ولد من حصة شبشير من مركز السنطة بمديرية الغربية، تزوجها أبوه في هجرته مطاردًا من بعض الحكام.

وحفظ الشيخ محمد عبده القرآن في بلده ثم ذهب إلى طنطا فجوَّده في الجامع الأحمدي، وصد عن طلب العلم فعاد إلى بلده ليشتغل بالزراعة وتزوج يومئذ على حداثة سنه.

وكان في خئولة أبيه رجل متصوف يدعى الشيخ درويش خضر كفكف من جماح الشاب فجعله متصوفًا ورده إلى طلب العلم في طنطا.

ورحل بعد ذلك الشيخ محمد عبده إلى الأزهر فحضر دروس كبار العلماء في مختلف العلوم الأزهرية مع الاشتغال بالتصوف، وجاء إلى مصر السيد جمال الدين الأفغاني فحضر دروسه ولازمه، وظهرت في وقت قصير آثار انتفاعه بعشرته ومعارفه فألف في التصوف «رسالة الواردات»، ثم ألف حاشية على شرح التصوراني على العقائد العضدية في «التوحيد»، وأخذ يكتب فصولًا في الجرائد استرعت إليه الأنظار.

ثم نال شهادة العالمية من الدرجة الثانية بعد امتحان ظهر فيه أن الشيوخ ينقمون عليه نزعاته الفكرية المتأثرة بمذاهب أستاذه.

وعين على أثر ذلك مدرسًا في مدرسة دار العلوم، وفي مدرسة الألسن الخديوية. ولما نفي السيد جمال الدين من مصر عُزل تلميذه، وأمر بالمقام في بلده لا يبرحه. وعفي عنه فجعل من محرري الجرنال الرسمي (الوقائع المصرية)، ثم عين رئيسًا للتحرير.

وجاءت الثورة العرابية فحوكم مع زعمائها وحكم عليه بالنفي ثلاث سنين وثلاثة أشهر، قضى شطرًا منها في سوريا ثم دعاه أستاذه السيد الأفغاني إلى أوربا فأصدرا في باريس معًا جريدة «العروة الوثقى» التي لم تعش إلا نحو ثمانية أشهر.

ثم رجع الشيخ إلى بيروت فعين أستاذًا في المدرسة السلطانية، وكان يشتغل مع التدريس بالتأليف والكتابة، فألف «رسالة التوحيد»، ونقل إلى العربية «رسالة الرد على الدهريين» التي كتبها

السيد جمال الدين الأفغاني بالفارسية، وشرح «نهج البلاغة» و«مقامات بديع الزمان الهمذاني»، ونشر في الجرائد مقالات عديدة.

وفي بيروت تزوج زوجته الثانية بعد وفاة زوجته الأولى. وعاد من منفاه فعين قاضيًا أهليًا فمستشارًا في محكمة الاستئناف الأهلية. ثم جعل عضوًا في مجلس إدارة الأزهر؛ وهو أول مجلس أسس ليكون رسول الإصلاح، ثم عين مفتيًا للديار المصرية، فظل في هذا المنصب حتى أدركه الأجل.

وفي عهد توليه الإفتاء كتب في إصلاح المحاكم الشرعية تقريرًا جليلًا. وأصدر فتاوى ذات شأن، ووضع تفسير جزء عم وتفاسير لبعض السور ولبعض الآيات المشكلة. وألف كتاب «الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية»، وكتب للمجلات والجرائد فصولًا قيمة في موضوعات دينية وغير دينية.

وهذه الصورة المجملة من تاريخ الشيخ محمد عبده تبين مناصبه وعدد مؤلفاته، لكنها لا ترسم جوانب عظمته، فإن المناصب والكتب ليست محل عظمة الشيخ محمد عبده، وإن كان ترك نفحة من النبل والعظمة في كل ما اتصل به.

تُخلد ذكرى العالم الكتب يودع فيها آيات عبقريته، ويخلد الأثر الفني ذكرى الفنان، أما المصلح فهو يهيئ للجماعة مثلًا أعلى لم تعرفه من قبله، ويحاول أن يصرف إلى ذلك المثل القلوب محاولة تظهر فيها قوة نفسه وقوة عزيمته، ويظهر فيها فيض ما وهب من عبقرية وإلهام.

والشيخ محمد عبده مُصلح جريء، حاول الهدم والبناء في أقدس هيكل عند البشر؛ فيما يعتبره الناس دينًا.

عرض لذلك في الشرق؛ وطن العواطف الدينية.. وبين المسلمين أشد المتدينين بدينهم كبرًا، وأكثرهم غيرة وحفاظًا على ما له صورة دين.

أرسل صيحته في الأزهر تدوي بين شيوخ إن لم يكونوا يومئذ هيئة كبار علماء فلعلهم لم يكونوا دون هؤلاء جمودًا.

ولم يبال الأستاذ بما لقي من الأذى، وقد لقي من الأذى كثيرًا.

*** * ***

كان الشيخ محمد عبده رجلًا مربوع القامة أو فوق ذلك قليلًا، ممتلئ الجسم، متين البنية، شديد العضل، رشيق الحركة نشيطها.

ملامح وجهه جميلة في جملتها وتفصيلها، تزيدها جمالًا ومهابة تلك اللحية البيضاء النضيرة المطيفة بمحيا مشرق ذي جبهة غراء انحسر الشعر عنها رويدًا وارتفعت فسيحة ناطقة بالعقل والإرادة والذكاء.

ولعينيه المعتدلتين في السعة من غير ضيق بريق ساحر يملأ الصدر هيبة وإعجابًا وحبًا.

وأشهد لقد كان جمال الشيخ محمد عبده من الجنود التي سخرها الله لعبقريته، وكان صوته العذب المؤثر من جنود عبقريته أيضًا.

كنت طالبًا من صغار الطلاب أيام جاء الشيخ عبده إلى الأزهر، وكان أساتذتنا.. عفا الله عنهم.. لا يفتأون يذمون لنا الشيخ ويمثلونه خطرًا على الدين وأهله داهمًا. فتتأثر بذلك عقولنا الطفلة، وكنت أفر بديني من أن ألقى الأستاذ أو أستمع لدروسه مع أنه صديق لوالدي.

وحضرت دروسه مرة لأشهد كيف تشيه وجوه الملحدين وتشيه معها عقولهم وقلوبهم.

فلما رأيت الرجل بالرواق العباسي، وسمعته يفسر كتاب الله قلت منذ ذلك اليوم: اللهم إن كان هذا إلحادًا فأنا أول الملحدين.

إن كـان رفضًا حب آل محمد

فليشهـد الثقـلان أنـي رافـضي

*** * ***

كان الشيخ محمد عبده متميزًا من ناحية الكمال الجسماني بالفطرة والوراثة والنشأة الريفية. ويظهر أنه كان ذا منزلة خاصة عند أبويه، لأنه أصغر أبناء أمه وأنجب إخوته، فتربى على شيء من الحرية يكون عادة للأبناء المميزين ولا يكون لغيرهم، فينشأون ذوي استقلال وجرأة وإقدام، ولا ينكر أثر التربية الصوفية في نفس الأستاذ فإنها وجهت كل عواطف الشباب في نفس الفتى إلى اللذائذ القدسية.. لذائذ العارفين.

وإذا كانت التربية الحديثة تدعو إلى تهذيب الأذواق بفنون الجمال الحسي فإن التربية الصوفية تدعو إلى تلطيف السر بأنواع من الرياضة البدنية والروحية.

وقال ابن سينا في الإشارات:

«العارف هش بش بسام، وكيف لا يهش وهو فرحان بالحق وبكل شيء فإنه يرى فيه الحق.

العارف شجاع، كيف لا وهو بمعزل عن تقية الموت. وجواد، وكيف لا وهو بمعزل عن محبة الباطل.

وصفاح، وكيف لا وذكره مشغول بالحق».

هذه التعاليم الصوفية من شأنها أن تربي جانب الوجدان وتلطف السر وتجمل النفس وتزينها. ولا جرم كان الشيخ عبده صوفي الأخلاق، وقد هذبت من صوفيته تربية السيد جمال الدين الأفغاني، وزاده ما استفاد من الأسفار وتعلم اللغة الفرنسية تهذيبًا.

قال المرحوم قاسم بك أمين في وصف الأستاذ:

«بلغت فيه طيبة النفس إلى درجة تكاد تكون غير محدودة، كان يجذبه الخير كما يجذب المغناطيس الحديد فيندفع إليه ويسعى إلى كل نفع للغير عام أو خاص. كان ملجأ للفقراء واليتامى والمظلومين والمرفوتين والمصابين بأي مصيبة، وأهل الأزهر الذين هم أكثر الناس احتياجًا إلى المساعدة؛ لأنهم في وسط المدنية الحاضرة المتأخرون والعاجزون عن الدفاع عن أنفسهم في ميدان حياتنا الجديدة، يبذل إليهم ماله ويسعى لهم عند ولاة الأمور بهمة لا تعرف الملل، كأنما كان يسعى لأعز إنسان لديه. بل كان يسعى لصاحب الحاجة وهو يعلم أنه أساء إليه وقدح فيه وتحالف مع خصومه في ترويج عبارات القذف والنميمة التي لم تنقطع عنه يومًا مدة حياته. كان الأستاذ يرى أن الشر لا فائدة منه مطلقًا، وأن التسامح والعفو عن كل شيء وعن كل شخص هما أحسن ما يعالج به السوء، ويفيد في إصلاح فاعله».

*** * ***

اتصل الشيخ محمد عبده بالمناصب الحكومية وبالشئون السياسية وبالحركة العلمية والأدبية وبأعمال البر. وكان له في كل هذه الميادين نشاط مثمر ورأي مصلح، وعزم لا يعرف دون الكمال تراجعًا ولا فتورًا. لكن الميدان الذي أنفق في رحابه الشيخ محمد عبده خير ما وهب من صحة وهمة وعقل وعلم وفصاحة، هو ميدان الإصلاح الديني باعتباره أساسًا لكل إصلاح في الشرق.

وتنتظم دعوة الشيخ إلى الإصلاح الديني أمورًا ثلاثة:

١ ـ تحرير الفكر من قيد التقليد حتى لا يخضع العقل لسلطان غير سلطان البرهان. ولا يتحكم فيه زعماء الدنيا ولا زعماء الأديان.

٢ ـ اعتبار الدين صديقًا للعلم لا موضع لتصادمهما؛ إذ لكل منهما وظيفة يؤديها. وهما حاجتان من حاجات البشر لا تغني إحداهما عن الأخرى.

٣ ـ فهم الدين على طريقة السلف قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى.

ومنابع الإسلام في صورته التي ورد بها من صاحب الدين نفسه: هي الكتاب وقليل من السنة في العمل.

هذا هو الأصل الذي ينبغي أن يرد إليه الدين الإسلامي في مذهب أستاذنا.

ولما كان الثابت بالتواتر من السنة قليلًا فقد صرح الشيخ في تفسير سورة الفاتحة أنه «يجب أن يكون القرآن أصلًا تحمل عليه المذاهب والآراء في الدين».

لهذا توجهت عزيمة الشيخ في أخريات حياته إلى العناية بتفسير القرآن عناية كانت تكاد تستغرق كل مجهوده في الإصلاح الديني.

وجهة الطرافة في تفسير الأستاذ هي حسن الطريقة في البحث ولطف التصوير لمعاني القرآن على ما يوافق ذوق هذه العصور وإدراكها وحاجاتها. والشيخ في كلا الأمرين متأثر بمناهج الفكر الحديث.

ولا شك أن الشيخ قد تأثر بالحياة الغربية على وجه ما في حياته العقلية ومعيشته الخاصة؛ ذلك بأنه تعلم اللغة الفرنسية وسافر إلى أوربا عدة مرات وعاشر الأوربيين في مصر وفي غير مصر، فاستفاد من مخالطته وسياحاته ومن مطالعاته لكتب الغربيين في الفنون المختلفة. وظهر أثر ذلك في أفكاره وكتاباته ودعواته الإصلاحية.

*** * ***

ولا يسع المؤرخ حين يترجم للشيخ محمد عبده أن يغفل الإشارة إلى ما بلغه الرجل في حياته من عز وجاه وحرمة موفورة. كان للشيخ محمد عبده خصوم يكرهونه ويكيدون له ويضعون له العقبات في سبيل إصلاحه. ولكن أحدًا لم يكن يستطيع أن يغض من جلال الشيخ أو ينكر عليه منزلته الرفيعة في النفوس.

كان الشيخ محمد عبده بين الطوائف الراقية من المصريين وبين طوائف الأجانب في مصر محبوبًا معظمًا معترفًا له بمقام الإمامة الذي لا يساميه مقام. وانتشر صيته في أقطار الشرق وتوجهت إليه الأنظار.

ولو شاء الشيخ محمد عبده لكان ذا غنى، ولترك لأرملته المحترمة المريضة ثروة تكفل لها من بعده رفه الشيخوخة، وتصونها من ذلة العسر. ولكن الأستاذ الإمام كان أكبر نفسًا وأشد احتقارًا للدنيا من أن يبذل جهده في جمع المال فعاش عظيمًا فقيرًا. ومات فقيرًا عظيمًا.

الخديو توفيق
بقلم: محمد حسين هيكل

ثلاثة عشر عامًا تولى فيها توفيق أمر مصر كان خلالها في زهرة شبابه بين السابعة والعشرين والأربعين. لكنه كان فيها كذلك بين عوامل لا يستطيع مدافعتها والتغلب عليها إلا نابغة محنك. كان فيها بين تركيا الناقمة لضعف سلطانها في مصر، وإنجلترا الطامحة إلى بسط نفوذها نهائيًا على وادي النيل، وفرنسا المكتئبة لنقص مكانتها رويدًا رويدًا من أرض الفراعنة، والأمة المصرية المثقلة بديون إسماعيل باشا وظلم حكامها، والمتأججة نفوس أهلها بالثورة طمعًا في الاستقلال والدستور. وهو بين هذه العوامل رجل يشعر بضعة أمومته وبحقد أهله عليه. ويود لو أنه كان في مكانة أبيه بطشًا وسلطانًا. ويخضع للأقدار التي لم تهبه من سعة الذكاء ما وهبت غيره. ولتربيته الشرقية البحتة التي اقتضت ألا يغادر مصر وألا يتصل بالمدنية الأوربية اتصال إخوته، وللظروف التي جعلت تتقاذفه منذ ارتقى عرش أبيه فتصدمه بكل واحد من العوامل المحيطة به، لينتهي به الأمر إلى أن يكون في تاريخ مصر صورة غير محبوبة، ولا ممقوتة. صورة مرت في هذا التاريخ فكان أثرها فيه سلبيًا. هو أثر العاجز عن أن يقوم لبلاده أو لنفسه بخير. وليودع العالم في الأربعين من عمره فيلقي بمصائر مصر بين يدي ولي عهده الفتى عباس وما يزال في الثامنة عشرة من عمره.

ولد توفيق باشا في ١٥ نوفمبر ١٨٥٢ ثمرة لبرهة هوى من إسماعيل مع إحدى جواريه التي لم تنل منه إلا حظوة قصيرة ولم تكن له زوجًا. ولم يكن إسماعيل يومئذ وارثًا لعرش سعيد إذ كان أحمد أكبر الأسرة ما يزال حيا. لذلك لم يلفت مولد توفيق نظر أحد إلا ما كان من زراية أميرات العائلة المالكة لأمه. فلما حصل إسماعيل على فرمان وراثة العرش للولد الأكبر انقلبت الزراية للأم حقدًا على الابن. وشارك إسماعيل أهله في عدم عطفهم على توفيق، وإن لم يبلغ ذلك من نفسه مبلغ حقده على حليم باشا وارث عرشه على النظام القديم. وثبت عدم عطفه على توفيق وعدم رعايته إياه في عزمه على أن يكون عرشه لحسين من بعده. وقد كان يستطيع ذلك اعتمادًا على أمومة توفيق أو بالتخلص منه كما كان يفعل ملوك ذلك العصر في تركيا، لكنه لم يكن يتعجل النظر في أمر لم يكن في حسبانه وقوعه قبل زمان طويل. وكفاه وجود توفيق بمعزل عنه في قصر له مقتصرًا على إدارة أراضيه.

على أن عزلة توفيق وعدم إغداق أبيه أسباب الرضا عليه جعله ينظر إلى ما صنع أبوه من استدانة ومن إرهاق للمزارعين والفلاحين ومن بطش بالناس جميعًا نظرة مصري لا نظرة ولي عهد. لذلك اتصل بطائفة من الناقمين على الحال التي آلت مصر إليها؛ أمثال السيد جمال الدين الأفغاني واللقاني والشيخ محمد عبده ومن كان يلوذ بهم من أمثال عرابي، وانخرط في سلك الماسونية الذي انخرطوا فيه.. فلما اضطر إسماعيل تحت ضغط الدائنين إلى أن يعين نوبار باشا رئيسًا للوزارة المسئولة الأولى وأن ينضم إليه مستر «ويفرس ولسن» ومسيو «دبليز». الأول

وزيرًا للمالية والثاني وزيرًا للأشغال، ثم لما رأى أن الحال المالية في البلاد تزداد كل يوم سوءًا برغم ما تنازل عنه من سلطته ومن أملاكه، ورأى الشعور العام ضد التدخل الأجنبي يزداد في البلاد كلها، خلع نوبار من الوزارة واتفق مع فرنسا وإنجلترا على تعيين ولي عهده توفيق باشا رئيسًا للحكومة. على أن ولي العهد كان يعلم دقة الموقف كما يعلم بنوع خاص تهيج الشعور العام بإزاء ما كان يعتزمه السير «ريفرس ولسن» كعضو في لجنة التحقيق الدولية من إعلان إفلاس مصر. لذلك لم يجد الوزيران الأوربيان من رئيس الوزارة الجديدة مؤيدًا قويًا لهما. وعلى أثر إعلان وزير المالية تأجيل دفع الفوائد المستحقة للدائنين في شهر إبريل تقدمت عريضة من العلماء والوجهاء والنواب ورجال الجيش يحتج فيها مقدموها على هذا التصرف ويطلبون إلى الخديو أن يلجأ إلى نوابه للخروج من المأزق، وعلى ذلك استقالت وزارة توفيق من غير أن تفعل شيئًا. وكلف إسماعيل شريف باشا بتأليف وزارة تكون مسئولة حقيقة أمام برلمان تنظم حقوقه وطرق الانتخاب له بحيث يستطيع أن يقوم بما تقتضيه الأحوال وأن يحقق الأماني القومية.

وكان ذلك هو الانقلاب الحكومي الذي أريد به القضاء على سلطة المراقبين وعلى تدخل الأجانب في الإدارة المصرية، والذي انتهى بتركيا إلى عزل إسماعيل باشا في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ وإلى إرسال برقية في اليوم نفسه إلى توفيق باشا تعلن فيها إسناد منصب الخديوية المصرية إلى جنابه ويختتمها وزير تركيا بقوله: «والأمر والفرمان في كل حال لمن له الأمر أفندم».

كانت هذه الضربة الحاسمة غير المنتظرة من جانب تركيا منبهة لكل من يعنيهم أمر مصر وكل من لهم مصالح فيها لكي يقفوا على حذر. ومع أن توفيق باشا فوجئ بالخبر وفزع له حتى لقد قابل موظف قصره الذي أبلغه إليه أسوأ مقابلة بأن صفعه، فإنه شعر من ذلك الحين بأن التركة التي آلت إليه أعباؤها تركة مبهظة مخوفة.

تُرى، ماذا عساه يصنع بإزاء أبيه، وبإزاء تركيا، وبإزاء الدول وتدخلها في شئون مصر، وبإزاء الأمة المصرية المتوثبة للحركة.. بل للثورة؟

أما إسماعيل فأيقن أن لا مفر له من الانحناء لعاصفة لم يكن يستطيع مواجهتها وإن لم ينقطع رجاؤه في العود يومًا ما إلى هذا العرش الذي انتزع منه اغتصابًا. لذلك قابل الصدمة بكل ما يستطيع رجل في عظمته وفي قوته أن يواجهها به، وأظهر من العطف على ولي عهده ما لم يكن له من قبل به عهد. وفي الأيام التي انقضت ما بين تبوء توفيق عرش أبيه وسفر إسماعيل من بلاد عزيزة عليه كانت عواطف الأبوة بينهما كخير ما يمكن أن تكون في مثل هذا الظرف العصيب.

اطمأن توفيق إذن من هذه الناحية. ولقد أظهر من عواطف البنوة ما دفعه للتنازل عن عشرين ألف جنيه من مرتباته السنوية لأبيه كي تبلغ مرتباته خمسين ألف جنيه. ولمناسبة رفع مرتبات البيت الخديو إليه أراد في نفس الوقت أن يظهر للأمة حرصه على مصلحتها ومشاركته إياها في متاعبها المالية فأمر بإلغاء الراتب المعين لوالدته وحرمه وقدرهما خمسة وخمسون ألف جنيه.

بعد ارتقاء توفيق العرش جعلت تركيا تفكر في الاستفادة من الانقلاب بأن تسترد ما كسبته مصر بفرمان سنة ١٨٧٣ الذي جعلها مستقلة استقلالًا داخليًا تامًا فيما عدا سك العملة ودفع الجزية. وقد أثار هذا الخبر في مصر قلقًا غير قليل. على أن فرنسا وإنجلترا عارضتا الباب العالي فيما أظهره من عزمه وأنبأتا ممثليهما في مصر بأنهما معتزمتان فيما إذا لم يقرر السلطان أحكام فرمان سنة ١٨٧٣ في الفرمان الذي يوجهه إلى الخديو توفيق أن تطلبا الاستقلال التام لمصر. وقد اختلف في الأسباب التي دعت تركيا إلى هذا التصرف: أهي كانت تريد بالفعل إلغاء الحقوق والامتيازات التي حصلت عليها مصر أثناء ولاية إسماعيل باشا؟ أم هي كانت تتذرع بالمطل والتسويف للحصول على مبلغ من المال بدليل أنها قطعت في ذلك الوقت حوالة على مصر أبت الحكومة المصرية قبولها بسبب ارتباكها المالي؟ على أن هذا التسويف طوع لفرنسا ولإنجلترا أن تتدخلا وأن تطالبا الباب العالي بإبلاغهما فرمان تولية الخديو كوثيقة دولية وأن تثبتا بذلك حقوقهما في التدخل في شئون مصر للمحافظة على حقوقهما بإزاء تركيا استنادًا على ما كان من تدخلهما للمحافظة على مصالح رعاياهما الدائنين للحكومة المصرية. وكان من أثر ذلك أن شعر توفيق بما للدولتين من فضل عليه بسبب محافظتهما على حقوقه وحقوق البلاد التي ولي عرشها.

ولم يصل الفرمان بتولية الخديو الجديد إلا بعد شهرين من ارتقائه عرش أبيه؛ أي في ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٩.

خلال هذين الشهرين كانت خطة توفيق غامضة ما تزال. فهو حين ارتقى العرش كان في زمرة الماسون الذين يناصرون الحرية والعدالة. لذلك وجه خطابه إلى شريف باشا لتشكيل الوزارة الأولى في عهده مقدرًا للأمة معتمدًا عليها ذاكرًا: «إني عظيم الميل لبلادي، شديد الرغبة في تحقيق آمال الأمة التي أظهرت السرور بولايتي، عازم عزمًا أكيدًا على التماس أحسن الوسائل لإزالة الاختلال المفسد لكثير من المصالح.. إلا أن إدراكي لهذه الغاية التي هي موضوع آمالي يتوقف على مساعدة الأمة بجملتها».

وتحقيقًا لهذه السياسة تألفت لجان من الأوربيين غايتها تقديم العرائض إلى قناصلهم يلتمسون بها من دولهم منع تدخل الأجانب في أحوال مصر وقصر النظر فيها على الوطنيين، ثم إن توفيق باشا تحدث في ذلك النظر إلى مكاتب التيمس فأشار بادئ ذي بدء إلى أنه لا يبرح مقيد اليد في العمل حتى يرد الفرمان بتعيينه. لكنه مع ذلك صرح للمكاتب بأنه لا يريد الرجوع إلى تعيين وزراء أوربيين، بل ينبغي أن تكون الوزارة مصرية وطنية يصح أن يعاونها رجال من الأوربيين في الإدارات على أن يكونوا موظفين لا أكثر. أما سير «ريفرس ولسن» ومسيو «دبلنيير» شخصيًا فقد صرح توفيق بأنه يعارض أشد المعارضة في رجوعهما أيا كانت صفتهما، لأن رجوعهما يكون مخالفًا لمصلحة مصر على خط مستقيم. وطلب الخديو إلى الدول في حديثه هذا أن تمهله بضعة أعوام «فنحن في مقام الامتحان فلا يحسن بأوربا أن تمسك علي وعلى مصر طريق النجاح».

وكان من أثر هذه الخطة وتلك التصريحات أن هدأت أعصاب المصريين التي كانت متوترة في الأيام الأخيرة من عهد إسماعيل. فعلى الرغم من عزل الحكومة عشرة آلاف من الجند المجتمعين تحت السلاح وإنقاص الجيش العامل إلى اثني عشر ألفًا وتأخير صرف مرتبات الكثيرين، أمسك الرجاء بالناس على أن يلجأوا للهياج. لكن نيات توفيق باشا الديمقراطية لم تلبث إلى أكثر من وصول الفرمان بتثبيته على عرشه. ففي مساء اليوم الذي عاد فيه مندوب السلطان الذي كان يحمل هذا الفرمان قافلا إلى تركيا بعد حفلة تلاوته أقيلت وزارة شريف باشا وألف توفيق باشا وزارة تحت رياسته مباشرة. والحجة التي روجت تبريرًا لهذا التصرف إنما هي إرادة الخديو تعجيل الإصلاح. أما الحقيقة فعدم رضا توفيق عن ميول شريف باشا الدستورية.

ففي الخطاب الذي أرسل به الخديو إلى كل من وزرائه الجدد معنى قصده العودة إلى حكومة الفرد. فيه تكليف لكل من النظار أن يحضر أوراق شئون وزارته ومعلوماتها عند حضوره إلى المجلس لعرضها. على أن توفيق كان يشعر بأن الأمة لا يمكن أن ترضى عن هذه الحال. لذلك بعث بتلغراف إلى رياض الذي كان متغيبًا هو ونوبار باشا، أو قل منفيين في أوربا، يستقدمه إليه لعلمه بعدم ميل هذا الوزير إلى حياة الشورى. فلما حضر في أوائل سبتمبر عهد إليه بتشكيل الوزارة وقطع على نفسه العهد باحترام إرادة ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ التي قررت مبدأ مسئولية الوزارة وتضامنها. وبعد ثلاثة أشهر من استقرار هذه الوزارة في مناصبها زار توفيق، جريا على سنة أسلافه، أنحاء ملكه في الوجهين القبلي والبحري وقضى فيهما أشهرًا وعاد منهما في أوائل مايو سنة ١٨٨٠.

وكان الهدوء شاملًا أنحاء مصر في هذه الفترة. لكنه كان هدوء تربص وانتظار. ذلك بأن المسألة الشائكة التي انتهت بعزل إسماعيل كانت تحت البحث منذ أول ولاية توفيق، وكانت لا تؤذن بخير كثير. فعلى الرغم مما أعلنه الخديو لمكاتب التيمس من المعارضة في دعوة «ولسن» و«دبلنيير» بعد فشل سياستهما المالية في مصر لم تر الحكومة الفرنسية بعد اتفاقها مع حكومة مصر على إعادة المراقبين أن يعين أحد غير مسيو «دبلنيير». أما الحكومة البريطانية فأشارت بتعيين السير بارنج (لورد كرومر) وتم تعيين المراقبين في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وباشرا عمليهما وانتهيا بتقديم تقرير إلى الخديو في أواخر عام تعيينهما يقترحان فيه تعيين لجنة تصفية للدين المصري كله. وبعد محادثات بين الدول صاحبات الشأن تعينت اللجنة في ٣١ مارس برئاسة السير «ريفرس ولسن» وتعهدت الدول بقبول قراراتها.

وإذن فقد رأى توفيق نفسه بإزاء حالة كان يراها أول جلوسه على العرش مخالفة لمصلحة مصر على خط مستقيم من غير أن يستطيع لها نقضًا.

وقدمت لجنة التصفية تقريرها في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ فأصدره الخديو فورًا وأطلق عليه اسم قانون التصفية. وعلى موجب هذا القانون بلغ دين مصر ٩٧.٧٤٨.٩٣٠ جنيهًا، وقد روعيت في هذا القانون، كما روعيت في كل تصرفات ممثلي الدول الأجنبية مصالح الدائنين الأجانب على حساب نظام الحكم في مصر. وبالرغم مما كان يعلمه المراقبون وغير المراقبين من أن أكثر من

نصف هذا الدين لم يدفع إلى مصر لم يفكر أحد في إلزام الدائنين بالتنازل عن شيء من الديون الاسمية التي كانوا يقتضونها من مال المصريين ومن دمائهم. ولما كان تدخل الأجانب مثيرًا لعواطف المصريين في عهد إسماعيل فقد بدأت هذه العواطف تثور من جديد بعد أن هدأت النفوس. وبدأت العاصفة تتكور في الجو لتؤذن بالانفجار عما قريب.

وبدأت نذر الانفجار بما كان من تبرم رجال الجيش تبرما سببه امتهان العنصر المصري فيه لمصلحة الأجانب من الأتراك والجراكسة، فلما سرح إسماعيل باشا في أواخر أيامه ألفين وخمسمائة من الضباط أكثرهم مصريون كان إخوانهم يشعرون بالألم من أجلهم ويخشون أن يصيبهم مثل نصيبهم. على أن ارتقاء توفيق إلى العرش واستيزاره شريف باشا هدأ الحالة زمنًا. فقد ظن الناس أنهم حاصلون على هيئة نيابية خير من شورى النواب القديم تراقب الحكومة وتمنع تدخل الأجانب وتعيد العدل إلى نصابه. فلما عين رياض باشا وعين معه في وزارة الحربية شركسي قح هو عثمان رفقي، يمقت المصريين ويمتهنهم، ولما تكشفت نيات الخديو ووزارته عن العدول عن الحكم النيابي، بل عن شورى النواب نفسه، ثم لما بدئ تنفيذ قانون التصفية وتبين أن حال مصر المالية لم تفد منه خيرًا ـ لما حدث ذلك كله كان المدنيون، وكان رجال الجيش تغلي في صدورهم مراجل الحقد وتتأجج نفوسهم بنيران الثورة.

وعجيب أن يحدث ذلك كله بأعين توفيق فلا يراه ولا يقدر مداه، بل يندفع في التيار العجيب الذي اندفع فيه مخالفًا بذلك كل ما أظهره من الميول أول جلوسه على عرش أبيه. فهذا الميل الشديد لتحقيق آمال الأمة وهذا الاعتماد على معاونتها قد انقلب فجأة عقب وصول الفرمان إلى إعادة حكومة الفرد ثم إلى إسناد الوزارة لنصير قوي من أنصار النظام المطلق. وهذا للحرص على معارضة عودة «ولسن» و«دبلنيير»، وعلى أن تكون الوزارة مصرية وطنية، وهذه الدعوى لانتظار أوربا نجاح السياسة الوطنية الجديدة قد انقلبت فجأة إلى قبول هذين الشخصين وغيرهما من الأشخاص وإلى ترك التدخل الأجنبي يتوغل في إدارة البلاد. وهذه السياسة المالية التي أخفقت على يد «ولسن» انقلبت فجأة سياسة الحكم المصرية ليصدر على موجبها قانون التصفية. وهذه الانقلابات كلها قبلها توفيق راضي النفس مطمئنًا. على أن لهذا العجيب في نظرنا تفسيره الواضح. فتوفيق الضعيف قد رأى ما حل بأبيه حين عارض إنجلترا وفرنسا فيجب ألا يعارضهما، وإنجلترا وفرنسا تريدان هذا النظام فيجب أن يريده. ليتمخض ذلك كله عن انفجار أو عن ثورة أو عما يمكن أن يتمخض عنه، فليس توفيق الضعيف هو الذي يطالب بالتفكير في هذا. ويكفيه أن يعتمد في بقائه في عرشه على سند الدولتين اللتين استخلصتا له من تركيا فرمان توليه.

وكان يسيرًا أن يرى توفيق نذر الانفجار آتية من ناحية رجال الجيش؛ ذلك بأنه فضلًا عن تسريح ألوف من الجند ومئات من الضباط في آخر عهد إسماعيل، وبالرغم من تسريح عشرة آلاف جندي أول ولايته، فإن تنفيذ قانون التصفية أسفر عن عجز الميزانية اللازمة لنفقات الدولة في سنة ١٨٨١ عجزًا بلغ مقداره ١٦١٠٠٠ جنيه بينما كان متوفرًا في صندوق الدين بعد دفع الفوائد مبلغ ٨١٣٠٠٠ جنيه أنفقت في استهلاك السندات بدلًا من أن يسدد منها ذلك العجز. وقد ترتب على هذا أن بقي كثيرون من الموظفين، ومن بينهم رجال الجيش، لا يتقاضون مرتباتهم. أضف

إلى هذا أن رفقي باشا ناظر الحربية أصدر لائحة مقتضاها عدم ترقية المصريين إلى الدرجات التي يستحقونها، بينما يرقي الجراكسة إلى أكثر مما يستحقون. ولما كان للضباط المصريين جماعة سرية بين أعضائها أحمد عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي، وكانوا قد قدموا لرياض باشا طلبات بالإصلاح منذ شهر مايو سنة ١٨٨١ ولم تنظر الحكومة فيها، فقد قرر هؤلاء دفع آلايات الجيش للاحتجاج على تصرفات رفقي باشا وعلى المطالبة بعزله. ورفعت بالفعل عريضة للخديوي متضمنة هذا الاحتجاج.

وكان محمود باشا سامي البارودي وزير الأوقاف في وزارة رياض على اتصال بهؤلاء الضباط؛ لذلك تيسر لهم أن علموا بعد احتجاج الجيش أن الحكومة تريد محاكمة الثلاثة الذين ذكرنا أسماءهم، وأنها أمرتهم بالذهاب إلى قشلاقات قصر النيل في أول فبراير سنة ١٨٨١ لتقبض بعد ذلك عليهم. فما كادوا يذهبون وما كاد يقبض عليهم ويجردون من رتبهم ويسجنون حتى كانت آلاياتهم قد حضرت وأنقذتهم من سجنهم بقوة السلاح.

وسار الضباط الثلاثة على رأس آلاياتهم في قصر النيل إلى عابدين، وهناك وقف عرابي بين الجند خطيبًا فشكرهم على إخلاصهم له وإنقاذهم إياه. ثم تقدم إلى الخديو يطلب العفو عنه وعن زملائه، وخلع عثمان رفقي من نظارة الحربية، وأردف عبارته هذه بقوله: «إنهم لا يبرحون إلا بنيل بغيتهم. ولما كان توفيق قد رأى كل الأوامر التي أصدرها إلى ضباط الجند لا تنفذ، ورأى نفسه في مأزق لا يعرف سبيلًا إلى النجاة منه سارع إلى إجابة طلب العصاة وأقال عثمان رفقي من الحربية وعين مكانه صديق الضباط المنتفضين محمود سامي البارودي.

ولو أن توفيق كانت له سياسة معينة يومئذ لما وقع حادث قصر النيل. لكنه كان مضطرب الرأي والسياسة جميعًا لأنه كان يشعر، كما قدمنا، بأن سنده الأخير ليس تركيا وليس الأمة المصرية ما دام حليم باشا وارث العرش على النظام مقيمًا في الآستانة يدس لإلغاء وراثة الابن ويعاونه أنصار من الساسة والأميرات، وما دام هو لا يريد أن يعتمد على الأمة أو ينيلها شيئًا من الحقوق التي تشعرها بكيانها. على أن حادث قصر النيل لم يكف توفيقًا درسًا في وجوب تحديد سياسة يسير عليها لكيلا يكون دائمًا معرضًا للتصادم مع القوى المختلفة المحيطة به. فمع شعوره بأن أباه اضطر للاستعانة بالأمة ولو استعانة صورية ممثلة في مجلس شورى النواب فقد ظل حفيظًا على مبدأ الحكومة المطلقة. ثم إنه إلى جانب هذا كان قد بدأ يتخوف رياضًا لقوته وشدة سلطانه على الرغم من مشاركة رياض إياه في تأييد النظام المطلق؛ لذلك بدأت الوزارة تضعف شيئًا فشيئًا على حين بدأ المتمردون من رجال الجيش يزدادون قوة على أثر انتصار يوم قصر النيل، وينضم إليهم كثيرون من غير العسكريين ويجاهرون جميعًا بضرورة تشكيل مجلس النواب. وكان سامي البارودي من أصحاب هذا الرأي ومن أقوى المحركين لعرابي ومن معه، بل كان هو روح الحركة ومحورها.

وبرغم ضعف الوزارة وشعور الخديو بمعارضة عنصر قوي في البلاد لها فإنه أراد أن يقاوم هذه المعارضة بالشدة؛ لذلك عمد إلى عزل سامي البارودي من وزارة الحربية وإلى تعيين صهره داود

باشا يكن مكانه. وأراد داود باشا قمع الحركة فأمر بمنع اجتماع الضباط، وبث عليهم الأرصاد والعيون. ولما عاد الخديو من الإسكندرية أمر الوزير الجديد بإجراء تنقلات بين الآلايات شعر معها عرابي وأصحابه بأن المراد تشتيتهم للتنكيل بهم بعد ذلك، فرفضوا تنفيد الأمر وأبلغوا الخديو بأن الجيش سيحضر بتمامه إلى عابدين لإبداء اقتراحات تتعلق بنظام الحكم في البلاد وبشئون الجيش وتحسين حاله.

تُرى ماذا يفعل توفيق بإزاء هذه الحركة وهي حركة تمرد عسكري صريح؟ أتُراه يترك الأمر لوزارته فيصرح أن عليها حفظ النظام والأمن؟ أتُراه يدعو إليه كبار رجال الدولة وأعيانها في مجلس عام لينظر في الأمر؟ أتُراه يأمر بتجريد المتمردين من رتبهم وألقابهم لكيلا يكون لوزارته ولا لغيرها من رجال البلاد عليهم فضل ويقف صلبًا ينتظر النتائج كائنة ما تكون، كلا! فهذه كلها حلول تحتاج إلى عزيمة وإلى قوة جنان وإلى شعور بالمسئولية واستعداد لمجابهة الخطر وجهًا لوجه. وتوفيق الضعيف لا يملك شيئًا من هذا؛ لذلك عمد إلى وسيلة عجيبة لا يعمد إليها سياسي: أخذ وزراءه وتوجه بهم إلى حيث تعسكر آلايات المتمردين يحقق معهم ويستعطفهم،ثم ذهب بنفسه إلى القلعة حيث آلاي عرابي ليرجوه ألا يفعل ما اعتزم فعله. لكنه وجد عرابي قد سبقه إلى عابدين فعاد هو الآخر أدراجه إليها.

وهناك في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ قام عرابي على رأس الجيش ممتطيًا جواده مستلًّا سيفه ووقف توفيق في شرفة عابدين يحيط به وزراؤه وقناصل الدول.

وبأمر توفيق أغمد عرابي سيفه وتقدم بمطالبه؛ وهي إسقاط الوزارة وتشكيل مجلس النواب، وزيادة عدد الجيش، والتصديق على قانون العسكرية الجديد، وعزل شيخ الإسلام. وربما كان التصديق على قانون العسكرية أهم مطالب الجند.

وربما اكتفوا به لو أن الخديو أجابهم فورًا إليه وأمرهم بالانصراف لكي تنظر حكومته فيما عدا ذلك من المطالب. لكن الخديو اضطرب لساعته ورفض الطلبات جميعًا مواجهًا خطر النداء بعزله وإعلان الجمهورية في مصر على نحو ما كان يدور برأس عرابي وأصحابه. لكن وزراءه وقناصل الدول أشاروا على الخديو بالعود إلى داخل السراي خشية أن تعجل مواجهة ما بين الرجلين الحوادث. وصار مستر «كلفن» القائم بعمل المراقب الإنجليزي وقنصلا إنجلترا والنمسا رسلا بين الخديو وعرابي، وتصلب عرابي التصلب كله، وأشار بعض الحاضرين على الخديو، ومن بينهم مستر «كلفن» أن يتشبث بالرفض. مؤكدين أن لن يصل رجال الجيش إلى أكثر من المظاهرة التي قاموا بها. لكن الخديو أوصله ضعفه وعدم احتياطه إلى التسليم فسقطت وزارة رياض لساعتها، ووعد الخديو بتنفيذ باقي المطالب بالتدريج، ودعا إليه شريف باشا كي يشكل الوزارة الجديدة، ورفض شريف بسبب ما أمامه من المصاعب وأخصها تمرد الجيش وعدم طاعته الأوامر. فلما أظهر عرابي استعداده ورجاله للامتثال وللطاعة، ولما جاء عمد البلاد فكلفوا عرابي فيما قاله، ثم لما استشار شريف حكومة تركيا وحكومات إنجلترا وفرنسا وكفل معاونتهم جميعًا، بعد كل هذا

شكل الوزارة وأمر الضباط الثلاثة بأن يتفرقوا في أنحاء مختلفة من القطر وبعث بعرابي إلى رأس الوادي وباشر الحكم في حزم وأناة كانت البلاد يومئذ بحاجة أشد الحاجة إليهما.

وآنس توفيق نفسه في عزلة بعد ما أذعن إلى الاستعانة بشريف الذي كان قد أقصاه عن الحكم يوم طمع في الحكم المطلق على أثر وصول الفرمان بتثبيته في عرشه. وأحسبه هذه المرة كان يود أن تطول عزلته وأن تظل الحكومة عاملة والأمن مستتبًا وأن تجري الأشياء في نصابها فلا تزعجه العسكرية ولا غير العسكرية مرة أخرى. لكنه لم يلبث إلا قليلًا حتى علم أن الباب العالي أرسل وفدًا برياسة علي نظامي باشا. ترى ما هي مهمة الوفد؟ الخديو لا يعلم، وفرنسا وإنجلترا لا تعلمان، والوزارة العثمانية نفسها لا تعلم. لقد أرسله أمير المؤمنين بإرادة شاهانية، فماذا عسى أن تكون هذه الإرادة؟ ونزل الوفد مصر في ١٠ أكتوبر ١٨٨١ بعدما احتجت إنجلترا وفرنسا على تركيا لإرسالها إياه من غير اتفاق معهما ولا مجرد إخطار لهما. وجاء الوفد واحتفل الخديو به وأقام بمصر سبعة عشر يومًا وعاد أدراجه، وكان كل ما فعل أن أكد للخديو ثقة المتبوع الأعظم به وأن أكد للجيش المصري في حديث دار بين نظامي باشا وطلبة عصمت بمسمع من الجند أن حكومة الباب العالي لا تلوم الجند على ما فعلوا وأنها ترى مصر في طمأنينة وسكينة.

بإزاء تصرف الوفد شعر توفيق كأن الدسائس التي كانت تحاك له خيوطها على ضفاف البسفور بمعرفة حليم باشا تعاونه الأميرات قد آتت ثمراتها، وأنه لولا تأييد إنجلترا وفرنسا إياه لكان معرضًا الحقوق المكسوبة لمصر. فليزدد توفيق إذن اعتمادًا على فرنسا وعلى إنجلترا، وليخش في نفس الوقت تدخلهما، وليضطرب لمثل ما تعرض له أبوه من قبل. ومن يدري؟ فقد يكون حليم باشا قبل أن تسترد تركيا في فرمان توليته ما شاءت أن تسترده منه، لذلك بين مختلف العوامل ليترك وزارته تجاهد وحدها للخلاص من حرج الموقف.

ودعت الوزارة لانتخاب مجلس شورى النواب كي تعرض عليه القانون النظامي لمجلس النواب. وافتتحه توفيق بخطاب عرش ألقي في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ورد عليه سلطان باشا رئيس المجلس، وعرضت الوزارة القانون النظامي فاختلف المجلس معها في أمر نظر الميزانية. ذلك أن الحكومة كانت ترى احترامًا للاتفاقات التي تمت بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية أن يكون الأمر الأخير في الميزانية للوزارة مع مراعاة إرادة النواب قدر المستطاع في حدود هذه الاتفاقات. أما النواب فكانوا يريدون أن يكون رأيهم الأخير أو يسار على القاعدة الدستورية من حل المجلس أو سقوط الوزارة. ولم يمكن التوفيق بين الرأيين، فكان ذلك سببًا في استقالة وزارة شريف باشا بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٨٨٢ وحلول وزارة محمود باشا سامي البارودي محلها مع تعيين عرابي باشا وزيرًا للحربية فيها.

وفي أثناء قيام الخلاف بين وزارة شريف باشا ومجلس شورى النواب أرسلت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية مذكرة مشتركة إلى الخديو توفيق باشا تؤيدانه فيها في الخديوية وفقًا للفرمانات وتعدان سكينة مصر مما يعنيهما لمصلحة رعاياهما وتعلنان استعدادهما لدفع ما يطرأ على الحكومة الخديوية من الأخطار. وكان منتظرًا أن تحدث هذه المذكرة من الأثر ما يضعف تمرد

المتمردين. على أن تركيا احتجت على الدولتين لتخطيهما إياها ومخاطبتهما الخديو مباشرة، كما علم العرابيون أن إنجلترا أبلغت فرنسا أنها برغم هذه المذكرة تعتبر نفسها حرة في الخطة التي تتخذها تنفيذًا لمقاصدها. وقوَّى ذلك من ساعدهم وجعلهم أقل اكتراثًا للحوادث وتقديرًا لنتائجها. والواقع أن فكرة الثورة التي بدأها الجيش كانت قد انتشرت في أنحاء البلاد جميعًا، وأن قمع تيار هذه الروح كان قد أصبح متعذرًا، وبخاصة مع وجود رئيس للدولة ضعيف ضعف توفيق.

واستمر مجلس النواب ينعقد إلى ٢٦ مارس ١٨٨٢ حين صدر الأمر بانفضاض دوره العادي.

وفي أعقاب انفضاض المجلس نظر عرابي إلى ما حوله موجسًا خيفة مما يدبر خصومه له. ولم تك إلا أيام حتى صدرت أوامر الحكومة بالقبض على عشرات الجراكسة، ومن بينهم عثمان رفقي باشا، بتهمة ائتمارهم به وزملائه وبالنظام الذي أقاموه ومحاكمتهم أمام مجلس حربي والحكم عليهم بالنفي إلى أقاصي السودان. وكان عرابي ومن معه مقتنعين بأن الخديو هو المحرض على هذه المؤامرة. وزادهم اقتناعًا رفض الخديو التصديق على حكم المجلس الحربي. وعلى ذلك استعر الخلاف بين الخديو والوزراء. يصر الوزراء على تنفيذ حكم المجلس ويعترضه رئيس الدولة. وأدى ذلك إلى تخوف فرنسا وإنجلترا على الرعايا الأجانب في مصر، فقررا إرسال بوارج إلى المياه المصرية للمحافظة على حياتهم ومصالحهم. وأعلنت فرنسا وإنجلترا جميعًا حرصهما على تأييد الخديو في مركزه، وفي ذلك إشارة إلى ما كانتا تتوقعانه من وصول عرابي وأصحابه إلى استصدار قرار من النواب بعزله.

ولما اشتد الخلاف بين الوزراء والخديو دعت الوزراء الهيئة النيابية للاجتماع وتوسط سلطان باشا رئيس المجلس وجماعة من كبار النواب معه يريدون الوصول إلى حل لهذا الخلاف. وكان من الحلول التي قبلها الخديو أن يقال سامي البارودي من رياسة الوزارة وأن يحل محله مصطفى باشا فهمي. لكن مصطفى باشا أبى. وبينما المحادثات دائرة بين النواب والخديو والوزارة كانت البوارج الإنجليزية والفرنسية قد وصلت إلى المياه المصرية وأعقبتها الدولتان ببلاغ وجهه قنصلاهما في ٢٥ مايو إلى الخديو يطلبان فيه سقوط الوزارة بتمامها وخروج عرابي من القطر المصري مع ضمان الدولتين رتبه ومرتباته ونياشينه، وإقامة علي فهمي وعبد العال حلمي في الأرياف، وإصدار الخديو بعد ذلك عفوًا عامًّا عن جميع من كانت لهم يد في المسألة.

وأبلغ الخديو وزراءه هذا الإنذار، فرفضوا بحجة أن ليس للدول شأن في مخابرة مصر إلا عن طريق الآستانة. على أن الخديو أظهر رضاه عن الإنذار فاستقالت الوزارة محتجة، وقبل الخديو استقالتها، ودعا شريف باشا لتشكيل وزارة جديدة. لكن شريف باشا رأى الموقف لا يطاق فاعتذر، كما اعتذر عمر باشا لطفي. وفي هذه الأثناء أوفد الباب العالي درويش باشا معتمدًا سلطانيًا لينظر في الخلاف بين الخديو ووزرائه، بل والعرابيين جميعًا، فإن هؤلاء كانوا قد انتهوا إلى ضرورة خلع الخديو وتولية البرنس حليم مكانه. وكانوا يطمعون في نجاح هذه السياسة لعلمهم أن تركيا تؤيدها.

وفي انتظار حل المشاكل وتعيين وزارة جديدة وطنية تفاقم الخطب واضطرب حبل الأمن فاضطر الخديو إلى أن يعين عرابي وحده ناظرًا للحربية ليتولى أمر الأمن في البلاد.

ولم يشعر الخديو من جانب المعتمد البريطاني بما يدل على استعداد تركيا إذا اقتضت الحال للتدخل المسلح لتأييده في مركزه برغم العرابيين؛ لذلك قبل الموقف كما هو وعين وزارة إسماعيل راغب باشا، على أن يظل عرابي وزيرًا للحربية، وظل توفيق ووزراؤه في العاصمة وظلت أساطيل الدول في مياه الإسكندرية، وظل الناس يتحدثون فيما يمكن أن تئول إليه الأمور في زمن قريب. وكان أعجب المواقف يومئذ موقف تركيا. فقد اقترحت إنجلترا وفرنسا أن ينعقد بالآستانة مؤتمر دولي للنظر في حالة مصر وإقرارها على صورة من الصور لكن تركيا رفضت رفضًا باتًا بدعوى أن الحالة في مصر عادية، وأن النظام القائم لا خوف عليه. وفيما الحديث بين الدول في أمر المؤتمر وانعقاده دائر وقعت فتنة الإسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢.

وليس يسيرًا معرفة الأسباب الحقيقة التي أدت إلى هذه الفتنة: أهي كانت حركة فجائية نتيجة تكدس هذا الثغر بالسكان وتزايد الوافدين عليه بسبب الحال غير الطبيعية التي نشأت عن وجود البوارج في مياهه؟ أم هي كانت بتدبير سابق من عرابي وأنصاره كما يزعم بعض الكتَّاب الإنجليز مؤيدين زعمهم بأن الحكومة تباطأت في قمع الذين أثاروا الفتنة وبكثرة عدد القتلى الأجانب على قتلى المصريين زيادة محسوسة؟ أم هي كانت على العكس من ذلك مدبرة من جانب الإنجليز على ما يذهب إليه عرابي وأنصاره مؤيدين رأيهم بأن أمير الأسطول الإنجليزي كان مأمورًا بالمحافظة على أرواح الرعايا البريطانيين ومصالحهم على خلاف أمير الأسطول الفرنسي الذي كان مكلفًا بالمظاهرة البحرية لتأييد سلطة الخديو. ومهما يكن من هذه الفروض فقد وقعت مذابح «يونيو وحكومة الخديو بالقاهرة فخف توفيق وعرابي والوزراء في اليوم نفسه وعقدوا مجلسًا عسكريًا لتحقيق أسباب الفتنة وجعلوا على رأسه عمر باشا لطفي محافظ الإسكندرية الذي اتهمه الإنجليز بالتهاون في قمعها، وبلغوا من اتهامه أن انسحب المحامي الإنجليزي الذي حضر تحقيق المجلس العسكري بأمر القنصلية البريطانية».

وبقي الخديو وحكومته بالإسكندرية يريدون إعادة الأمن إلى نصابه. وكان توفيق يومئذ في مركز لا يحسد عليه: فهو لم يكن يأمن جانب تركيا، وكان يعتقد اعتقادًا جازمًا أنها تعارضه وتؤيد المتمردين عليه؛ رجاء الوصول يومًا من الأيام إلى خلعه وإقامة حليم باشا مكانه، وهو لم يأمن العرابيين لما كان يعتقده من بغضهم إياه واتفاقهم مع السياسة التركية في التخلص منه، وهو مع اعتماده على تأييد فرنسا وإنجلترا كان يخشى ألا يتخطى أمرهما التأييد المعنوي، فإذا فوجئنا بالأمر الواقع من عزله لم تقوما بعمل لتثبيته في عرشه. ثم هو لم يكن يثق حتى بالجراكسة من وزرائه؛ لأنه شعر بالقوة المصرية تتغلب على كل شيء في البلاد وتبتلعه.

وتجسم الشعور بهذه القوة القومية في رأس عرابي وأعوانه حتى دفعهم إلى تقوية حصون الإسكندرية استعدادًا لرفع الغارة البحرية عليها. ومع أن الدول كانت قد تخطت معارضة تركيا في عقد مؤتمر الآستانة لحل المسألة المصرية وانعقد المؤتمر في العاصمة التركية فعلًا برئاسة لورد

«دوفرين» سفير إنجلترا لدى الباب العالي، وكان طبيعيًا أن يكف الجميع عن تعقيد المسائل في مصر حتى يصدر المؤتمر قراره فإن تحصين قلاع الإسكندرية استمر، كما أن الأميرال سيمور الإنجليزي أبلغ الخديو بأنه مضطر إذا لم تقف التحصينات إلى ضرب قلاع الإسكندرية بالمدافع.

وعلى الرغم من احتجاج ممثلي الدول على بلاغ الأميرال، ومن أفكار طلبة عصمت من الاستمرار في التحصينات، ومن أن تسوية المسألة كانت ممكنة لو أن فرنسا شاركت في الضغط المعنوي على الحكومة المصرية كي تنتظر قرار مؤتمر الآستانة؛ فإن الأميرال «سيمور» أصر على قراره وقررت وزارة فريسينيه انسحاب الأسطول الفرنسي إلى بور سعيد.

ماذا يفعل توفيق ومقامه بسراي رأس التين يجعله معرضًا لقنابل مدافع البوارج؟ لقد طلب إليه المستر «كلفن» أن ينتقل إلى بارجة أمير البحر الإنجليزي؛ لأن غرض الأسطول الإنجليزي تأييد ملكه. لكن توفيق كان يعلم أن التجاءه وهو أمير هذه البلاد التي تطلق النار عليها إلى أساطيل مهاجميها يعرضه لعزل تنفرد إنجلترا بالاعتراض عليه، بينما تشترك فرنسا والدول الأخرى مع تركيا في تأييده لما كان لفرنسا من ضلع ظاهر مع العرابيين ومع حليم باشا. لذلك رأى الاستسلام للمقادير، وقال لمستر «كلفن» ما مؤداه: «إني لا أبرح مكاني ولو وقعت الواقعة وأطلقت المدافع على الإسكندرية، فإن لي من رعيتي قومًا أمناء لم يخونوني، بل خدموني بأمانة وصداقة، فلا يصح أن أتركهم أوان الشدة لأنجو بنفسي، ولا يليق بي كذلك أن أترك البلاد في وقت الحرب؛ فإن في ذلك عارًا عظيمًا»، واكتفى بالانتقال هو ودرويش باشا إلى قصر الرمل بعيدًا عن مرمى المدافع.

وفي صباح ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ أطلقت البوارج الإنجليزية مدافعها على حصون الإسكندرية فجاوبت الحصون بإطلاق مدافعها، على أن الموقعة لم تدم لأكثر من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر إذ صمتت نيران الحصون ودك بعضها دكًا، وشعر العرابيون بأن ما توهموه من قوتهم على مقاومة البوارج الإنجليزية لم يكن إلا وهمًا. على أن ذلك لم يفتَّ في عضدهم ولم يوهن من عزيمتهم إذ اعتقدوا أنهم يستطيعون أن يعسكروا في كفر الدوار ليعودوا بعد زمن إلى مهاجمة الإسكندرية. وعلى ذلك قرر عرابي ومن معه الانسحاب من الثغر بعد أن أيقنوا من أن الخديو الذي رفض الالتجاء إلى بوارج الإنجليز قد سُر لانتصارهم، وأنه لذلك قد صار خصمًا ظاهرًا للثائرين عليهم. وفيما كانت المدينة تحترق بفعل الجماهير الثائرة والعساكر المقيمة مع عرابي عاد الخديو من سراي الرمل حيث كان سجينًا تحت أمر رجال عرابي إلى سراي رأس التين حيث استقبله الجند الإنجليز على بابها وحيث استقبله الأميرال «سيمور» وعدد من رجاله داخلها.

وكان في الوقت متسع ما يزال لإخماد نار الفتنة في مصر لو أن تركيا لم تكن متأثرة بسياسة فرنسا حريصة على تأييد الثائرين. فقد طلب إليها لورد «دفرين»، بناء على تعليمات حكومته أن تعلن أن عرابي عاص وتؤيد سلطة الخديو واستعدادها لإرسال قوة لقمع العصيان وإعادة النظام. لكن تركيا أبت أن تخطو هذه الخطوة. وطلبت إنجلترا إلى فرنسا أن تشترك معها في الدفاع عن قناة السويس، فأعلن الساسة الفرنسيون أن قناة السويس بمأمن من أن يهددها مهدد، والواقع أن

عرابي ومن معه لم يفكر أحد منهم في تحصين بناحية القناة اعتمادًا منهم على حيدته وعلى تأكيد المسيو «ديليسبس» أن أية قوة محاربة لن تستطيع خرق حياده. ورأت إنجلترا بإزاء ذلك كله أن الفرصة سانحة لأن تخطو خطوة جديدة في وادي النيل بعد خطوتها الأولى التي أتمها «دزرائيلي» في سنة ١٨٧٥ بمشترى أسهم القناة التي كانت مملوكة لإسماعيل، فقررت التدخل المسلح منفردة. ولم تعبأ بحيدة القناة بل ذهبت بأساطيلها المقلة للجيش الذاهب إلى مصر قاصدة بور سعيد والإسماعيلية فاحتلتهما من غير أية مقاومة ولا أي احتجاج. وعسكرت القوة الإنجليزية يوم ٢٢ أغسطس في الإسماعيلية. وفي هذا الظرف وبعد فوات الفرصة أعلنت تركيا عصيان عرابي وأيدت توفيقًا في عرشه. لكن توفيقًا كان قد انضم إلى السياسة الإنجليزية وعزل عرابي من نظارة الحربية واعتبره ثائرًا. وقامت في مصر آنذاك حكومتان: حكومة توفيق يؤيدها فريق من المصريين وتؤيدها إنجلترا، وحكومة الثورة التي تخضع لها البلاد كلها. لكن هذه الحكومة الثانية لم يطل أمرها. فقد انهزم عرابي وجنده في موقعة التل الكبير يوم ١٢ سبتمبر ودخل الإنجليز القاهرة في الخامس عشر من هذا الشهر نفسه.

وعاد توفيق إلى عاصمة ملكه في ٢٥ سبتمبر ١٨٨٢ بصحبة الدوق «أوف. كندت» والجنرال «ولسلي» والسير «إدوارد مالت». وكان توفيق يظن أن قضاء إنجلترا على الثورة باسم تأييد مركزه معناه عودة للحكم وتولي أمور البلاد على ما تجيزه الفرمانات. ولعله لم يخطر بباله أن انتصار إنجلترا في التل الكبير ودخول الجيوش الإنجليزية إلى عاصمة ملكه قد قدر له أن يكون معناه القضاء على سلطته، بنقلها من يده إلى يد هؤلاء الذين ثبتوه في عرشه. ولعله لم يخطر بباله أن عوده إلى مقر سلطانه محاطًا بالأمير وبالقائد وبقنصل إنجلترا سينتهي لا ريب إلى أن تكون الحوادث العرابية آخر ما خبأ القدر لتوفيق من نشاط. ولئن كان عرابي سيحاكم وسينفى إلى سيلان فإن ولي عهد مصر لن يكون أعظم من عرابي سلطانًا برغم مقامه في قصوره وسط عاصمة ملكه.

فبرغم تبليغ اللورد «دوفرين» الباب العالي عقب موقعة التل الكبير أن الحكومة البريطانية تفكر في سحب جنودها من مصر ما دام النظام قد استتب فيها فإن حكومة جلالة الملكة رأت عقب انتصارها على الثوار أن يكون مصير الثورة بيدها لا بيد حكومة الخديو. أليست هي التي تغلبت عليهم وقهرتهم؟ وإذا كان الخديو وأنصاره يرون طبيعيًا أن يقضى على عرابي وكل من معه بالإعدام جزاء إخفاقهم في ثورتهم، فإن إنجلترا تنظر للأمر نظرة أخرى؛ ولذلك أبلغ القنصل الإنجليزي الخديو ألا يتصرف في أمر الثائرين قبل حضور اللورد «دوفرين» إلى مصر؛ وكانت حكومته قد انتدبته «لينصح إلى حكومة الخديو بالوسائل الواجب اتباعها لإعادة سلطة سموه».

وكان أول ما صنعه لورد «دوفرين» أن طلب الإفراج عن المئات الذين اكتظت بهم السجون باعتبارهم ثائرين عدا خمسة هم: عرابي وطلبة ومحمود سامي ومحمود فهمي وعلي فهمي. ومع أن القوانين التركية للمجالس العسكرية لم تكن تبيح حضور محام عن المتهمين فقد جاء محاميان إنجليزيان هما مستر «تايير» ومستر «برودلي». وبعد صدور حكم الإعدام استبدله الخديو عملًا بنصيحة قنصل إنجلترا ـ ونصيحته عند توفيق أمر محترم ـ بالنفي المؤبد.

وكان لا بد لانسحاب الجنود الإنجليز من أن تستريح إنجلترا إلى انتظام الجيش المصري انتظامًا تطمئن معه إلى عدم تهديد الأمن مرة أخرى وأن تطمئن إلى شيء آخر هو ألا تتعرض مصر لغزو دولة أخرى إياها غزوًا يعرض قناة السويس للخطر. وغير مرة أعلنت إنجلترا استعدادها للجلاء عن مصر وسحب جنودها منها متى اطمأنت إلى هذه الغايات. وهذه ثمان وأربعون سنة مضت منذ الاحتلال ولما تهتد الحكومة البريطانية ـ على الأقل ـ إلى ما يطمئنها على ألا تغزو مصر دولة أخرى أو أن تتعرض قناة السويس الدولية للخطر.

على أنها رأت في ذلك التاريخ وبعد مشورة اللورد «دوفرين» أن تنظيم الحكم في البلاد على قاعدة العدل هو أقرب الوسائل لتحقيق الأغراض التي تريد أن تتحقق لتجلو عن وادي النيل فأمرت ـ أستغفر الله ـ فنصحت أن يلغي توفيق قانون مجلس النواب ويستبدل به قانون مجلس الشورى والجمعية العمومية، وأخذت بيدها مقاليد مالية البلاد ونحَّت فرنسا قدر المستطاع عنها ودعت إلى عقد مؤتمر لاستبدال نظام التصفية بنظام آخر، وجعلت تتغلغل في شئون الحكم شيئًا فشيئًا حتى وضعت يدها على كل شيء، وعلى توفيق من بين ما وضعت يدها عليه.

وسُر توفيق بهذه الحال الجديدة واطمأن أشد الاطمئنان لها. بل لقد بلغ من إخلاصه لإنجلترا أن كان لا يكتم على ممثلها سرًا من أسرار وزارته. روى أحد الذين حضروا ذلك العصر أن رياض باشا اتفق مع زملائه مرة على أن يعقدوا مجلس وزارة لا يحضره المراقب الإنجليزي كلما أرادوا النظر في شئون تعني مصر وحدها. وأبلغ رئيس الوزارة توفيقًا هذا الخبر، وما كان أشد دهشة رياض حين نبهه قنصل إنجلترا العام إلى أنه كان يعتقد فيه الصراحة، وروى له ما أخبر هو به الخديو من قبل.

ولم يكن يدور بخاطر توفيق شيء من أمر جلاء الجنود البريطانيين عن مصر برغم إلحاح السياسة الفرنسية بعد أن رأت نفوذها في وادي النيل يتقلص. وكيف تريد توفيقًا أن يؤيد السياسة الفرنسية وقد كانت منضمة للعرابيين ضده في ظروف كثيرة، وكانت تعطف على فكرة تعيين حليم باشا في منصب الخديوية؟! وإذن فليصنع الإنجليز لتنظيم أمر البلاد ما يشاءون. ليقرروا ثلاثة ملايين من الجنيهات تعويضًا لمن أصابهم ضرر من جراء فتنة الإسكندرية، وليوطدوا نظام الحكم الذي يرون توطيده في مصر، وليوفدوا إلى السودان ما يشاءون من الجيوش لقمع ثورة المهدي، وليقرروا الانسحاب من السودان وإخلاءه فيأبى رئيس وزارته شريف ويقبل نوبار الوزارة والانسحاب ـ ليصنعوا بمصر ما شاءوا وليعينوا من الوزراء من شاءوا، فلن ينسى توفيق لهم فضل تثبيته على عرشه، ولن يكون لهم إلا أخلص المخلصين.

ولعل ما كتبه لورد «كرومر» عن توفيق وخلفه خير ما يوضح لنا مبلغ اطمئنان توفيق للحالة الجديدة، حالة الاحتلال الإنجليزي.

قال اللورد ما مؤداه: «ما أحسب خير أصدقاء توفيق يذهبون إلى أنه كان رجلًا عظيمًا أو خديويًا مثلًا. فالواقع أنه لم يكن من العظمة في شيء. ولقد كان مكتفيًا بزوج واحدة فضرب بذلك مثلًا

صالحًا لأهل بلاده. وكان أبًا صالحًا نشيطًا معنيًا بحسن تربية أولاده. وقد اشتهر بالتقوى ولكنه كان خلوًا من أية ظاهرة للتعصب مما يصطبغ به أتقياء «المسلمين» ووصلت تقواه بينه وبين رعاياه المسلمين. وكانت لذلك عاملًا سياسيًا له بعض الخطر. وكان بالقياس إلى من حوله مستقيمًا وفيًا. وكان كأكثر أهل بلاده يخاف المسئولية ويجتهد ما استطاع ليلقي كل ما يقدر على إلقائه منها على أكتاف الآخرين، فكان يشكو من كثرة عدد الأوربيين في الحكومة المصرية، فإذا قصد إلى أوربي يلتمس منصبًا أجابه بأنه يكون سعيدًا لإجابة الطلب، ولكن سلطة بريطانية تمنعه من السير بما يمليه عليه قلبه، وكان عديم النشاط يعوزه الابتكار، ولكنه كان إذا اضطر إلى أن يقر قرارًا أبدى في غير قليل من الأحيان ما يدل على الكرامة وحسن التقدير وبُعد النظر. وكان طيب القلب حتى يكاد في بعض الأحايين يبدي من الاعتراف بالجميل عما قدم إليه من خدمة ما يندر أن يكون من صفات حاكم شرقي، وكان يظهر أعمق المقت من هذه الأعمال، وإن كان تباطؤه وإهماله قد أتاح ارتكاب كثير من الظلامات باسمه. ولم يكن متعلمًا تعليمًا عاليًا. وقل أن قرأ كتابًا. ولكنه كان يطلع على الصحف ويتحدث مع رجال من كل طراز ومكانة. وكان متوسطًا في إدراك الحوادث التي تلقى إليه وفي تتبع المناقشة التي تحدث أمامه. أما من حيث حدة الذكاء فربما كان فوق متوسط أهل بلاده.

«وإذا لم يكن عظيمًا في الرجال فهو لم يكن خديويًا مثلًا».

«فلو أنه كان رجلًا قوي الإرادة سامي الخلق حاد الذكاء لوضع نفسه على رأس حركة الإصلاح في مصر، ولظهرت سلطته، ولما توقد غيره من الإنجليز الذين كانوا موظفين في حكومته، على أنه مع ذلك كانت له الفضيلة السلبية أنه لم يكن ملوثًا برذائل الحاكم الشرقي. وهو إذا لم يكن قد قام بالفعل بشيء في حركة إصلاح فكفاه أنه كان مغتبطًا لقيام آخرين بدله بهذه الحركة. وهو إذ لم يكن قد ساق غيره في سبيل الخير فكفاه أنه اتبع الغير في هذا السبيل. وأشهد أني اقتنعت برأيه في أحيان أكثر من التي اقتنع هو فيها برأيي عند وجود خلاف بيننا».

وهذا الحكم يبين للقارئ السبب في أننا لم نقف بعد حوادث الثورة العرابية عند شيء من حياة توفيق، فقد كانت حياة عادية لا تتخللها الحوادث لأنه لم يكن له في الحوادث يد ولا تصريف، وبقي كذلك إلى أن توفي في سنة ١٨٩٢ غير محمود ولا مذموم.

*** * ***

والآن فهل على توفيق تبعة في الحوادث الجسام التي حدثت أول أيام حكمه، والتي أدت بمصر إلى موقفها الحاضر؟ هذا ما لا يصعب الجواب عنه. فعلى توفيق التبعة إذا كانت على إنسان تبعة ضعف نفسه واضطرابه بين قوى لا سلطان له عليها. إنما التبعة أكبر التبعة على الحوادث التي أحاطت بتوفيق، فكان لضعفه لا يملك تحديدها بما يتفق ومصلحة بلده، إنما التبعة على تركيا وعلى فرنسا وعلى إنجلترا وعلى عرابي. وماذا يستطيع ضعيف قصير النظر كتوفيق أن يصنع

بين هذه القوى جميعًا إلا أن يترك نفسه يتقاذفه موج الحوادث ليصل بملكه وبلاده إلى ما وصلا إليه.

عبد السلام باشا المويلحي
بقلم: محمود عزمي

«مويلح» ثغر من ثغور الحجاز كانت تتبع ـ في اصطلاح التقسيم الإداري العثماني ـ «متصرفية» الوجه. وكانت متصرفية الوجه هذه تابعة لمصر منذ عهد علي بك الكبير وعهد محمد بك أبي الذهب وعهد محمد علي الكبير وخلفائه من الولاة والخديوية إلى أول عهد الخديو عباس الثاني إذ انقطعت الصلة بينهما وبين مصر. وكان هذا الانقطاع كما كان تحديد التخوم بين مصر و«الدولة العلية» من ناحية فلسطين سببا في تأجيل قلادة فرمان تولية سمو الخديو عباس الثاني أربعين يوما. وكانت تركيا قد انتهزت هذه الفرصة لتقول إن متصرفية الوجه داخلة ضمن ولاية الحجاز التي سبق أن تنازل عنها محمد علي في معاهدة لندن، كما انتهزت الفرصة لتحاول تحديد التخوم بحيث تدخل جزءا كبيرا من شبه جزيرة سيناء داخل الأراضي العثمانية البحتة. وانتهت المسألة بأن جعل خط العريش ـ العقبة هو خط التخوم، وبأن فصلت متصرفية الوجه عن الإدارة المصرية.

ومهما يكن من أمر فإن هذه المتصرفية تولت مصر إدارتها الفعلية حتى سنة ١٨٩٢، وكانت تعين لها مأمورا من قبلها يقيم بالتوالي في ثغري «المويلح» و«صنبا». وكان آخر من عينتهم الحكومة المصرية مأمورا لمتصرفية الوجه من متصرفي مصر نفسها، وظل في مأموريته اثنتي عشرة سنة متوالية إسماعيل أفندي عبد الخالق (المرحوم عبد الخالق باشا والد حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا)، كما كان آخر من عينتهم الحكومة المصرية في تلك المأمورية من أهل تلك الجهة؛ اقتصادا في النفقات، السيد عبد الرحيم محمد المويلحي ابن عم صاحب الترجمة.

* * *

أسرة المويلحي إذن من ذلك الثغر الحجازي الذي ظل في الواقع مصريا كما ظل أهله مصريين إلى يوم تلاوة فرمان توليه سمو الخديو عباس الثاني فكان تنازل مصر عنه وعن متصرفية الوجه كلها مقابل رضا «الباب العالي» بأن تكون تخوم مصر الشرقية محددة بخط «العريش ـ العقبة». وهي أسرة شريفة ينتهي نسبها إلى «قتادة» ابن «أبي لمس» إلى موسى الكاظم زين العابدين فسيد الشهداء أبي عبد الله الحسين. وهو نسب مثبوت ثبوتا قضائيا يرجع إلى أحكام شرعية مصرية لا إلى مجرد الثبوت الإداري الذائع في مصر.

وكان السادة «المويلحية» من كبار التجار في الحجاز ومن كبار تجار الصادرات والواردات بين مصر والحجاز، اشتهر منهم السادة مصطفى فابنه محمد فابنه أحمد الذي جاء إلى مصر وأقام فيها وتزوج من السيدة رابية البكري أخت السيد خليل البكري وبنت عم السيد محمد البكري الجد الأعلى لحضرة صاحب السماحة الحسيب النسيب السيد عبد الحميد البكري نقيب الأشراف الحالي. وكانت السيدة رابية تملك المنزل الذي اشتهر بمنزل «المويلحية» في حارة الأمير حسين كما

كانت تملك في ذلك الزمن الحالي المملوك «رستم» مملوك بونابرت الشهير الذي أهداه إياه أخو سيدته السيد خليل البكري. حلقة من سلسلة مناورات أراد بها القوم أن يقضوا على بونابرت. ولكن رستم أخلص لبونابرت بدل أن يقتله وصار هو مسيو «روستاك» الذي ظل مع الإمبراطور حتى حضره الموت في جزيرة «هيلانة»، وإنما نذكر هذه الحادثة لأنها في الواقع كانت بدء اتصال أسرة البكرية وأسرة المويلحية بالأحوال الشخصية العامة في تاريخها الحديث.

ورزق المويلحي الأول الذي نزح إلى مصر من السيدة رابية البكرية السيد إبراهيم الكبير؛ وهو أول مويلحي ولد في القاهرة، شب فيها وفي أحضان الأسرة الكبيرة، فعين سكرتيرا لحبيب أفندي «كخيا» مصر - أي ناظر نظارها - بعد محمد بك لاظ أوغلي ثم ما لبث أن استقال مؤثرا الاشتغال بما كان يشتغل به آباؤه وأجداده من قبل، بالتجارة التي عكف على ناحية الحرير فيها.

ورزق السيد إبراهيم الكبير السيد عبد الخالق الذي عمل في التجارة أيضا فكان من أشهر تجار الشرق في الحرير وما إليه من مصنوعات. ورزق السيد عبد الخالق صاحب الترجمة عبد السلام الذي ولد في سنة ١٨٤٧ وأراد والده أن يوجهه وجهة العلم فأدخله الأزهر عندما شب، حضر فيه على المشايخ الأشموني والسقا والبحراوي، وأجيز بالتدريس في عهد الشيخ مصطفى العروسي قبيل تنظيم الإجازات بعقد الامتحانات.

لكن توفي والده فعمل مع أخيه إبراهيم في تجارة الحرير وصناعته بالتربيعة، وكانت ثروتهما الموروثة عن أبيهما تقدر في ذلك الزمن بنحو ثمانين ألفا من الجنيهات. وكانا شابين يتراوح عمرهما بين الثانية والعشرين والخامسة والعشرين. فلم يكونا قد تمكنا من تجاريب الحياة، ولم يكونا قد تملكا ناصية «المهنة» فأضاعا ثروتهما بين مقتضيات نزق الشباب وقسوة عدم رسوخ القدم في التجارة، وكان ذلك كله في أوائل حكم الخديو إسماعيل.

واتصل أمرهما بإسماعيل فاستدعاهما وسألهما كيف تسير أعمالهما بعد وفاة أبيهما فتقدم إبراهيم وقال: «عبدكم يا مولاي قد انقطع للعلم والأدب، أما التجارة وما إليها فعلمها عند عبد السلام يعرضها على مسامعكم إذا أمرتم». فالتفت الخديو إسماعيل إلى عبد السلام وقال له: «تقدم ولا تقل إلا صدقا» فشرح عبد السلام الموقف وأبان تفصيلاته إيجابا وسلبا فتناول إسماعيل ورقة وخط فيها سطرين وناولهما إياها ليسلماها لرئيس الديوان. فذهبا إليه وإذا في الورقة أمر كريم بتعيين إبراهيم في أحد مناصب القضاء براتب شهري قدره أربعون جنيها، وبصرف عشرة آلاف جنيه لعبد السلام يسدد بها الديون وينظم شئونه.

* * *

وكانت في مصر هيئة تمثيلية اسمها «مجلس شورى النواب» أقامها إسماعيل بعد نفي «المفتش» فكان صاحب الترجمة نائبا عن القاهرة في تلك الهيئة. وكان مجلس «شورى النواب» يجتمع في إحدى سرايات قلعة المقطم، وكان دور انعقاده شهرين اثنين في كل عام. وكان عمل النواب فيه مقصورا طول العام على تناول طعام العشاء وتدخين «الشبكات» ثم النزول بعد ذلك

إلى منازلهم. وكان رئيس المجلس ـ في دور انعقاده ـ يقسم الأعضاء إلى قسمين يؤيد أحدهما رأي الحكومة ويعارضه القسم الآخر، ويدلي لكل واحد من الجانبين بما ينبغي أن يكون له من مواقف، وظلت الأمور سائرة على هذا النحو إلى سنة ١٨٧٧؛ إذ حل التدخل الفرنسي الإنجليزي في الشئون المصرية من جراء ارتباك مالية مصر، وإذ شعر إسماعيل بتضييق الخناق عليه في سبيل الاستدانة الشخصية أو الاقتراض العام، ففكر في إبدال «مجلس شورى النواب» بمجلس نيابي يكون رأيه هو القاطع ـ ولو بحسب نص الدستور ـ فيضعه إسماعيل بينه وبين التدخل الأجنبي ويعتذر بأنه لم يوفق لإقناعه. وكان إسماعيل قد وعد في أوائل سنة ١٨٧٧ ـ لمناسبة وليمته المعروفة التي أقامها في طنطا سبيلا من سبل الاقتراض الأهلي ـ بإنشاء «المجلس النيابي»، وكان الأمر العالي بإنشائه قد صدر في أغسطس لسنة ١٨٧٨، وكان المجلس قد اجتمع فعلا وأخذ يباشر شئون الدولة، وكان في هيئة الوزارة إذ ذاك وزيران أجنبيان أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي حسبا المجلس يناوئهما في بعض التصرفات فأرادا التخلص منه، فأوحيا باعتبار مدة انعقاده بادئة من يوم أعلن إسماعيل عن قصده في وليمة طنطا في سنة ١٨٧٧ لا من يوم انعقاده الفعلي، واستصدرا أمرا عاليا بحل المجلس لانتهاء مدته وأرسلا برياض باشا ناظر الداخلية ورئيس النظار يتلو على النواب أمر الحل.

فوقف نائب القاهرة عبد السلام المويلحي ـ وكان على حد تعبير «جبريل شارم» في كتابه عن «محاولة إقرار حكومة أوربية في مصر» أمل الأحرار في المجلس النيابي، وكان أصدقاؤه يلقبونه «جامبتا» مصر ـ يردد على مسامع رئيس النظار ومسامع أعضاء المجلس جميعا تلك العبارة التاريخية التي قالها «ميرابو» يوم بعث لويس السادس عشر رسوله يحل الهيئة التمثيلية الفرنسية. «أنا هنا بسلطة الأمة ولن نخرج من هنا إلا بقوة الحراب!».

وكان رياض باشا قد استدعى بارحة ذهابه لحل المجلس أصحاب الجرائد اليومية في ذلك العهد؛ تقلا وسليم النقاش وأديب إسحق وعبد السيد، وأخبرهم بنية النظارة وما ستجريه في الغد من حل المجلس، وقال لهم: «حذار أن تكتب واحدة من جرائدكم كلمة لمصلحة هؤلاء الهمج!» وكان هذا الحديث قد علم في الصباح، وكان النواب قد عرفوه قبل اجتماعهم.

فلما ألقى نائب القاهرة «عبد السلام المويلحي» تلك العبارة التاريخية في وجه رياض باشا أخذ يحاجه بقوله: «هل تريد بعمائمنا وبلغنا أن نقلد نواب أوربا وأمريكا؟». فأجاب المويلحي: «إن العبرة بالرءوس لا بالزي». فصاح رياض: «أنتم عصاة!». فنادى المويلحي السكرتير العام للمجلس أن «قيد في المضبطة حرفيا كل ما دار من حديث بيننا وبين حضرة الناظر، حتى إذا ما نشر اليوم في الجرائد واطلع عليه القراء علموا من هم الهمج: «النواب أم النظار!».

وقد روت جريدة الوطن بعددها الثالث والسبعين الصادر في ١٥ من إبريل سنة ١٨٧٦ هذا الحادث على النحو الآتي:

«فقام عبد السلام بك المويلحي وبيّن بلسانه العضب وبيانه العذب بأنه لا معنى لتشكرات الحكومة فإنهم (أي النواب) لم يبدوا مأثرة تنشر ولم يفعلوا شيئا مطلقا يذكر، وأن المجلس يستمر على انعقاده. فقام عضو آخر هو حسن عبد الرازق أفندي أحد نواب مديرية المنيا وقال: «إن هذا الكلام هو إعراب عن أفكارنا ومطابق مطابقة تامة لأنظارنا. فأجاب جميع الأعضاء بالإيجاب، وقالوا له بصوت واحد: إن هذا هو الصواب، فإن الارتباكات المالية والمشاكل السياسية تستلزم استشارة أمثالهم كما هو الحال في الممالك الأولية والثانوية».

وكان من نتيجة هذه الجرأة التي أقدم عليها عبد السلام المويلحي أن قصد النواب إلى القصر وقابلوا الخديو الذي أسقط الوزارة ولم يحل المجلس وعهد بالنظارة على أثرها إلى شريف باشا الذي سميت نظارته «النظارة الدستورية الأولى»؛ لأنه ألف في اليوم الثالث لتشكيل نظارته لجنة وضعت دستورا جديدا لمجلس نيابي واسع الاختصاص، وكان عبد السلام المويلحي عماد هذه اللجنة الدستورية.

وأتمت اللجنة الدستور وأصدرته نظارة شريف التي ظلت في الحكم إلى أن عزل إسماعيل وجاء الخديو توفيق فأسقطها ثم حل مجلس النواب.

وقابل الناس هذا الحل باستياء شديد وأخذ أصحاب الكلمة ينظمون مظاهر استيائهم فكان من هذه المظاهر أن نشرت جريدة «التجارة» لصاحبيها المرحومين أديب أسون وسليم نقاش في ٢٤ من يونية سنة ١٨٧٩ كلمة تحت عنوان: «خواطر»؛ كتبها عبد السلام المويلحي ووقعها بتوقيع: «مصر الفتاة»، وظلت الجريدة تنشرها عشرة أيام متوالية مقدمة إياها بأنها «لفتى وطني المشرب وجيه المكانة نبيه الخاطر بعث بها إلينا مع الرجا بنشرها على تبعته إشارة إلى صحة وطنيته». وهذا نصها:

«لو تشرفت نصيحتي بالقبول لرفعت صوتي الضعيف إلى المسامع المنيفة وقلت:

مولاي! قد ورد في أمركم السامي إلى دولتلو رئيس مجلس النظار ما يشعر برغبة سموكم في أن يكون الوزراء مسئولين، ولنعمت الرغبة. ولكن ما هي هذه المسئولية؟ ومن هو السائل؟ وما هي القوانين المنبهة لوظائف الوزراء المظهرة لعلاقاتهم، المعينة لتكاليفهم، المحددة لواجباتهم، المعرفة لحقوقهم، وعند أي حد تقف سطوتهم؟ وفي أي الأحوال يكونون مذنبين؟ فإنه حيث لا تكون تلك القوانين فلا وجود للواجبات ولا الحقوق، وبالإضافة لا وجود للمسئولية».

«فلا بد والحالة هذه أن يكون مجلس الشيوخ والنواب هو السائل وأن تضع حكومتنا قانونا بهذه المسائل. وليتفضل مولاي بالأولى وليتكرم بالثانية، حقق الله فيه آمال أمته وأفاض عليه سوابغ بره ونعمته».

* * *

ووقع بعد ذلك ما وقع من الحوادث العرابية الأولى فنزل رياض باشا وألف شريف باشا نظارته الدستورية الثانية، وشكل لجنة جديدة لتحضير الدستور الجديد، دستور سنة ١٨٨١ وعهد برئاستها لعبد السلام المويلحي، على أن يحضرها ناظر الداخلية محمود سامي البارودي.

وقام بين اللجنة وناظر الداخلية خلاف من أجل مادتين في مشروع الدستور الجديد. فقد كان دستور سنة ١٨٧٩ ينص على أن الضباط يصح أن يكونوا ناخبين وأن ينتخبوا كذلك. فتفاهم عبد السلام المويلحي رئيس اللجنة مع شريف باشا رئيس النظار مباشرة على عدم جواز انتخاب العسكريين الذين إذا هم كانوا لازمين في مجلس سنة ١٨٧٩ أيام إسماعيل فإن وجودهم قد أصبح غير مرغوب فيه كثيرا في سنة ١٨٨١. وكان دستور ١٨٧٩ ينص على أن الحكومة هي التي تحضر ميزانية الدولة وتقدمها للمجلس، فأراد البارودي تحت تأثير الروح الجديدة، أن ينص دستور سنة ١٨٨١ على أن المجلس هو الذي يضع الميزانية مباشرة فرفض عبد السلام المويلحي هذا التعديل وأيده شريف باشا.

وانتهى الخلاف بأن رضي البارودي بعدم جواز انتخاب العسكريين، وبأن تضع الميزانية لجنة مؤلفة من سبعة نواب إلى جانبهم سبعة نظار. وتم التفاهم على الحلين.

لكن في اليوم المحدد لمناقشة ذلك كله في المجلس ـ الذي كان هو المهيمن على وضع الدستور وتعديله ـ دهش عبد السلام المويلحي؛ إذ رأى اقتراحين في صدد الحلين المذكورين يرفضان بكثرة هائلة. فأبلغ شريف باشا الخبر في الحال. فاستقال شريف باشا على الفور شاعرا بعدم إخلاص العرابيين وممثلهم في لجنة الدستور وقال: «إذن قد أصبحت الأمور تسيرها الشخصيات، وإذن فليقل لنا «العرابيون» بالمفتوح إنهم يريدون أن يكونوا هم الخديويين».

وحادث عبد السلام المويلحي جريدة المقطم في هذا الشأن فقال إنه «وجد في المجلس شيطانين من شياطين الإنس (لم يذكر اسميهما، لكن يظن العارفون أنه يشير إلى الشيخ عبده وإلى عبد الله نديم)، لم يكن لهما بالمجلس صلة، ويظهر أن العرابيين سلطوهما حتى يرفض المجلس الاقتراحين».

ومهما يكن من أمر فقد سقطت نظارة شريف الثانية باستقالة رئيسها. واستقال عبد السلام المويلحي من رئاسة لجنة الدستور. وألفت وزارة البارودي في ٤ من فبراير سنة ١٨٨٢ فعهدت برئاسة لجنة الدستور إلى الحاج بديني الشريعي عم حسن الشريعي باشا ناظر الأوقاف فيها. واستأنفت اللجنة عملها وأتمت صنع الدستور، ونصت فيه على عدم جواز انتخاب العسكريين، وعلى عدم حق المجلس في وضع الميزانية وانفراد الحكومة بهذا الحق. فقررت بهذا أكثر مما كان قد تم التفاهم عليه أول الأمر في عهد نظارة شريف، وكان المقصود من حركة الرفض في المجلس إنما هو إخراج شريف باشا من النظارة ووضعها في أيدي العرابيين، وكفى.

*** * ***

وظل عبد السلام المويلحي في المجلس لكنه آثر الابتعاد عن الشئون السياسية والاشتغال بالمسائل الداخلية البحتة. فقدم مشروعا لتعميم التعليم الأولي، ذكر بنصه في «الآثار الفكرية» لعبد الله فكري ناظر المعارف في ذلك العهد، فإذا به يشبه في كثير من نواحيه «مشروع الكتاتيب» الذي أريد تنفيذه في عهد اللورد كرومر.

كذلك وضع عبد السلام المويلحي نائب القاهرة مشروعا آخر بتأسيس «بنك قومي» أراد عرابي أن يعيره عنايته فألف لجنة عَهِد برئاستها إلى المويلحي نفسه في كتاب رقيق نشرته إحدى الصحف الأسبوعية أخيرا.

* * *

ووقعت مذبحة الإسكندرية، وبدأ الخلاف بين الخديو توفيق والعرابيين، فغادر عبد السلام المويلحي مصر وقصد إلى بلاد الشام حيث أقام ببيروت وبجبل لبنان مع أسرته ستة أشهر إلى أن انتهت الثورة بدخول الإنجليز فعاد النائب «الجريء» إلى مصر.

وألغي مجلس النواب وجاء مشروع لورد «دوفرين» بإنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، وانتخب مندوبو القاهرة شريف باشا عن عابدين، ورياض باشا عن الخليفة. والشيخ الإنبابي عن الأزبكية، ومحمد باشا السيوفي عن الجمالية، وإسماعيل باشا أيوب عن باب الشعرية، والشيخ عبد الخالق السادات عن السيدة. وسليم بك البراد عن بولاق، وحسن باشا مدكور عن الدرب الأحمر، وعبد السلام باشا المويلحي عن الموسكي. واجتمعوا في دار المحافظة لانتخاب نائب القاهرة في مجلس الشورى، وأربعة أعضاء من الجمعية العمومية. فقال شريف باشا: أما عضو مجلس الشورى فمعروف وهو عبد السلام باشا كما كان دائما، فأجاب عبد السلام باشا أنه لا يقبل العضوية هذه المرة. فدهش المجتمعون وسألوه عن السبب فأجاب: إني أرى أولى لي أن أصدر جريدة يمكنني أن أخدم بها بلدي أكثر بكثير من عضويتي في مجلس اختصاصاته مبتورة وقانونه يحرم إعادة الرأي في موضوع يعرض، في حين إذا أصدرت جريدة فإن أي موضوع يعرض لي أكتب فيه مرة ثانية وثالثة وألح في إنفاذه، فالجريدة أفضل من المجلس بقيوده. وأضاف قوله: وأما الذي يصح انتخابه حقيقة لهذا المجلس فهو دولة شريف باشا، أو دولة رياض باشا؛ فدولتكما أقدر مني مع وجود الاحتلال على السعي في سبيل توسيع اختصاص هذا المجلس بما لكما من النفوذ عند المحتلين وفي دوائر الحكومة. فاقتنع المندوبون وانتخبوا رياض باشا عضوا عن القاهرة.

تم ذلك فقامت الدنيا وقعدت وتدخل سر «إفلن بارنج» قنصل إنجلترا الجنرال ووكيلها السياسي في مصر، لأن الظروف السياسية الإنجليزية لم ترد أن يكون أمثال رياض باشا أعضاء في مجلس الشورى، وكلف الخديو توفيق رياض باشا بالاستقالة فاستقال من العضوية. واجتمع المندوبون من جديد لانتخاب عضو آخر، وأخذوا يقنعون عبد السلام باشا بالقبول فلم يفلحوا في إقناعه، وتم

انتخاب محمد باشا السيوفي، وكان هذا الحادث فاصلا بين عضوية عبد السلام باشا في مجلس النواب المصري وعدم عضويته في الهيئات التشريعية التي ظلت بمصر إلى أن وافاه القدر.

*** * ***

ابتعد عن عضوية المجالس التمثيلية لكنه ظل ملجأ من يقع عليهم ظلم يتصل بشأن من الشئون العامة. وصادف أن حدث شقاق بين أحد القضاة في الصعيد وزوجته، انتهى إلى أن اتفق القاضي مع أهل زوجته على حضورها لأخذ «عفشها» فذهبت، وبينما هي في المنزل إذا بالقاضي يستغيث برجال الحفظ ويدعي أن السيدة قد دخلت منزله عنوة فاعتدت بذلك على حرية المنازل. فقبض عليها رجال الحفظ، وكانت لائحة السجون تقضي بتشبيه كل من يقبض عليه حتى قبل التحقيق، فشبهت السيدة واعتبر أهلها أن هذا التشبيه أكبر سبة تلصق بها، ولم يكن في تلك الأيام سفور ولم تكن حركة نسوية متقدمة.

وعلم عبد السلام باشا بما أصاب السيدة فقصد إلى الشيخ المهدي، وقد كان مفتيا لمصر وشيخا للجامع الأزهر، وعرض عليه هذه المخالفة «للعادات والشرع والإنسانية» وطلب إليه أن يتدخل في الأمر إما عن طريق منصبه الديني، وإما عن طريق عضويته بمجلس شورى القوانين. ولم يكتف بهذا، بل اجتمع هو وصديقه لطيف سليم باشا بصديقهما السيوفي باشا وحسن باشا عبد الرازق الكبير، وقصا عليهما الخبر فحملا مع الشيخ المهدي في مجلس الشورى على لائحة السجون حملة صادقة كان من نتائجها أن عدلت اللائحة من ناحية، وأن استفز البعض لورد كرومر بوساطة نوبار باشا ملوحين له بشبح الثورة على أيدي هؤلاء النواب الثلاثة، وبالدسائس يسعى بها عبد السلام باشا وصديقه لطيف باشا سليم، وزينوا للرجل ضرورة قمع «الثورة» حالا وبالعنف قبل أن يستفحل أمرها.

فكلف الخديو توفيق الشيخ المهدي بالاستقالة من الإفتاء ومشيخة الجامع، ففعل. وكلف عبد السلام باشا المويلحي بألا يبرح منزله وطلب نوبار باشا إلى محمد السيوفي وحسن عبد الرازق الكبير ألا يبرح الأول منزله وأن يلزم الثاني بلده «أبا جرج» إلى أن تهدأ العاصفة وينسى الناس الحادثة.

وظل هؤلاء «الثوار»!! فيما فرض عليهم إلى أن سقطت وزارة نوبار فأفرج عنهم.

*** * ***

وفي سنة ١٨٨٨ صدر لعبد السلام باشا من الأمير محمد عبد الحليم الكبير، والد الأمير سعيد حليم توكيل مفوض لإدارة شئونه في مصر. فلما تسلم صاحب الترجمة أوراق الدائرة وجد فيها ما يدل على أن الأمير يرث السيدة «بنبة قادن» حرم عباس الأول والي مصر في كل ما تركته من مال وعقار غير موقوف، وعلم أن من الأملاك المذكورة ميدان باب الحديد كله؛ شاملا المكان الذي تشغله محطة القاهرة، فعمد إلى مطالبة الحكومة بذلك الملك، وعهد إلى الآستانة سعد أفندي

زغلول وإبراهيم بك اللقاني وموريللي وفيجري برفع الدعوى. فاستقر رأيهم على عدم صلاحيتها؛ لأن نصوص قانون التصفية تمانع في مطالبة الحكومة برد أمثال هذه الممتلكات.

وإذ حدث بعد ذلك أن أصدر رياض باشا رئيس النظار منشورا إلى قناصل الدول يطلب إليهم فيه موافقة حكوماتهم على تحويل الدين الممتاز؛ نظرا لما طرأ على المالية المصرية من تحسن كبير بالنسبة للعهد الذي صدر فيه قانون التصفية، والذي يجب إدخال تعديلات جوهرية على موارده؛ إذ حدث هذا فقد وجد المويلحي الفرصة سانحة للقيام بعمل سياسي واسع النطاق تتفق مراميه مع مصلحة مصر ومصلحة دائرة الأمير حليم. وبالفعل قام المويلحي باشا بهذا العمل الواسع النطاق فبعث بالمحاميين الأجنبيين إلى باريس وإلى روما حيث اتصلا بالصحف وحيث أثيرت بمساعيهما المسألة المصرية في مجلس النواب الفرنسي بواسطة النائب المحترم «فيلكس فور» الذي كان فيما بعد رئيسا للجمهورية الفرنسية. فقد عرض للمسألتين المالية والسياسية معا بما جعل رئيس الوزارة إذ ذاك يجيب الحكومة بأن «الحكومة الفرنسية قد بدأت المفاوضات فعلا مع إنجلترا فيما يختص بتحويل الدين الممتاز المصري، وإنه قد أرسل إلى لورد سلسبوري رئيس الوزارة الإنجليزية يخبره بأن المسألة المالية في مصر لا تنفصل مطلقا في نظر فرنسا عن المسألة السياسية، وأن الساعة قد حانت لأن تقدم إنجلترا بوفاء وعدها إجابة لداعي شرفها بالجلاء عن مصر».

*** * ***

وتوفي الخديو توفيق وخلفه سمو الخديو عباس الثاني في يناير من سنة ١٨٩٢. ووقع ذلك الحادث الذي أشرنا إليه في أول المقال والذي سبب تأجيل تلاوة فرمان التولية أربعين يوما إلى أن اتفق بين مصر وتركيا على تعديل التخوم وتنازل مصر عن «متصرفية الوجه»، وكادت هذه الحادثة تفسد الجو بين مصر وتركيا، أو بين الخديو الشاب والباب العالي. وكان هذا واحدا من آمال المعتمد البريطاني في مصر. فأراد مختار باشا المندوب السامي العثماني في القاهرة أن يحول التيار وأن يوجهه ضد المعتمد البريطاني نفسه، فدعا إليه صديقه عبد السلام المويلحي باشا. وتفاهم معه على أن لا خلاص إلا بالعمل على إسقاط وزارة مصطفى فهمي باشا لتحل محلها وزارة يشكلها فخري باشا الذي كان الغازي يثق بشدة إخلاصه لتركيا.

وحضر الحديث معتمد فرنسا المركيز دي ريفيرسو، وحضره كذلك فخري باشا والسيد توفيق البكري، واستقر الرأي على أن يحض الغازي الباب العالي على إهداء سمو الخديو عباس الثاني نيشان «خاندن آل عثمان» وهو أكبر نيشان في الدولة أنشأه عبد الحميد لإهدائه إلى حلفائه وأصدقائه من الملوك والسلاطين ـ وقد حصل ذلك فعلا ـ وعلى تأليف جمعية وطنية من الحاضرين ينضم إليهم لطيف باشا سليم، وقد كان أستاذا لسمو الخديو. وعلى تقويض الرأي للمويلحي باشا ولطيف باشا في اختيار من يريان ضمهم إلى الجمعية. وأشار الغازي بضم سكرتيره محسن بك ليكون حلقة الاتصال بينه وبين الجمعية، كما أشار معتمد فرنسا بضم تجران باشا.

ثم شرع في اختيار من يليق للعمل، فتفاهم المويلحي باشا، ولطيف باشا السيوفي، وعلي باشا رفاعة، وأحمد بك الصوفاني، وحسن بك عبد الرازق (حسن باشا عبد الرازق الكبير)، وعبد السلام بك شتا، ومحمد بك صادق شتا، ومحمد بك راضي، ومراد أفندي السعودي من أعيان مصر والأقاليم، وعمر بك كيشار شيخ قبيلة الفوايد، وسلامة بك شديد شيخ قبيلة الحويطات من العربان، والدكتوران محمد علوي باشا وعثمان غالب باشا من الأطباء، وحسن بك عاصم (حسن باشا). وإبراهيم بك اللقاني ومحمد بك الشوباشي المحاميان من رجال القانون، والسيد محمد حفني المهدي، والشيخ محمد راضي البحراوي من العلماء. وتوالى اجتماع الجمعية في منزل لطيف باشا سليم تارة وفي منزل عبد السلام المويلحي باشا تارة، أخرى، وأخذت في تحريك النفوس وحض الهمم وبث روح الحركة الوطنية في أنحاء البلاد، وأحاط أفرادها بالخديو ودأبوا على مقابلته والتردد عليه. وكانوا قد دبروا عمل مظاهرة هائلة يحشدون فيها تلاميذ المدارس وطلبة الأزهر فاحتاطوا للأمر، وسعى تجران باشا في ضم بلتيه بك الفرنسي ناظر المدرسة التوفيقية، كما سعى السيد محمد حفني المهدي فضم إليهم عمه السيد محمد المهدي العباسي مفتي الديار المصرية، والشيخ محمد الإمبابي شيخ الجامع الأزهر حتى لا يحولوا بين التلاميذ والطلبة وبين المظاهرة التي أعدوها. وأخذ المركيز ريفرسو سفير فرنسا على عهدته أن يحمل حكومته على تعضيد الحركة عند ظهورها بمطالبة الإنجليز بالجلاء عن وادي النيل، ومهد لذلك بالإيعاز إلى بورللي بك أكبر المحامين لدى المحاكم المختلطة بمصر بأن يبدأ الحملة مع زميله الأفوكاتو فيجري: هذا في الصحف الإيطالية، وذاك في صحيفة البوسفور الفرنساوية التي كان يصدرها بالقاهرة. وضموا إليها شابا مصريا ينطق الفرنسية للإشراف على التحرير، وأخذوا ينصحون الخديو بمقاومة كرومر ويحرضونه على إسقاط الوزارة الفهمية، وما زالوا به حتى أغضبوه على رئيس وزارته وهو مريض في بيته، فأرسل إليه سموه محمود باشا شكري أحد رؤساء ديوانه يطلب إليه الاستقالة، فتم لسموه ما أراد، وعهد إلى حسين فخري باشا في تأليف الوزارة الجديدة فأتمها، وأدخل تجران باشا وزيرا للخارجية. وأعقب ذلك أن قامت المظاهرة الكبرى في يوم الجمعة الذي يلي تأليف الوزارة الجديدة وسارت مخترقة كل أحياء المدينة إلى المسجد الحسيني حتى إذا خرج الخديو بعد أداء الصلاة حل المتظاهرون جياد عربته وساروا بها بين تصفيق الجماهير وتهليلهم إلى سراي عابدين.

* * *

وحدث بعد ذلك ما حدث مما يعرفه القراء من إعادة مصطفى فهمي باشا إلى الوزارة. ويسجل صاحب الترجمة هذه الحادثة في مذكراته بما يأتي:

«لم أوافق على القيام بمظاهرة يوم الجمعة بالمسجد الحسيني، وقد وافقني أخيرا على هذا الرأي صديقي المرحوم لطيف باشا سليم لأننا رأينا من حسن الاكتفاء بسقوط وزارة مصطفى باشا فهمي وتشكيل وزارة أخينا حسين باشا فخري. وليست هناك ضرورة لاستفزاز عواطف اللورد كرومر أكثر مما حصل حتى يهضم الصفعة ثم ينظر في غيرها.

وقد حضر في صبيحة يوم الجمعة المذكور علوي وعثمان غالب، وحسن عاصم، وعلي فخري، وطلبوا مني أن أذهب معهم إلى سيدنا الحسين للقيام بالمظاهرة المذكورة، فسألتهم: أين لطيف؟ فقالوا إنه امتنع عن الذهاب معنا. فقلت: وأنا أيضا لا أذهب لأني متفق معه على ذلك. ولو كنت أعلم أن الإنجليز تخرج من مصر بمثل هذه المظاهرات لكنت في مقدمتكم جميعا، فتركوني وانصرفوا بعد أن قال لي علي فخري: «يظهر أنكم صرتم مع لطيف من رجال التاريخ فقط»، وبعد ذلك حصل ما كنت أخشاه ويخشاه لطيف معي؛ فقد زاد الإنجليز في قوة الاحتلال ضعيفها، وكملت الخزانة المصرية مصاريف زيادة ذلك الجيش، وضعف الخديو أمام كرومر بعد أن سقطت وزارة فخري في يوم السبت، وزاد نفوذ الإنجليز في مصالح الحكومة، كل ذلك كان بسبب تلك المظاهرة العقيمة الصبيانية».

* * *

وفي سنة ١٩٠٠ عين سمو الخديو عباس الثاني صاحب الترجمة « سرتجار» للقاهرة خلفا لمحمد السيوفي باشا. وظل متوليا هذا المنصب إلى أن توفي في العاشر من شهر ديسمبر لسنة ١٩١٠؛ تاركا وراءه كل تلك الأدوار التي قام بها في تاريخ النهضة المصرية.

إسماعيل راغب باشا
أول من وضع لوزارته في مصر برنامجا
بقلم: محمود عزمي

عرف أبناء هذا الجيل من المصريين وزارات تعاقبت الحكم في مصر منذ الاحتلال البريطاني الذي قضى، أول أمره، على ما كانت تتمتع به البلاد من حكم دستوري وأحل محله نظام ركز استعمال السلطات كلها في «مجلس النظار» بمراقبة «المستشارين» الإنجليز وبمسئولية وزارية أمام الفائز في تنازعها من قصر الدوبارة وقصر عابدين، وباستشارة ممثلي البلاد نوعا من التمثيل في هيئات «مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية»، إلى أن جاء تصريح ٢٨ من فبراير لسنة ١٩٢٢ وجعل مصر «دولة حرة ذات سيادة»؛ فأعلنت «مملكة مستقلة» تستند إلى دستور يقوم على «أحدث النظم العصرية».

وقد كانت تلك الوزارات التي تعاقبت الحكم في مصر خلال الأربعين سنة التي فصلت بين سنة الاحتلال وسنة الاستقلال تتولى شئون البلاد بمجرد «أمر كريم» يصدر من الجالس على عرش مصر في بعض كلمات موجزة يعلن فيها عظيم تقديره لكفاية من يعهد إليه بتأليف الوزارة، وبمجرد الإجابة عن هذا الأمر الكريم يعرب فيها رئيس الوزراء الجديد عن عظيم سروره وكبير فخره إذ يتشرف بتلبية الأمر ويعرض أسماء من يختارهم للعمل معه. لكن برنامجا لهذا العمل لم يكن ليذكره واحد من أولئك الوزراء لمناسبة قبوله تأليف الوزارة.

اللهم إلا عدلي باشا؛ فقد كان أول رئيس وزارة وآخره ـ في عهد الاحتلال المستمر بالحماية ـ تقدم ببيان تفصيلي عن الخطة التي اعتزم سلوكها، وعن المبادئ التي أخذ نفسه ووزارته باتباعها أثناء توليه الحكم، مستمرا فيه، ما وفقته الظروف إلى تحقيق خطته، على مبادئه. مستقيلا إذا ما أبت عليه الظروف هذا التحقيق. ولذلك فقد كان لمطالعة عدلي باشا الناس في مصر ببرنامج وزارته، لأول مرة خلال أربعين سنة تعاقبت فيها وزارات متعددة، أثر جميل أي جمال.

*** * ***

وزير واحد خلال حكم الاحتلال والحماية كله هو الذي يتقدم إذن ببرنامج شامل دون أن تكون التقاليد مضطرة إياه للتقدم به. ومن عجيب المصادفات أن يكون وزير واحد كذلك هو الذي تقدم ببرنامج شامل لوزارته في العهد السابق لعهد الاحتلال والحماية منذ أصدر الخديو إسماعيل أمره بتنظيم «مجلس النظار المصري»، وبإعلان رغبته في حكم البلاد «مع هذا المجلس» وهو صاحب هذه الترجمة إسماعيل راغب باشا الذي عاش في مصر منذ عهد محمد علي إلى منتصف عهد توفيق متميزا بشخصية بارزة وإرادة صادقة وخلق عظيم وخبرة للأمور المالية واسعة جعلته يخلف لابنه ثروة طائلة متنوعة. كل هذا إلى حنكة سياسية كبيرة وتصريف للأمور حكيم جعلت

الناس تعتبره في وزارات الرجل النبيل شريف باشا المحرك الحقيقي لدولاب أعمال الدولة، وجعلت إسماعيل الخديو الأول يطلق عليه اسم «حلال المشكلات».

*** * ***

هو إسماعيل بن أحمد بن حسن بن «يني». إنما اتصل بنا هذا النسب عن طريق مذكرات المرحوم عبد السلام المويلحي باشا، وقد سجل فيها أن إسماعيل راغب كان من زمرة «ذي الفقار باشا، وأحمد باشا رشيد، وعبد الرحمن باشا رشدي»، ولما كان ذو الفقار باشا من اليونانيين الذين أسلموا بالذات، وكان اسمه «جالاتوس»، وكان عبد الرحمن باشا رشدي من المالطيين الذين أسلموا بالذات أيضا، وكان أحمد باشا رشيد مسلما عن أبيه اليوناني كذلك، فقد أراد عبد السلام أن يطفئ نار طلعته وأن يعرف هل إسماعيل راغب هو الآخر مثل أولئك اعتنق الإسلام شخصيا أو اعتنقه عن أبيه أو جده على الأكثر، أو أنه من أصل إسلامي صميم. فحاول عن بعد أن يتعرف الأمر دون أن يجابه صاحبه السؤال المباشر. وكان صاحبه ذكيا فأدرك في الحال غرض عبد السلام باشا فقال له: «هون على نفسك يا عبد السلام ولا تلف. فأبي اسمه أحمد، وجدِّي اسمه حسن» وسكت. ولكن عبد السلام باشا لم يرد الاكتفاء بهذا النسب فسأله: «وبعد؟»، فقال له: «يني يا سي عبد السلام!».

هو إذن إسماعيل بن أحمد بن حسن بن يني، «موري» الأصل، جاء إلى مصر أيام حرب «المورة» وعمل في «المعية» كاتبا، عرف باجتهاده وانكبابه على العمل. نزل محمد علي الكبير ليلة من مضجعه في «الحرملك» إلى مكاتب «المعية» بقصر رأس التين بعد منتصف الليل ـ وكان محمد علي يأرق أرقا يكاد يكون ليليا ـ فوجد غرفة مضيئة ففتح بابها ودخلها؛ فرأى فيها شابا جالسا إلى مكتب وأمامه إضمامة من الأوراق يرتبها ويقيد ملخصاتها. سأله محمد علي: ماذا تفعل هنا بعد منتصف الليل؟ أجاب: «أفندم، أحضر البريد لرئيسي كي يعرضه على سموكم غدا». قال محمد علي: «ولم لا تحضره في الصباح فإنه لا يعرض عليَّ عادة إلا ظهرا؟»، قال: «أنا لا يمكنني أن أنام قبل أن أتمم عملي»، سأله الوالي العظيم عن اسمه، قال إنه «إسماعيل راغب»، فقال له: «اعرض عليَّ البريد غدا أنت بدل رئيسك».

وفي الصباح أخبر راغب أفندي رئيسه بما حدث. وجاءت ساعة العرض فذهب إسماعيل إلى حضرة الوالي وأخذ يعرض عليه البريد الوارد. وكان أول ما فيه خطابا من مدير البحيرة يلتمس فيه أن يتفضل محمد علي فيمنحه «العامية» ٥٠٠ فدان بناحية «أورين». ففكر محمد علي مليا وقال:

«يظهر أن هذه الأطيان يا راغب أفندي جيدة. إذ إن المدير يطلبها لنفسه. خذها أنت واكتب له ليأخذ غيرها»، وفعل راغب وكانت هذه الخمسمائة من الأفدنة النواة الأولى لثروة راغب باشا الضخمة.

*** * ***

وظل إسماعيل أفندي راغب يعمل في المعية ويرعى أملاكه الجديدة وفكر يوما في الزواج وأراد أن يصاهر أسرة «الأرناءوطي»، وكان أحد أفرادها «عبد الله بك الأرناءوطي» والد حضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا. وكان عبد الله بك هذا رئيسا لأحد أقلام المعية في ذلك الحين. فقدم إسماعيل أفندي إلى أرشد الأسرة الأرناءوطية محمد بك شقيق عبد الله بك وطلب إليه يد أخته فرضي محمد بك وزوجها له رغم معارضة «عبد الله بك» المستندة إلى أن الأرناءوطية أكبر من راغب منزلة؛ فلا تجوز مصاهرته. وعلم راغب أفندي بهذه المعارضة من «رئيس القلم» بالمعية، فأقسم بعد زواجه ألا يزور لا هو ولا زوجته منزل أخيها عبد الله بك حتى يصير هو رئيسا له، وظل على هذا القسم أربع سنوات شاءت المقادير بعدها أن يكون رئيسا لعبد الله بك الأرناءوطي نفسه في المعية نفسها، فبدأ يزوره هو وزوجته دون أن يلحق به عار عدم الأهلية والكفاءة.

* * *

وجاء عهد عباس الأول فغضب الوالي الجديد على إسماعيل راغب كما غضب على غيره من أصحاب الكفايات جميعا، فأخذ هؤلاء يلمون شعثهم حول سعيد الذي كان أرشد العائلة تئول إليه ولاية مصر بعد عباس.

وكان سعيد يوما بإسكندرية، وكان في مجلسه إسماعيل راغب. فجاءهما الخبر بأن عباس باشا الأول قتل في بنها. فقال سعيد لإسماعيل راغب على الفور: «قم بنا يا راغب نذهب إلى القاهرة حالا». وجاء إليها، فلما وصلا علما أن هناك حركة تدبر بين الضباط وبقيادة مماليك عباس الأول وعلى رأسهم شكيب بك (الذي أصبح فيما بعد شكيب باشا، وعين عضوا وطنيا بالدومين) يعلنون بها العصيان على سعيد ويطلبون إلى «الباب العالي» تعيين إلهامي بن عباس واليا على مصر. وكأن إسماعيل باشا الخديوي الأول قد سبقه هذا الحادث ليدعوه إلى العمل على تغيير نظام الوراثة لعرش مصر يجعله محصورا في الابن الأكبر بدل تركه من حق أرشد أفراد الأسرة.

علم سعيد وصديقه راغب بما يدبر من ثورة فقصد راغب إلى القلعة على عجل وأفهم المدبرين للثورة خطأهم مدليا إليهم بأن الأمر راجع إلى فرمانات شاهانية صادرة من الآستانة نفسها. فلن يكون أمام سعيد باشا إذا هم قاموا بحركتهم إلا أن يستعين بالباب العالي ذاته حتى ينفذ أوامره وفرماناته فيرسل جيشا يقبض عليهم ويُنكل بهم تنكيلا. وما زال بهم حتى أقنعهم بالعدول خشية العاقبة ففعلوا ووئدت المؤامرة في بدئها.

* * *

وولي سعيد الحكم فألغى منصب «الكيخيا» الذي كان يعتبر وكيلا للوالي، وأحل محله منصب «باشمعاون الوالي»؛ وهو المنصب المقابل لمنصب رئيس الوزارة، وأسنده مباشرة لإسماعيل راغب باشا الذي ظل يتناوبه مع شريف باشا طوال عهد سعيد. على أنه كان يتولى شئون مصر المالية إذا رأس شريف الوزارة أو النظام الذي يقابلها.

وفي عهد من عهود توليه الشئون المالية المصرية عقد أول قرض مصري وهو القرض المعروف باسم قرض «أوبنهايم» وكانت قيمته أربعة ملايين من الجنيهات.

وإسماعيل راغب باشا هو الذي وقَّع العقد الخاص به، لكنه لم يتمالك نفسه بعد أن وقَّعه من أن يذهب إلى سعيد باشا والي مصر وأن يقول له: «أفندينا، البلد في رغد من العيش؛ فهي غنية وقطنها يباع بأربعين وخمسين جنيها للقنطار لمناسبة الحرب الأمريكية. والذهب كثير فيها بحمد الله. فكان واجبا ألا نحتاج للاقتراض من الخارج. لكن جيشكم هو السبب في الاستدانة فقدره يتراوح بين تسعين أو مائة ألف من الجنود يظلون بلا عمل، اللهم إلا رحلات إلى السودان وقتال واحد وجه إلى أولاد المصري بالوجه القبلي لم يدم إلا قليلا، ومع هذا فإنكم تأمرون أن يطعم أفراد الجيش كما يطعم الوالي نفسه، وليس في العالم كله جيش يعيش عيشة البذخ هذه. وها هي هذه العيشة تجر على مصر الاستدانة من الخارج وويلاتها»، فسكت سعيد باشا قليلا ثم قال: «سأنظر في الأمر» وذهب راغب باشا إلى داره.

استدعى سعيد الضابط الطوبجي الموجود، وكان هو عثمان بك غالب، فأمره بإحضار «بطارية» وبالذهاب بها في معيته.

وقصد سعيد ببطاريته إلى مطابخ الجيش بالقلعة. وقال لغالب بك: «عمِّر واضرب»، وأطاع غالب بك الأمر وأعمل بطاريته في مطابخ الجيش ومن كان فيها من غير سابق إنذار!

وبعد أن تمت لسعيد «الموقعة» استدعى إسماعيل باشا راغب وقال له: «ها قد هدمت لك المطابخ. فتفضل والزم منزلك؛ فإنك من اليوم مرفوت!».

لكنه عاد فرضي عنه وأعاده إلى ما كان معتادا أن يتولاه من منصب للرئاسة أو للعمل مع شريف باشا.

* * *

وجاء عهد سعيد فولاه كذلك منصب «الباشمعاون»، وأخذ يتناوبه مع نوبار وشريف. وكان راغب باشا يعتز أثناء عمله بلوحة جميلة كتبت عليها بخط جميل آية ﴿ذ ث ت ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ﴾ وكان يعلقها فوق رأسه في مكاتبه بالدواوين. والحق أنه كان دائما عند حد وعده يبر به مهما كلفه.

وفي عهد إسماعيل الخديو قامت حركة «اللائحة الوطنية» التي أريد بها إسقاط الوزارة المختلطة والتي شرحناها في ترجمتنا السابقة لشاهين باشا كنج. وقد تم تدبير أمرها في منزل راغب باشا نفسه. وكان من أثرها أن أسندت الوزارة الجديدة لشريف باشا وأن عين شاهين باشا فيها وزيرا للحربية وراغب باشا وزيرا للمالية.

ومما يصح أن يروى في صدد هذه الوزارة وركنيها الركينين ـ منقولا عن مذكرات المرحوم عبد السلام المويلحي باشا أيضا ـ أن عبد السلام باشا أخذ يطوف على الوزراء الجدد مهنئا في صبيحة تأليف الوزارة الجديدة، فبدأ براغب باشا وقد كان يسكن قريبا من منزله، وبينما يتجاذب الصديقان الحديث إذا براغب باشا يسأل: «أين أديب يا عبد السلام؟»، وكان يقصد «أديب إسحق» المعروف. فقال عبد السلام باشا إنه في بيروت. أجاب راغب باشا: لكنه ينفعنا الآن في ترجمة الدساتير واللوائح الإفرنجية لأجل مجلسكم ـ مجلس النواب، فالأوفق أن ترسل له ليحضر. فأجاب عبد السلام باشا بالإيجاب. قال راغب باشا: لكن يظهر أنه طبعا «قشلان» أجيب «طبعا». قال: يا إدريس (وهو ابنه) اكتب تحويلا باسم أديب إسحق على بنك الكريدي ببيروت بثلاثمائة جنيه. ففعل وتسلم عبد السلام باشا التحويل. وخرج إلى زيارة شريف باشا فحدث مثل ما حدث عند راغب باشا كأنهما كانا على اتفاق سابق. وأرسل عبد السلام باشا التحويلين لأديب إسحق بستمائة جنيه. لم تكن من المصاريف السرية. بل من أموال الرجلين العظيمين الخاصة.

*** * ***

وجاء عهد توفيق وقامت الثورة العرابية وسقطت وزارة محمود البارودي فكلف الخديو إسماعيل راغب باشا في ١٧ من يونية سنة ١٨٨٢ تأليف الوزارة التي صدر الأمر بتشكيلها في العشرين من الشهر نفسه مؤلفة من راغب باشا للرئاسة والخارجية وأحمد رشيد باشا للداخلية. وأحمد عرابي باشا للجهادية والبحرية، وعبد الرحمن رشدي باشا للمالية، وعلي إبراهيم باشا للحقانية. ومحمود الفلكي باشا للأشغال. وسليمان أباظة باشا للمعارف. وحسن الشريعي باشا للأوقاف. وكانت في الواقع وزارة ائتلاف ضمت إليها اثنين من الثوار. وهي الوزارة الوحيدة في ذلك العهد التي تقدمت ببرنامج لم يتله برنامج وزاري آخر إلا بعد تسع وثلاثين سنة؛ يوم أسندت الوزارة لصاحب الدولة عدلي يكن باشا في ١٥ من مارس سنة ١٩٢١.

وها نحن أولاء نسجل فيما يلي نص ذلك البرنامج الذي يصح أن يكون برنامجا لوزارة معاصرة، وأن يكون على العموم هدى للوزارات المتوالية جميعا:

قال راغب باشا في كتاب قبوله تأليف الوزارة:

«مولاي!

توجهت إلى عناية عظمتكم فعهدتم إلى تشكيل هيئة نظارة جديدة، وأول واجب عليَّ هو أن أعرض على مسامعكم الشريفة الأصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة تحت رئاستنا أساسا لجميع إجراءاتها.

فأعرض أن حالة القطر المصري قد أخذت أشكالا متنوعة في أزمنة متقاربة بالنسبة للأمور المالية والإدارية. غير أن الحكومة قد تقررت فيها أصول واجبة الرعاية في جميع الأحوال، ولها أصول ينبغي تقريرها في المستقبل على قواعد راسخة أيضا.

أما الأصول المقررة الواجبة الرعاية فهي «الفرمانات السلطانية العلية الشأن»، والأوامر الصادرة في تنظيم المالية والكفالات المأخوذة لتسهيل سداد الديون المنظمة. والطرق التي اتخذت لتسديد الديون السائرة، و«وجود قلم المراقبة على حدوده المذكورة في الأمر الكريم الصادر بتحديدها»، وجميع ما حواه قانون التصفية. وتأسيس مجلس النواب بلائحتيه الأساسية والانتخابية الصادر عليهما الأمر العالي باعتمادهما وجميع العهود والمواثيق الدولية.

فجميع هذه الأصول الثابتة التي روعيت قبل الآن والحالية الحاضرة ستراعى في هيئة النظارة الجديدة بغاية الدقة. بل إن هذه الهيئة ستأخذ بجميع الأسباب الموجبة لتثبيت هذه الأصول وتقوية جانبها، فإنها ترى بعد ذلك توفيقا بين المصالح يعود على البلاد بأجلِّ المنافع.

وأما الأصول التي يجب بذل الجهد في ترتيبها على قواعد أساسية موافقة للأصول الثابتة توضع باشتراك هيئة النظار مع مجلس النواب وتصديق عظمتكم فهي الأصول الأساسية التي تعين حقوق الحكام والمحكومين من كل صنف، والقوانين الإدارية والقضائية وتنظيم الإدارة والقضاء على وجه يلائم مصالح البلاد.

ومما نرى الاهتمام به واجبا علينا إيجاد الوسائل لتوسيع دائرة المعارف والصنائع وتحسين أحوال الزراعة والتجارة وكل ما يعود على البلاد بالثروة.

فهذه يا مولاي هي المبادئ التي يكون عليها العمل في هيئة نظارتكم الجديدة. ولا ريب في أنها تكون كافلة لأهالي الديار المصرية أتم الفوائد.

وإن لي وثوقا تاما بأن الدول العظمى ستعد هذه الأصول ضامنة للراحة والهدوء الأبديين، وأن جميعها ستساعدنا كل المساعدة على القيام بأعبائها؛ «خصوصا دولتنا العلية العثمانية» التي لا يسرها إلا أن ترى أهالي وطننا في رغد من العيش ورفاهية بال.

فإن حسن لدى مولاي ما أوضحته في هذا البيان فليحسن بالتصديق على هذا التقرير.

وإني لعظمتكم الخاضع والخادم المتواضع».

«إسماعيل راغب»

*** * ***

ذلك هو البرنامج الوزاري الأول لا نريد أن نعطل فعله في نفوس القراء بكلمة تعليق منا عليه. فلندعه لهم ولندعهم يتدبرونه ويقارنون بين مصر منذ ست وأربعين سنة وبينها اليوم، وكفى!

*** * ***

ذلك هو إسماعيل باشا راغب صاحب البرنامج الوزاري التاريخي، وقد ظل يعمل ثماني وعشرين سنة مصابا بشلل نصفي متقلبا في مناصب الدولة الكبرى: باشمعاون للوالي، ثم ناظرا، ثم رئيسا للنظارة، إلى أن توفي سنة ١٨٨٦ تاركا باجتهاده وصدقه وخبرته بالأمور المالية ثلاثة عشر ألف فدان عرفنا تاريخ نواتها، وهي السكاكيني وغمرة والظاهر في القاهرة، وراغب باشا بالإسكندرية، وقصريه بالبراموني وسان إستيفانو، كما ترك ٢٠٠ ألف جنيه ذهبا مودعة في بنك الـ«كريدي ليون»، وثلاثين ألف جنيه أخرى مودعة في بنك «منشى» وشركائه.

وأخيرا، فإنه لم يعقب سوى إدريس راغب بك.

شاهين باشا كنج
مدير ثورة الضباط واللائحة الوطنية لإسقاط الوزارة المختلطة

في سنة ١٨٨٤، اخترقت شوارع القاهرة، من محطتها الرئيسة إلى ضاحية مقابرها، جثة جيء بها من أوربا حيث توفي من كان يسير بها حيا، ولم يكتب لها حظ جثث من يموتون من المصريين في أوربا ـ وهم على الغالب من عظماء مصر ولا سيما في ذلك العهد ـ احتفاء وإحاطة، فلم يذكرها في الطرقات ذاكر، وراحت غير مشعور بها في حين أن صاحبها كان ممن يهابون في الحرب وفي السلم: دوخ الوهابيين في الحجاز، ودبر ثورة الضباط في المالية، وكان مثالا للإدارة الحسنة لأكثر من نصف أقاليم مصر كلها مجتمعة. ذلك هو شاهين باشا كنج صاحب الذكر الطيب في فترة من فترات تاريخ مصر الحديث الذي حسب الخديو توفيق أنه إذ يأمر بعدم الاحتفال رسميا بجثة من كان حائزا رتبة «المشير» العسكرية لأنه كان من أنصار أبيه الخديو الأول إسماعيل، إنما يعمل على أن ينسى الناس ذكره، وقد نسي هو أن الأعمال القوية إنما تخلد ذكرى القائمين بها تخليدا يستحيل على أي امرئ أو أي إجراء أن ينال منه فتيلا، ويستحيل عليهما أن يحولا دون تسجيل أعماله تلك بين أعمال عظماء الرجال.

* * *

علي أغا، كردي نزح إلى مصر بين من نزح إليها في فجر النهضة المصرية الحديثة إبان عهد محمد علي وخلفائه الأقربين، ولعلي أغا الكردي هذا ولد نزح معه إلى مصر كذلك وهو شاب مراهق. وللأكراد ولع بالحرب وفنونها، وكانت المدارس الحربية بمصر في أول نشأتها، فكان طبيعيا أن يلحق علي أغا ابنه في المدرسة الحربية المصرية. وكان طبيعيا أن يمتاز الكردي بين إخوانه الطلبة بالجد والتحصيل، فكان طبيعيا كذلك أن يحظى بالسفر إلى باريس ضمن بعثة للمدرسة ألحقت بمدرسة «سان مسير» ذائعة الصيت فأتم دراسته العسكرية فيها متفوقا مبرزا.

ولما عاد الفتى «شاهين بن علي أغا الكردي» إلى مصر ضمه محمد علي الكبير إلى حملة الحجاز التي جردت لمحاربة الوهابيين بقيادة سليم باشا الحجازي والد لطيف باشا سليم «أبي الأحرار»، فأبلى الضابط الشاب فيها بلاء حسنا.

واستمر الشاب في السلك العسكري يتنقل في مناصبه في عهد عباس الأول وفي عهد سعيد تنقلا عاديا إلى أن جلس إسماعيل باشا على عرش مصر فأقبل عليه وقربه منه، وما زال به يرقيه المراتب حتى بلغ أعلاها؛ إذ حاز رتبة «المشيرية» من سلطان الآستانة.

وعمد إسماعيل باشا ـ بعد انتهاء صولة إسماعيل باشا المفتش ـ إلى تقسيم أقاليم مصر إلى كتلتين: كتلة الأقاليم البحرية، وكتلة الأقاليم القبلية، وعين لها مفتشين: ابنه الأمير حسين للأولى،

وشاهين باشا للثانية. وقد امتاز في إشرافه على الأقاليم القبلية بالعدل يوزعه بين الناس وبالقدر الصحيح يعرفه للأسر العريقة، والأمن يسهر على استتبابه بنفسه. وكان مصادقا لعميد آل عبد الرازق في عهده لا يقصد إلى مديرية المنيا ولا يأكل إلا في داره.

وكان شاهين باشا لا يحب «مشايخ» الأزهر لكنه كان يستثني زعيم «أبي جرج» يقدره القدر كله. ولعل هذا كان يرجع إلى نوع الحياة التي كان يحياها «أحمد أفندي عبد الرازق»، وهي حياة وصفنا جانبا منها عندما عرضنا لترجمة حسن عبد الرازق باشا الكبير في عداد رجال التاريخ الحديث.

وكان مما يذكره شاهين باشا لأحمد أفندي بالخير الكبير أنه سمى أحد أولاده «إسكندر» على الرغم من ذيوع هذا الاسم بين الأقباط ذيوعا كاد يجعله اسما مسيحيا أصيلا في حين أنه من الأسماء التي تعتبر إسلامية بورودها في القرآن.

ويحكي لك العارفون قصة احتكاكه بأحد الأزهريين العاديين الذين كان لا يحبهم. ذلك أنه دعي مرة عند إسماعيل راغب باشا لتناول طعام الإفطار في رمضان. وكان بين المدعوين إلى المائدة نفسها أزهري هو الشيخ أبو العلا الحلفاوي. وكان بين الألوان المقدمة «ديك رومي» فانقض الشيخ على «ورك» الديك وأخذ يهشمه تهشيما لم يكن من شأنه أن يهنئ الآكلين معه. فقال شاهين باشا كنج. ما هذا يا شيخ؟ ماذا تفعل؟ فقال الشيخ: قال عليه الصلاة والسلام: «انهشوا اللحم نهشا»، فتغيظ صاحب الترجمة وأجابه في حدة: «يا خنزير! والله لن آكل على مائدة! هل كان النبي قليل الحياء مثلك؟! إنما أنتم الكفرة بالله ورسوله!»، وترك المائدة ولم يستأنف أكله.

* * *

وحدث أن ألفت وزارة نوبار باشا الأولى وكان بين وزرائها «ولسلي» الإنجليزي للمالية و«دوبلنيير» الفرنسي للأشغال. وأراد إسماعيل أن يسقط هذه الوزارة المختلطة ـ وكان قد عجم عود شاهين باشا يوم أوفده إلى الآستانة يسعى لدى الباب العالي حتى يعدل نظام الوراثة ـ فلجأ إليه كي يدبر من الحوادث ما ينتهي بإسقاط الوزارة،وكان راتب باشا ناظرا للجهادية فيها. وكان رياض باشا ناظرا للحقانية.

وكان شاهين باشا قد تزوج من بنت قائده الأكبر في الحجاز سليم باشا فاتفق مع نسيبه لطيف باشا سليم وصديقه سعيد باشا نصر ودبروا تلك المظاهرة التي عرفت بمظاهرة المالية والتي اشترك فيها الضباط يطالبون بمرتباتهم المتأخرة. وقد كان من جراء هذا التدبير أن تجمهر هؤلاء الضباط في الطرقات والشوارع فقابل فريق منهم نوبار باشا رئيس النظارة في شارع محمد علي وقد أراد أن يقصد إلى مقر النظارة عن طريق باب الخلق وعابدين لازدحام شارع الدواوين بفريق آخر من المتظاهرين فأحاط به الضباط وأوسعوه في شارع محمد علي ضربا ومزقوا طربوشه وحالوا دون ذهابه إلى مقر الدواوين المالية. وكذلك فعلوا برباط باشا إذ أوقعوه على الأرض وهو يحاول الصعود على السلم. وظلوا يصخبون حتى جاءهم الخديو بنفسه وفي معيته عبد القادر باشا

حلمي فأمر باستدعاء أورطة الحرس من عابدين فأخذت تطلق النار في الهواء ويجيبها الضباط بإطلاق النار في الهواء أيضا ثلاث ساعات كاملة انتهت بأن تفرق الضباط وقبض على لطيف سليم وسعيد نصر وحبسا في «الطوبخانة»، ولم يفت نوبار باشا أن يقول لمحرري الصحف ولا سيما لمكاتب جريدة التيمس الإنجليزية إذ ذاك: «إن الخديو هو في الواقع الذي دبر الحادث بوساطة شاهين باشا لإسقاط الوزارة. ولعل اقتناعه بهذا التدبير الخفي هو الذي دعاه إلى الإفراج عن لطيف سليم وسعيد نصر؛ إذ كان يحسبهما مسوقين ليس غير».

*** * ***

ولم تقو الوزارة على البقاء وقد فشلت في إخماد الحركة التي لم ينجح في إخمادها إلا الخديو بنفسه!! فسقطت وعهد إلى الأمير توفيق بأعباء الوزارة الجديدة التي لم تدم إلا قصيرا؛ ذلك أن جمعية سمت نفسها «الجمعية الوطنية» شُكلت برياسة شاهين باشا وباشتراك راغب باشا الذي عقدت في داره، وشريف باشا الفرنساوي والسيد علي البكري ـ على نحو ما ورد في كتاب جبريل شارم، وما نشر في جريدة الوطن بعددها الرابع والسبعين الصادر في ١٢ من إبريل سنة ١٨٧٩ ـ وكلفوهما وضع «اللائحة الوطنية» التي وقّع عليها الكثيرون الذين استدعوا إليهم إبراهيم بك المويلحي وحافظ بك رمضان من الوجوه والأعيان معلنين أنهم يضمنون بأموالهم ديون الخديو إسماعيل إلى جانب ضمانة الدائرة السنية، ويطالبون بإلغاء الرقابة المالية الأجنبية اكتفاء بما يقدمون هم من ضمانة للدين المصري العام.

ولم تستطع وزارة توفيق باشا أن تقف في وجه هذا التيار الجارف فاستقالت وجاءت بعدها وزارة شريف باشا الذي تولى شاهين باشا فيها وزارة الجهادية. وأحس ولسلي و«دوبلنيير» الخطر فرفعا إلى الخديو احتجاجا يصح تسجيل نصه فيما يلي وهو:

«حضرة صاحب السمو الخديو المعظم:

أعلنت سدتكم العلية في الأمر الموجه لدولة نوبار باشا أن في عزمكم أن تحكموا مع مجلس النظار، وفي ٩ مارس الماضي جددتم لحكومتي إنجلترا وفرنسا عزمكم الثابت على أنكم ستحافظون على أمركم الصادر في ٢٨ أغسطس محافظة تامة دون أن يعتريه أدنى نكث أو نقص، مؤكدين أنكم تبذلون في جميع الظروف المساعدة التامة الخاصة لمجلس النظار أحكاما للنظام الجديد. وقد خولتم الوزيرين الأوربيين في الوقت عينه حق معارضة كل ما لا يقع لديهما موقع الاستحسان. وقد نشرت الجريدة الرسمية في ٢٣ الجاري خطابا من لدنكم للأمير رئيس المجلس أكدتم فيه بأنه يمكن للوزراء أن يعتمدوا في كل الأحوال على مساعدتكم التامة الخالصة. وقد عرض وزير المالية على مسامعكم منذ بضعة أيام لائحة تقرير وأمر عال متعلق بتنظيم المالية. وقد رأينا أن نعرض ذلك على أعتابكم قبل عرضه على مجلس التفتيش الأعلى الذي فوضتم له بموجب أمر ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ أن يضع قانونا يضمن نظام المصالح العامة ويراعي مصالح

البلاد وأرباب الديون بوجه مُرضٍ عالٍ. لكن لم يرد من لدنكم منذ ١٨ مارس الماضي لغاية الآن خبر عن لائحة الأمر العالي التي عرضناها عليكم في ذلك التاريخ.

ومع ذلك فقد أخبرتم قناصل الدول البارحة أنه قد حررت بالفعل لائحة مالية ستسلم لهم كي يرسلوها إلى حكوماتهم ولتأييد هذه اللائحة حررت عريضة أعلن الموقعون عليها أنهم مستعدون لقبول الاقتراحات الجديدة التي تطلب من مصر، وبين الموقعين على العريضة جماعة من موظفي نظارتينا. ولا شك أن مذيعي تلك العريضة فضلا عن تشرفهم بثقة عدلكم إنما ينفذون مقاصدكم إذ إنهم قد طلبوا تغيير النظام الذي يتوقف على نجاحه خير مصر كما نوهتم بذلك في الخطاب الذي نشر منذ أيام.

وقد ودوا أن يحدثوا بمرأى منكم اضطرابا وإن كان مصطنعا كما نعتقد اعتقادا جازما إلا أن من شأنه أن يقف حركة الإدارة كلها. ولإحاطة علم سموكم بهذه الأمور نقول بغاية الاحترام: إن المنهج الذي سلكتموه غير موافق ولا مطابق للتأكيدات التي أكدتموها غير مرة من أنكم تبذلون للمجلس المساعدة والمعاضدة التامة الخالصة. وإن بدء مخابرات بشأن لائحة مالية لا علم لوزارتكم بها لا يعد حكما مع الوزراء وبالوزراء».

*** * ***

وبينما كان الخديو يفكر في طريقة الرد على الاحتجاج الأوربي حدث أن سرقت من محطة بولاق الدكرور التي كانت نهاية لخط الصعيد متحصلات ضرائب الوجه القبلي، وكانت قد بلغت ٢٨٠٠٠ جنيه، وكانت قد وصلت إلى المحطة عند منتصف الليل. فقامت السلطات المحلية تجري تحقيقاتها، وبلغ الخبر القناصل فقصد مسيو تريبو قنصل فرنسا العام إلى قصر عابدين وحظي بمقابلة الخديو إسماعيل ودار بينهما في ذلك الشأن حديث عنيف لاح من غضونه أن القنصل يشك في أن تكون النقود «المسروقة» قد وصلت إلى قصر عابدين ذاته وهدد الخديو بأن فرنسا باتفاقها مع إنجلترا وسائر الدول العظمى ستطلب إلى الباب العالي عزل الخديو في الحال؛ لأن الحالة أصبحت لا تطاق.

فجمع إسماعيل وزراءه وعرض عليهم الأمر، فكان رأي شاهين باشا أن يرسل الخديو تلغرافين: أحدهما للباب العالي يبلغه فيه أن قنصل فرنسا قد أهان سموه فأهان جلالة السلطان في شخص ممثله، ويطلب أن يسعى الباب العالي لرفت قنصل فرنسا، وثانيهما لوزير الخارجية الفرنسية يطلب فيه بعد بيان ما حدث من القنصل أن يرفت في الحال ويهدد بأن مصر في حالة الرفض ستقاطع فرنسا.

ورأي كثيرون من الوطنيين وعلى رأسهم عبد السلام باشا المويلحي أن رأي شاهين باشا سديد يجب الأخذ به. ولكن إسماعيل باشا تردد ثم تقهقر فكان من نتيجة عدم النزول عند نصيحة شاهين باشا أن سعت الدول لدى الباب العالي لعزل إسماعيل باشا. من ذلك التاريخ وجعلت للنفوذ الأوربي فيها الشأن الأول. ولو كان رأي شاهين هو الذي احترم لكان لمصر ولمسألتها موقف آخر اليوم وقبل اليوم.

* * *

وعُزل إسماعيل، وسافر إلى نابولي، ولم يسافر معه من موظفي الحكومة المصرية سوى شاهين باشا وإبراهيم بك المويلحي اللذين ظلا هناك تسع سنوات قطع خلالها في عهد وزارة نوبار الثانية معاش شاهين باشا «انتقاما منه» لاصطحابه والد الخديو الجديد توفيق الذي تبوأ عرش مصر بفضل مجهودات شاهين باشا ذاته بالآستانة في سبيل تعديل نظام الارتقاء إلى العرش، وقد كان من قبل نظام الأرشد من أفراد العائلة فأصبح للابن فالابن من بعده، وكان أول من استفاد من النظام الجديد هو الخديو توفيق.

ولم يكتف الخديو توفيق بقطع معاش شاهين باشا، بل إنه على نحو ما ذكرناه في مستهل هذه الكلمة أمر بعدم الاحتفال بجنازة الرجل أصلا عندما عاد إلى القطر جثة هامدة في سنة ١٨٨٤، على الرغم من أنه كان حائزا أكبر رتبة عسكرية وهي رتبة المشيرية. وكل ذلك لأن الرجل ظل مخلصا لولي نعمته الذي هو والد الذي ينقم عليه.

والحياة عبر! وإن في نهاية حياة شاهين باشا لعبرة أي عبرة! لكن الرجل المجاهد لا يعبأ بتصاريف الدهر، والمنصفون من الذاكرين يعرفون كيف يحسنون الشهادة فيه.

دفاع المحامي «برودلي»

لعل أفضل ما أختم به هذا الكتاب هو مرافعة المحامي «برودلي» عن الزعيم أحمد عرابي، فسياق الكتاب شخصيات تاريخية اشتركت وعايشت الثورة وسجلت بقلمها دورها ورؤيتها لها. وإضافة المرافعة القانونية التي كتبها «برودلي» بقلمه عن محاكمة عرابي يتسق مع طابع الكتاب.

يبدأ «برودلي» دفاعه بالتشكيك في المحكمة وفي الاتهامات والقوانين التي قدم بها عرابي للمحاكمة يقول:

«إن الدعوى المثارة بين الخديو توفيق وعرابي قد عُرضت من وجهة نظر قانونية وتكنيكية بصورة لم يسبق لها مثيل. لقد استرعى انتباهنا في المقتطف الموجز للاتهامات بنود معينة من القوانين العثمانية: القانون العسكري وقانون العقوبات، وهذه القوانين لا يمكن تطبيقها على القضية المطروحة، والقانون العسكري المصري القديم منذ عهد محمد علي وهو قانون ميت الآن لم يتضمن بنودًا مطابقة. وحتى نفس أساس المحكمة العسكرية كان قاصرًا؛ إذ أصدر الخديو توفيق أمره العالي بالتسريح الكامل للجيش المصري، وبعد ذلك بعشرة أيام وبأمر عالٍ ثانٍ شكلت المحكمة العسكرية، وإن المحكمة العسكرية وجيشًا سُرح يمثلان أمرين لا يستقيمان، وبهذا تكون المحكمة العسكرية التي شكلت لمحاكمة عرابي وغيره من المسجونين ليست مشكلة طبقًا لأي سند قانوني.

كانت الاتهامات الموجهة إلى عرابي وصحبه هي أنه تسبب في حرق ونهب مدينة الإسكندرية، وأنه حرض المصريين لرفع السلاح ضد الخديو، واستمر في الحرب بالرغم من علمه بنبأ السلام، وتحريضه على حرب أهلية، ونقله الدمار والمذابح والنهب إلى الديار المصرية.

بالنسبة للنقطة الأولى، فالإتلاف في الحرب مسموح به مثلما هو مسموح بخدع الحرب، فتدمير المدن وإتلاف الحقول أمام أي غزو غازٍ أو عدو يرتقب وصوله كل هذا يلقي بالمثل مشروعية الأحداث السالفة، ومع ذلك فإن عرابي أنكر في وقار الاتهام كله. لقد كان يقع عبء البرهان على أعدائه، وقد فشلوا جميعًا أن يثبتوا بالحجة اتهامهم له.

بقي اتهام واحد هو إدانة عرابي بالعصيان، وهي إدانة مخططة تخطيطًا عجيبًا؛ إذ يوصف مرة أنه تسبب في إشهار المصريين للسلاح في وجه الخديو، وتارة استئنافه الحرب بعد علمه بالسلم، وتارة إثارة حرب أهلية والقيام بإتلاف الأراضي المصرية.

وخط دفاعنا عن هذا الجزء كان واضحًا لا غموض فيه، فقد كان السلطان بالنسبة لعرابي سيده؛ أي حاكمه، وكان الخديو هو رئيسه المباشر باعتبار أن عرابي كان ناظر الجهادية؛ أي وزير الحربية في الحكومة القائمة بمصر، وقد بدأت الحرب بالاتفاق المشترك بين الخديو ونظاره

المسئولين، وبعد ذلك بثلاثة أيام أصبح الخديو في حصانتنا أو تحت حمايتنا (يقصد الإنجليز) وهذا ينقض قرار الحرب ويجعل كل أفعاله وأوامره في ذاتها لاغية وباطلة، لقد صار الآن «رئيس دولة في الأسر»، ومع ذلك فقد كان هناك سبب إضافي لعدم اعتبار أوامره ملزمة أو فعالة، إن الاتفاق المشترك الذي خول سلطة البدء بالعداوات كان ينقصه التصديق على «نبأ السلم» وهذا يتطلب تصديق مجلس النظار، ولكن نظاره كانوا لا يزالون متشبثين بقرارهم الأصلي وأعلنوا استمرار الحرب بتلغرافات طافت مصر بطولها وعرضها، لقد كانت أفعال عرابي التي تلت ذلك دستورية تمامًا، وقد رضخ لإرادة الشعب بأسره، وحاكمه السلطان العثماني لم يظهر أية دلالة على رفض وقف الحرب، بل إن الوصايا العامة التي وصلت عرابي بقرار من السلطان أوصاه بأن «ينقذ مصر من أن يصبح مصيرها مصير تونس، وأن يحميها بأقصى جهده من كل تعدٍّ على الحقوق المقدسة للخليفة»، فلم يكن عرابي من الناحية القانونية «عاصيًا»، ومن الناحية السلوكية كان الاسم الوحيد الذي يمكنه أن يطلق عليه هو افتقاره إلى النجاح في مهمته. لقد كان باستطاعتنا أن نظهر بصورة قاطعة أن نضال عرابي القصير من أجل استقلال مصر ربما كانت أشهر حرب إنسانية عرفها تاريخ العصور الحديثة.

بهذه القناعة كنت أبذل كل جهدي لأنقل مكان القضية من القاهرة إلى أقوى محكمة؛ محكمة الرأي العام في أوربا وإنجلترا؛ لأنني كنت أعرف أنها السبيل الوحيد للوصول إلى محاكمة عادلة، فقد صرنا مقتنعين أن جو العدالة المصري الذي دب فيه الفساد سيكون له خطورته على عرابي وصحبه ما لم يوجد علاج قوي للموقف. وجاء الفرج في شكل تغير ملحوظ في الرأي العام المثقف في إنجلترا، إذ صارت كل الأطراف؛ الحكومة البريطانية والسلطة العثمانية والحكومة المصرية تميل إلى قبول مصالحة معقولة، فالحكومة البريطانية والرأي العام قد اقتنعا بأنه لا يمكن تنفيذ حكم الإعدام تحت أية ظروف، وأن المشكلة الحقيقية الوحيدة هي وضع المساجين. كان موقف الحكومة الإنجليزية موقفًا صعبًا، إذ إن ملايين عديدة من الجنيهات قد أنفقت في سحق حركة وصفت بأنها «انتفاضة عسكرية» وعصيان كبير. وكانت تركيا أكثر ميلا من أي طرف من الأطراف إلى التغاضي عما فات، وأن تتخلص من كابوس محاكمة عرابي. والحكومة المصرية أدركت أن عقوبة الإعدام لن تنفذ على الإطلاق، والقلق الكبير الذي يقلقها هو إخراج «العصاة» من البلاد جملة بأسرع ما يمكن، وهذا تعبير الخديو نفسه. وكنا نحن نيابة عن المتهمين ميالين بالمثل للاتفاق على أي مشروع معقول للمصالحة، فإن إطالة المحاكمة سيجر مصاريف باهظة، ومن المحتوم أن تنتكس إلى شجار منهك وسينتهي بعد ذلك بصورة غير مرضية لموكلينا.

كانت تفاصيل المصالحة على الوجه التالي: كل الاتهامات الموجهة ضد الباشوات: عرابي ومحمود سامي وطلبة وعلي فهمي وعبد العال ويعقوب سامي ومحمود فهمي، فيما عدا العصيان البسيط ستسحب وسيستدعون للمثول أمام المحكمة العسكرية بتهمة العصيان البسيط الذي بموجبه سيعترفون بأنهم مذنبون. وكان من المفروض أن تسجل عقوبة الإعدام في هذه الدعوى، بيد أن المرسوم المعدل للعقوبة إلى النفي من مصر يقرأ على الفور، وسيفقد المسجونون رتبهم وأملاكهم دون أن تصادر أملاك زوجاتهم، وعلى المسجونين أن يتعهدوا بالتوجه إلى أية جهة من الممتلكات البريطانية المحددة لهم ويبقون فيها حتى يسمح لهم بمغادرتها. ونتيجة لمصادرة

أملاكهم ستتكفل الحكومة المصرية بتخصيص راتب مناسب لإعانة السبعة المسجونين وعائلاتهم في المنفى، وتتكفل الحكومة المصرية بنقل المنفيين على نفقتها الخاصة إلى البلد المحدد لهم الإقامة فيه.

ذهبت إلى السجن، وتوجهت إلى زنزانة عرابي وشرحت له الاتجاه الذي اتخذته الأمور وهو المصالحة وذكرت له باختصار شروطها المقترحة، بدا عليه في أول الأمر الذعر ولم يبد ما يوحي برضاه عن أي ترتيب اتخذ، لقد اعترف صراحة بأنه كان يفضل المحاكمة وأن يواجه متهميه وجها لوجه في محكمة علنية. شرحت له مخاوفي من احتمال عدم توسط إنجلترا لو أن المحكمة المصرية حكمت عليه بالسجن طويل الأجل، فأجاب: «هذا صحيح، إنني أعرف تمام المعرفة أن مصيري أنا وحدي يتوقف على إنجلترا». وكان تفكيره الذي أعقب ذلك هو في أصحابه المسجونين فقال متسائلًا: «لو أنني قبلت هذه الشروط التي تتحدث عنها ماذا سيكون مصير إخوتي المسجونين؟»، فأخبرته بأنني لا أشك في أنهم سيكون لهم نصيب في الرأفة مثل التي سيظهرونها نحوك. ومرة أخرى تردد ثم قال لي متسائلا: «كيف يمكنني أن أقول إنني عاص»، واستطرد: «ألم أفعل طبقا لأوامر السلطان والخديو؟ هل يمكنهم أن يدعوني عاصيًا لامتثالي لإرادة الشعب المصري؟». ومرة أخرى عاد إلى موضوع رفاقه، وكيف سيرحلون؟ وأخذ يزرع زنزانته ذهابا وجيئة ثم التفت إلي وقال: «عندما جئت أنت إلى هنا وائتمنتك على حياتي وشرفي لتحافظ عليهما، إن ما فعلته وقتها أؤكده اليوم وأنا على استعداد لأن أتبع نصيحتك، أما بالنسبة للنياشين فلا يهمني أن أفقدها لأنني لم أكن أسعى لها أبدًا. وبالنسبة لأملاكي فليس لي شيء سوى ما خلفه لي أبي وهو يكاد يفي لنا بالزاد (تبين أن دخلها كان أقل من ٢٠٠ جنيه سنويًا).. إنني لا يمكن أن أتوقع من إنجلترا أن تغير قرارها بالنسبة لشخصي على الفور، ولكني أحس وكلي تأكيد أنها ستفعل ذلك في المستقبل.. إنني سأكتب لك خطابا يدعمك للموافقة على أية بنود تعتقد أنها عادلة وكريمة، ولكنني سأدعوك لتشهد أنني أفعل هذا بصورة أكثر على أمل أن تنقذ إخواني من المعاناة وليس لصالحي أنا وحدي». إنني لم أر عرابي قط في أوج عظمته مثلما كان في هذا اللقاء.

وبدون لحظة تردد جلس وكتب الخطاب التالي: «إلى المستر «برودلي» ومستر «نابير» محامي عرابي باشا.. بصفة كوني سلمت نفسي لأمة الدولة الإنجليزية وشرفها، وكوني واثقًا بأمانتكما فإنني أفوض لكما فيما يقتضي معاملتي به ومعاملة إخواني السياسيين والأهلين المسجونين بما يليق بشرف إنجلترا إذا تبين براءة ذمتنا مما نسب إلينا من الأعمال الوحشية؛ ولهذا لزم تحرير ذلك» توقيع أحمد عرابي.

في يوم المحاكمة صعدنا إلى زنزانة عرابي، وكان قد ارتدى سرواله العسكري، كان يبدو مجهدا وقلقا. وقّع عرابي وختم على الإعلانين القصيرين كان أولهما على هذه الصورة: «من تلقاء نفسي وحسبما أشار به عليَّ الأفوكاتو المحامي عني فإني أعترف على نفسي بالخيانة (1) التي تليت عليَّ» (توقيع أحمد عرابي). وكان الإعلان الثاني «إلى سعادة اللورد دوفرين إني أتعهد بأن أعطي قولي بصفة رجل عسكري أن أقيم في المحل الذي تعينه لي الحكومة عند تركي مصر امتثالا لما صدر به الحكم» (توقيع أحمد عرابي).

رتبت مع زميلي مستر «نابير» أنه سيبقى مع عرابي حتى يحين الوقت الذي سيظهر فيه المتهم في المحكمة بينما توجهت أنا إلى قاعة المحكمة، بعد بضعة دقائق شاهدت عرابي يعبر الساحة مع مستر «نابير»، وما إن وصل القاعة حتى ساد صمت رهيب للحظة، وكان عرابي يبدو عصبيًا، ولكن ما لبث أن تمالك كيانه وتلي عليه الاعتراف بذنب العصيان، وبناء على الاعتراف لم يكن أمام المحكمة إلا تطبيق عقوبة جريمة العصيان بعقوبة الإعدام، وأصدرت المحكمة حكمها بالإجماع على أحمد عرابي باشا بالإعدام على جريمة عصيانه لسمو الخديو على أن يعرض الحكم المذكور على الخديو لإبداء الرأي فيه.. عقب ذلك لحظة صمت ثم وجه رءوف باشا رئيس المحكمة حديثه إلى المتهم قائلا: أحمد عرابي ستحاط علما بالمرسوم الذي أصدره صاحب السمو الخديو وقرأ ما يلي: «نحن خديو مصر بناء على إصدار الحكم بالقصاص على أحمد عرابي باشا بما قر عليه قرار المجلس العسكري، وبناء على ما رأيناه من استعمال ما لنا من حق العفو لأحمد عرابي المذكور أمرنا بما هو آت:

أولا: الحكم الصادر على أحمد عرابي المقتضي جزاؤه بالقصاص وقع تبديله بالنفي إلى الأبد من الأقطار المصرية وملحقاتها.

ثانيًا: هذا العفو يبطل ويقع إجراء الحكم على أحمد عرابي بالقتل إذا رجع إلى الأقطار المصرية أو ملحقاتها.

ثالثًا: على ناظر الداخلية وناظر الجهادية والبحرية تنفيذ أمرنا كل منهما فيما يخصه (إمضاء محمد توفيق).

ساد صمت ونهض القضاة وعاد عرابي إلى زنزانته، وما إن وصلها حتى رمى بنفسه على سجادة صلاة، وكمسلم صلى صلاة شكر لإنقاذه من أعدائه، وشكر في عبارات مؤثرة جدًا كلا من مستر نابير وشخصي. وتركناه يكتب خطاب شكر وعرفان لمستر بلنت الذي كان السبب في إنقاذ حياته.

أنهى «برودلي» كلامه بفقرة مؤثرة أجدها أفضل وأصدق ما أختم بها هذا الكتاب: «إنني أرى مناسبًا أن أنهي سردي عن محاكمة عرابي برحيله من قصر النيل. إن نفس هذا المبنى الذي شهد نجاحاته المبكرة وانتصاراته الأخيرة، شهد بالمثل اختفاءه لفترة على الأقل من على مسرح التاريخ المصري وهو هنا حررته من السجن: الجندية الساخطة، ومن قصر النيل سارت الكتيبة التي كان يقودها إلى قصر عابدين مطالبة بتحقيق مطالب الشعب، وفي قصر النيل عمل ناظرًا للجهادية، وهنا أيضا عقد المجلس العرفي الذي ائتمنه على الدفاع عن بلده، وفي قصر النيل أود أن أسدل الستار على ذلك الجزء من قصتي التي حاولت أن أقصها. كم كانت أفكار عرابي نفسه غريبة، وكذلك انعكاساته غريبة هي الأخرى وهو جالس في ساحة قصر النيل التي يضيؤها القمر ينتظر في صبر إقلاع القطار الذي كان سينقله في بضع دقائق بعيدًا عن مشهد هو من دون كل الفترات أكثرها أهمية طوال تاريخ حياته، مشهد سينقله إلى المنفى إلى سيلان.

من ميدان قصر النيل ـ وهو الآن ميدان التحرير ـ غادر عرابي مصر، من ميدان التحرير جرت وقائع ثورة عرابي، ومن ميدان التحرير بدأت ثورة ٢٥ من يناير.. كانت ثورة عرابي ضد الخديو توفيق، وها هي ثورة ٢٥ من يناير ضد من جعل نفسه خديويًّا؛ محمد حسني مبارك..

ثورتان عظيمتان يفرق بينهما مائة وثلاثون عامًا.

---

(1) يقصد بالخيانة: التمرد على الخديو.